

335.009

62

امی

م

مقدمة

إلى

الأشتراكية

مع دراسة لتطبيقاتها في الجمهورية العربية المتحدة

كتبه

جلال أحمد أمين

دكتور في الاقتصاد من جامعة لندن
ومدرس الاقتصاد بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة القاهرة الحديثة

١٩٦٦

مقدمة

إلى

الاشتراكيات

مع دراسة لتطبيقاتها في الجمهورية العربية المتحدة

كتبه

جلال أحمد أمين

دكتور في الاقتصاد من جامعة لندن
ومدرس الاقتصاد بكلية الحقوق - جامعة عين شمس

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة القاهرة الحديثة

١٩٦٦

تقديم

١ - الغرض من هذا الكتاب:

إن إضافة كتاب جديد في الاشتراكية إلى المكتبة العربية يحتاج إلى تحرير ، فالمكتبة العربية غنية بكتب في تاريخ الفكر الاشتراكي والنظم الاشتراكية ، المؤلفة والمترجمة ، كما شهدت الأعوام الأربعة الأخيرة عشرات الكتب الجامعية وغير الجامعية عن « الاشتراكية العربية » أو « التطبيق العربي للاشتراكية » .

وكان إدخال « الاشتراكية العربية » كأحد المقررات في الدراسة الجامعية في العام الماضي دافعا جديداً إلى إضافات جديدة إلى هذه المؤلفات . فتضخم عدد الطلبة في جامعاتنا ووجود نظام الانتساب ، بالإضافة إلى عجز مكتباتنا الجامعية الضيقة عن أن تتسع ولو لعدد معقول منهم ، يضع الأساتذة الجامعيين تحت ضغط مستمر من الطلبة من أجل مدهم بكتاب يكون ملخصاً للمحاضرات . والأستاذ الجامعي يقع من جراء هذا تحت إرهابين : إرهاب مصدره حاجة الطلبة الذين يعمل لهم أولاً وأخيراً ، ومن ثم فلا يمكن تجاهل مطلب يجده في كثير من الأحيان ، وإن لم يكن دوماً ، ما يبرره ، وإرهاب ضميره العلمي الذي يدعو إلى الصبر الطويل على البحث ، وقراءة لا تنهى . ومراجعة المؤلفات الأصلية ورفض الاعتماد على مصادر ناقلة أو شارحة للأصل . والحل الذي يجب أن يختاره الأستاذ الجامعي في النهاية يتوقف على طبيعة الموضوع الذي يحاضر فيه ، ومدى توفر الكتب التي يعتقد بملامتها للطلبة ، وعلى تقديره لمقدار ما لديه من جديد يضيفه إلى ما كتب .

أما تبرير كتابة هذا الكتاب وطبعه ، فهو أنه يحتوي ، في الجزء الخاص بالتجربة العربية ، على بعض الآراء التي قد تختلف في بعض الجوانب عما عرض فيها من آراء . وأنه يعطى بعض المفكرين الاشتراكيين اهتماماً أكبر مما حظوا به في معظم الكتب العربية المتداولة عن الاشتراكية ، على اعتبار أنهم يستحقون بالفعل درجة أكبر من الاهتمام وأنه يؤكد على علاقة الفكر بظروف العصر .

ولكننا نعتقد أنه لو توفر العدد الكافي من الكتب الأجنبية الأساسية في الاشتراكية لفقد الجزء الأكبر من هذا الكتاب مبرر كتابته وطبعه . كما نعتقد أن الحل الأمثل للمشكلة المتقدمة في موضوع الاشتراكية هو أن يعكف أستاذ جامعي أو مجموعة من الأساتذة على إعداد كتاب بالعربية يضم ترجمات لما يعتبر النصوص الأساسية في الاشتراكية . كأن يضم أجزاء من كتاب توماس مور Utopia ، ومن مجلد أوين A New View of Society ، ومن « الأعمال المختارة » لسان سيمون ، والبيان الشيوعي كله لماركس وإنجلز ، وجزءاً من كتاب إنجلز عن لودفيج فيورباخ ونهاية الفلسفة الألمانية الكلاسيكية ، ومجموعة من المقالات الفائية ولا بأس من إضافة جزء من كتاب ثروة الأمم لآدم سميث باعتباره رائد مذهب الحرية الاقتصادية . . . وهكذا .

ويكفي بالنسبة للتجربة العربية أن تضاف إلى هذا المجلد بعض أبواب ميثاق العمل الوطني المتعلقة بالاشتراكية .

إن مجلداً كهذا يعني الطالب بلا شك عن أحسن الكتب العربية في الاشتراكية ، وتصبح مهمة المحاضرات بعد هذا قاصرة على شرح هذه النصوص والتعليق عليها وإضافة الآراء الشخصية لأساتذة الجامعات .

فإن قام الأستاذ الجامعي بنشر شيء بعد هذا فيكفيه أن ينشر مالا يزيد على حجم مقال صغير يضمنه آراءه الخاصة .

هذا الكتاب إذا الذي أقدمه لطلبتى الآن هو بديل قاصر كل القصور عن ذلك المجلد الذي تكلمت عنه .

٢ - المراجع :

وإلى أن يقدر مثل هذا المجلد الظهور فلا مفر للطلاب الجاد من الرجوع إلى المصادر الأساسية للفكر الاشتراكي . ومراجع الاشتراكية هي بطبيعة الحال أكثر من أن تحصى . نشير هنا إلى بعض المتعلق منها بالأصول العامة للاشتراكية وتطور الفكر الاشتراكي ، بالإضافة إلى المراجع التي ستذكر في هوامش الكتاب ، ومرجئين المراجع الخاصة بالتجربة العربية إلى مقدمة القسم الثاني من الكتاب .

(١) مراجع عامة عن الفكرة الاشتراكية :

(1) A. C. Pigou : Socialism Versus Capitalism
London, 1958.

(2) O. Lange & F. M. Taylor : Economic Theory
of Socialism .
London, 1956.

(3) F. A. Hayek : The Road to Serfdom,
London, 1965

ويلاحظ أن الأول يعرض المذهبين الرأسمالي والاشتراكي دون الجزم بتفضيل أحدهما عن الآخر ، والثاني يدافع عن الاشتراكية والثالث يهاجمها .

(ب) فی تاریخ الفکر الاشتراکی :

- ١ - د. ج. ه. كول : تاريخ الفكر الاشتراکی (ترجمة عبد الكريم أحمد) سلسلة من الفكر السیاسی والاشتراکی - القاهرة ١٩٦٤

(2) A. Gray : The Socialist Tradition
London, 1948

(ج) فی الاشتراکیة الماركسیة :

- يمكن للطالب معرفة الأفكار الأساسية فی الاشتراکیة الماركسیة
من قراءة :

(1) K Marx & F. Engels : Selected Works
(2 Volumes) Moscow, 1952

- والكتابان الآتیان یلخصان الماركسیة تلخیصاً جيداً ، من وجهة
نظر مؤيدة :

(1) P Sweezy : Theory of Capitalist Development
London, 1949

- ٢ - پول سوییزی : الاشتراکیة - ترجمة عبد الكريم أحمد
سلسلة من الفكر السیاسی والاشتراکی - القاهرة ١٩٦٤
- والكتب الآتية تعرض الانتقادات الأساسية الموجهة للفكر الماركسی
١ - فی الفلسفة والتاریخ :

(1) H. B. Acton : The Illusion of the Epoch.
London, 1962

(2) K. Popper : The Open Society and its Enemies
(second volume)
London, 1957

٢ - في الاقتصاد :

- (1) E. Bohm - Bawerk , Karl Marx and the Close of His System, Sweezy's edition.
- (2) J Robinson : Essay on 'Marxian Economics' London, 1957

(د) في الفكر الاشتراكي بعد ماركس :

- (1) G. B. Shaw & Others : Fabian Essays. London, 1920

٢ - مزجريت كول : قصة الاشتراكية الفابية، ترجمة عبد الكريم أحمد
مسئلة من الفكر السياسي والاشتراكي - القاهرة ١٩٦٤

- (3) E. Bernstein : Evolutionary Socialism. New York, 1961

٣ - مشكلة تعريف الاشتراكية :

كان من الممكن أن تتجنب معالجة مشكلة التعريف في هذه المرحلة من مراحل دراستنا ، كما يفضل الكثير من الكتاب . وتجنب محاولة اختيار تعريف للاشتراكية يصدر في العادة عن الاعتبار الآتي : وهو أن كلمة الاشتراكية استعملت ولا تزال تستعمل على يد مختلف المفكرين والأحزاب والدول بمعاني مختلفة ، ولا يبدو سبب واضح لتفضيل أحد هذه المعاني على غيرها ، واختيار تعريف واحد آياً كان لابد أن يظهر للبعض أوسع مما ينبغي ولآخرين أضيق مما يجب . ولكننا نرى أن من المفيد البدء بتقديم تعريف للاشتراكية ، إذ أن هذا التعريف هو بمثابة تعريف بموضوع الكتاب وهو ضروري . وكل من يؤرخ للفكر الاشتراكي لابد أن يكون اختياره للمفكرين الذين يتناولهم بالبحث صادراً عن معيار يميز به الاشتراكي عن غير الاشتراكي

فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا يبدأ بذكر هذا المعيار حتى يتمكن القارىء من التحقق من سلامة الاختيار ؟

أما القول بتعدد المعاني والتعريفات كبرر لعدم التقدم بتعريف على الإطلاق فيرد عليه بأن هذا التعدد لا بد أن يكون مصدره اختلاف المنهج الذى يتبع فى اختيار تعريف الاشتراكية ، وإذا أمكن أن تتفق على منهج واحد فماذا يمنع من الاتفاق على تعريف ؟

ونقطة البداية هو أن نميز ، ونحن بصدد تعريف الاشتراكية ، بين الاشتراكية كفكرة والإشتراكية كنظام . فالأولى تشير إلى مجرد تصور دار بمخلد مجموعة من المفكرين ، والثانية تشير إلى تحقق مجموعة من الإجراءات فى الواقع . فكيف نصل إلى تعريف الفكرة الاشتراكية وتعريف النظام الاشتراكي ؟ المنهج الأمثل فى نظرنا للحصول إلى تعريف الفكرة الاشتراكية هو أن نبدأ بمحصر كافة الأفكار والآراء التى اتفق أغلب الرأى على وصفها بالاشتراكية ، نبحث عن العنصر أو العناصر المشتركة فى كافة هذه الأفكار ، فيكون هذا العنصر أو العناصر المشتركة هو تعريف الفكرة الاشتراكية .

فإذا قمنا بهذا الاستقراء لوجدنا أنه برغم الاختلافات الكثيرة ، العميقة والسطحية ، بين دعاة الاشتراكية فإن هناك عنصراً مشتركاً بين أفكارهم جميعاً هو الأخذ بفكرة معينة فى العدالة الاجتماعية مدارها أن يكون المعيار الأساسى لتوزيع ما ينتجه المجتمع هو ما ساهم به كل فرد من عمل .

سنجد أن الاشتراكيين اختلفوا على معنى « العمل » الذى يتخذ أساساً للتوزيع ، وعلى مدى اتساع « المجتمع » الذى يتخذ كوحدة يطبق فيها هذا النظام ، وعلى الوسائل الواجب اتباعها من أجل تحويل نظام التوزيع غير

الاشتراكية نظام اشتراكي (عن طريق الثورة مثلا أم البرلمان) ، وعلى طول الفترة الزمنية التي يجب أن يستغرقها هذا التحول ، (هل يتم التحول طفرة أم تدريجياً) ، وعلى ما إذا كان هذا المعيار ، وهو العمل ، يجب أن يطبق تطبيقاً شاملاً أم يسمح بالخروج عليه في بعض الأحوال ، وعلى ما إذا كان هذا المعيار سيلحقه التغير في مرحلة تالية يطبق فيها معيار آخر أكثر « عدالة » كالتوزيع حسب الحاجة . ومع كل هذا فيمكننا أن نعتبر أن الدعوة إلى اتخاذ التفاوت في العمل كمعيار للتفاوت في الدخول ، هو العنصر المشترك في كافة الأفكار التي توصف عادة بالاشتراكية .

هذا ويمكننا أن نضيف عنصراً آخر يشترك فيه مفكرو الاشتراكية وهو الدعوة إلى نوع أو آخر من الملكية الجماعية . مع ملاحظة أن هذا العنصر الأخير كان دائماً لدى المفكرين الاشتراكيين وسيلة لتحقيق هدف أساسي هو أن يصبح العمل هو معيار التوزيع .

ومن ثم فنحن نرى أن يبقى لفكرة التوزيع حسب العمل مكان الصدارة في تعريف الفكرة الاشتراكية ، وأن الاختصار في تعريفها على الملكية الجماعية يبرز الوسيلة دون الغاية .

• • •

على أن الأمر ينعكس بمجرد أن نحاول تعريف النظام الاشتراكي . فبينما تحتل عدالة التوزيع مركز الصدارة في تعريف الفكرة الاشتراكية وتحتل الملكية الجماعية مركزاً ثانوياً بالنسبة لها ، تحتل الملكية العامة مركز الصدارة في تعريف النظام الاشتراكي وتتحول عدالة التوزيع إلى هدف نهائي تعلن الدول الاشتراكية عزمها على الوصول إليه .

فإذا نحن اتبعنا نفس المنهج وهو محاولة استخلاص العنصر المشترك في كافة النظم المطبقة بالفعل والتي اصطلح على تسميتها بالاشتراكية لوجدنا أن أبرز العناصر المشتركة هو تطبيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج إلى درجة تحقق سيطرة الدولة على الجزء الأكبر من الإنتاج القومي ، مع اقتران هذه الملكية العامة بنظام التخطيط ، بحيث لا يصبح الإنتاج والتوزيع نتيجة للتفاعل التلقائي الحر بين الإرادات الفردية بل نتيجة لنشاط سلطة مركزية تحدد الأهداف النهائية للإنتاج والتوزيع في المجتمع ككل ، وتوجه نشاط الأفراد نحو هذه الأهداف .

أما توزيع الإنتاج توزيعاً عادلاً فإن النظم الاشتراكية تتمسك به كهدف نهائي تسعى إلى تطبيقه دون أن تحققه كاملاً . إنه في بعض دول أوروبا الشرقية مثلاً ، لا زال الدخل الناتج من حقوق الملكية الزراعية يكون جزءاً كبيراً من الدخل القومي . كما أن بعض دول أوروبا الغربية قد سارت شوطاً بعيداً في إعادة توزيع الدخل لصالح العمل من طريق نظام الضرائب والنفقات العامة . ومع هذا فالمجموعة الأولى تسمى عادة دولاً اشتراكية بسبب أخذها بنظام الملكية العامة والتخطيط والتزامها بفكرة التوزيع حسب العمل كهدف نهائي تسعى إليه ، والمجموعة الثانية تدرج عادة في عداد الدول الرأسمالية بسبب أخذها بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتحفظها تجاه التخطيط الشامل للاقتصاد واحترامها لحقوق الملكية الخاصة كمصدر للدخل .

• • •

إن هذا التفاوت في احتلال مركز الصدارة في تعريف الفكرة الاشتراكية وتعريف النظام الاشتراكي ، يبرره أنه طالما بقيت الاشتراكية فكرة فإن

الغاية ، وهي عدالة التوزيع ، لا بد أن تحتل مركز الصدارة ، أما في التطبيق فإن نقطة البداية هي تطبيق الوسيلة ، وهي الملكية العامة ، وتظل عدالة التوزيع هدفاً يقترب منه على أمل أن يتم في النهاية تحقيقه كاملاً .

يمكننا إذن أن نخلص مما قلناه حتى الآن في تعريف الاشتراكية بما يأتي : الفكرة الاشتراكية تقوم أساساً على فكرة في العدالة الاجتماعية أساسها أن يصبح العمل هو معيار توزيع الدخل ، وتدعو من أجل تحقيق هذا الهدف إلى الأخذ بنوع أو آخر من الملكية الجماعية .

والنظام الاشتراكي يقوم أساساً على تحقيق الملكية العامة لوسائل الإنتاج ضمن سيطرة الدولة على الجزء الأكبر من الإنتاج القومي ، وعلى الأخذ بنظام التخطيط ، والالتزام بتحقيق عدالة توزيع الدخل كهدف تسعى الدولة إلى تحقيقه ، وتختلف الدول الاشتراكية في مدى اقترابها منه .

بقي أن نلاحظ على هذين التعريفين أن كلا منهما نشوبه درجة كبيرة من الغموض . فما المقصود « بالتوزيع حسب العمل » ، هل المقصود أن يتناسب التوزيع مع المشقة التي يتضمنها العمل أم مع ما يعود منه من منفعة ؟ وإلى أي درجة يجب أن يكون معيار التوزيع هو العمل ؟ هل يجب أن يكون العمل هو المعيار الوحيد أم يكفي أن يكون هو المعيار الأساسي ؟ وما معنى أن يكون هو المعيار « الأساسي » ؟ وما هي تلك الدرجة التي يجب أن تبلغها الملكية العامة لكي تتحقق « السيطرة » على الإنتاج القومي ؟ وما هي الدرجة المطلوبة من « التخطيط » لكي يستحق النظام وصف « الاشتراكي » ؟ . . الخ

على أن الغموض والنقص هما من طبيعة أي تعريف مختصر ، ولو حاولنا أن يتضمن التعريف الإجابة على هذه الأسئلة جميعاً ، بفرض إمكان ذلك .

لسقط من عداد الاشتراكيين مفكرون لاشك في اتفاقنا على استحقاقهم لهذا الوصف .

وإنما مجال الإجابة على هذه الأسئلة هو دراسة تاريخ الفكر الاشتراكي بحيث ندرس كل مفكر على حدة .

٤ - ضرورة الدراسة التاريخية للاشتراكية :

إن دراسة الاشتراكية ، شأنها شأن دراسة كثير من الأفكار والمذاهب الاجتماعية ، لا يمكن أن تستغنى عن دراسة تاريخية لتطور الفكرة الاشتراكية وتبع تطبيقاتها المختلفة في الأزمنة المختلفة . ويمكننا أن تبين ضرورة هذه الدراسة التاريخية من الاعتبارات الآتية :

الاعتبار الأول : هو ما رأيناه بالفعل ، من أنه على الرغم من اتفاق المفكرين الاشتراكيين على فكرة أساسية واحدة فإنهم يختلفون أشد الاختلاف على قضايا أساسية ذكرنا بعضها . والواقع أن مناقشة هذه القضايا التي يثور عليها الخلاف أهم بالنسبة لنا اليوم من دراسة القضية المتفق عليها ، إذ أن تلك القضايا التي اختلف في حلها مفكرو الاشتراكية السابقون هي نفس القضايا التي يستخدم عليها الخلاف اليوم . فنحن قد نتفق على أن العمل أجدر بأن يكون معيار توزيع الدخل من حقوق الملكية والارث ، ولكننا مع ذلك قد نختلف أشد الاختلاف حول طريقة تحقيق هذا الهدف ، هل هي التطور التدريجي أم التغيير الثوري ؟ هل هي التأميم أم الملكيات التعاونية ؟ هل توجب اعتبارات التنمية أو زيادة الإنتاج القومي الخروج على هذا المبدأ ، وإلى أي حد ؟ هل يوجب هذا المبدأ التضحية ببعض الحريات السياسية ، وإلى أي حد ؟ . . . الخ

ودراسة المفكرين الاشتراكيين ، كل على حدة ، وكل في ضوء ظروف العصر الذي عاش فيه مع مناقشة حجج كل منهم ، من شأنها أن تساعدنا على تلمس الحل الصحيح والمناسب لظروف عصرنا ومجتمعنا نحن .

والاعتبار الثاني : هو أنه ليس أكثر تحريراً للفكر من الدراسة التاريخية . ونقصد بتحرير الفكر عدم التمسك الجامد بنظرية معينة أو التعصب الأعمى ضد نظرية معينة ، كما نقصد به فتح باب الابتكار .

فالدراسة التاريخية تبين لنا علاقة كل مفكر وكل نظام بظروف العصر الذي نشأت الفكرة أو نشأ النظام فيه ، وتبين لنا أن تغير ظروف العصر وحاجاته يؤثر تأثيراً عميقاً على تغير الفكر والنظم . وإدراك وجود علاقة وثيقة بين المفكر وعصره يحررنا من ناحية من تقديس مفكر معين واعتبار أفكاره صالحة لكل عصر وكل مجتمع ، ومن الظن بأن مفكراً معيناً يمكن أن يلبس الحقيقة كلها من كافة جوانبها ، مادام كل مفكر محكوماً بنوع المشاكل التي واجهها عصره ومجتمعه ويندر أن يعالج مشاكل لم يثرها هذا العصر أو المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن الدراسة التاريخية تجعلنا أكثر عطفاً وأقل تحاملاً على مفكرين لم تكن ظروف عصرهم أو مجتمعهم تسمح لهم أن يواجهوا مشاكل فكرية معينة أو أن يتجنبوا الوقوع في أخطاء معينة . كل هذا من شأنه أن يفتح أمامنا الباب واسعاً للابتكار ، إذ لن يدقنا تمسك جامد بأفكار كاتب معين إلى فقد الثقة بأنفسنا أو يعنى عصرنا عن متطلبات مجتمعنا ، ولن يجعلنا تعصب أعمى ضد مفكر معين أو نظام معين نمتنع عن الاستفادة من بعض أفكاره أو أجزائه كما استفدنا من غيره ، والخروج بشيء جديد من كليهما .

والاعتبار الثالث: هو أن الدراسة التاريخية تعلمنا أن الابتكار نسبي .
 وأنه ليس من مفكر عظيم ، أيا كانت درجة ابتكاره ، لم يشهد بمن سبقه .
 وهذا من شأنه أن يعلمنا أنه في محاولتنا ابتكار النظرية والنظام المناسبين لنا في
 في مرحلة نمونا الحالية لن يشين ابتكارنا أو ينقص من قيمته الاستفادة
 ما وسعنا الاستفادة من أفكار ونظم من سبقونا ، وأن قيمة الفكرة أو
 النظام ليست في قيامها من العدم وإنما في مدى ملاءمتها لظروف الزمن
 والمجتمع التي نشأت الفكرة أو النظام لمواجهةها .

• — خطة البحث :

ينقسم هذا الكتاب إلى قسمين كبيرين :
 يتناول الأول تطور الفكر الاشتراكي ، محاولين بقدر الامكان أن
 بين إلى أي مدى كان كل مفكر من المفكرين الاشتراكيين يعكس العصر
 الذي عاش فيه .

ويتناول القسم الثاني دراسة للنظام الاشتراكي مع اعطاء عناية خاصة
 لعلاقة قيام هذا النظام بمشكلة التخلف الاقتصادي ، وكذلك مع العناية عناية
 خاصة بتطبيق النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة .

القِسْم الأول

تطور الفكر الاشتراكي

الفصل الأول

بداية الفكر الاشتراكي

١ - جمهورية أفلاطون

يرسم أفلاطون في كتابه الجمهورية (حوالي ٣٨٠ ق. م) صورة لمجتمع اعتقد أفلاطون أنه هو المجتمع المثالي، ويحتوي على مجموعة من الخصائص دفعت بعض مؤرخي الاشتراكية إلى اعتبار كتاب الجمهورية أول حلقة في سلسلة الفكر الاشتراكي^(١) وإن كان بعض الكتاب قد وجد في هذا الكتاب صورة لمجتمع فاشي، وهاجم كل محاولة لتصوير نظام أفلاطون على أنه نظام إنساني أو تقدمي^(٢).

يقوم مجتمع أفلاطون « المثالي » على انقسام الشعب إلى طبقتين أساسيتين : طبقة المحكومين وطبقة الحراس أو الأوصياء Guardians وأفلاطون يولي هذه الطبقة الأخيرة الجزء الأكبر من اهتمامه، فعليها يتوقف مصير المجتمع كله. هذه الطبقة التي تتولى حكم المجتمع والدفاع عنه، لا يتم اختيارها بطريقة ديمقراطية. فالديمقراطية لا تحظى من أفلاطون إلا بالاحتقار، إذ هي لا تؤدي إلا إلى الفوضى والشقاق، وهي تحاول تحقيق مساواة وهمية بين من هم بطبيعتهم غير متساوين. وإنما تظهر صلاحية بعض الأفراد لتولي

(١) أنظر مثلاً :

— Gray, A. : The Socialist Tradition, London, 1948.

(٢) أنظر :

— Popper, K. : The Open Society and its Enemies, Vol. I : The Spell of Plato, London, 1957.

هذه السلطة من استعدادهم الطبيعي وبإخضاعهم لنظام حديدى فى التربية يبينه أفلاطون تفصيلا . فإذ تابع هؤلاء المحظوظون نظام أفلاطون فى التربية حتى يبلغوا سن الثلاثين تم تصنيفهم إلى فئتين : فئة الحكام وهم حكام فلاسفة ، وفئة المحاربين ويقومون بمهمة الدفاع .

على أن أهم ما يعنينا فى جمهورية أفلاطون هو أن هؤلاء الحراس بفئتهم ، يتخضعون بعد اختيارهم ، لنظام معين من أهم خصائصه جماعية الملكية . فبين هؤلاء الحراس لا مكان للملكية الخاصة لا بالنسبة للأموال المادية ولا بالنسبة للنساء أو العائلة . ويؤسس أفلاطون رفضه للملكية الخاصة على اعتبارين : أولهما أن الملكية الخاصة وما تعنيه من تنمية روح الأنانية والجشع لا بد أن تؤدى إلى النزاع والشقاق المستمر بين الحراس ، إذ ليس أكثر مدعاة إلى خلق النزاع من حرص الفرد على ملكه ورغبته فى زيادته ، والثانى أن السماح للحراس بتكوين ثروة وتملكها لا بد أن يدفعهم فى النهاية إلى استغلال المحكومين والاستبداد بهم .

والواضح أن ما دعا بعض الكتاب إلى ضم أفلاطون إلى صفوف الاشتراكيين هو دعوته إلى الملكية الجماعية ، فضلا عن أن بعض الاشتراكيين الأوائل ممن حاولوا تخيل مجتمعات مثالية ، وفى مقدمتهم توماس مور ، قد استمدوا الوحي من جمهورية أفلاطون وعبروا عن إعجابهم بشيوعية ملكيتها . ومع هذا فإن عدداً من الملاحظات الهامة على شيوعية أفلاطون لا بد أن تستوقف النظر وتثير الشك فى إمكان ضمه إلى صفوف الاشتراكيين :

فأولا : نلاحظ أن الشيوعية عنده محدودة النطاق ، بمعنى أنها مقصورة

على طبقة الحراس بفتحها ولا تشمل الشعب بأكمله . صحيح أن أفلاطون يقطع بتفضيل الملكية الجماعية على الملكية الخاصة ، مما دعا بعض مفسريه إلى القول بأنه كان يدعو إلى الملكية الجماعية بالنسبة للشعب بأسره . ولكن الواقع أن اهتمام أفلاطون كان منصباً في الأساس على ضمان صلاح طبقة الحراس مفترضاً أنه متى ضمنا هذا ضمناً أيضاً مصلحة الشعب بأكمله . يؤيد هذا التفسير قول أفلاطون أن الحراس إن لم يأخذوا بالشيوعية فإنهم سيفقدون ما يؤهلهم للحكم ويتحولون من أوصياء إلى منازعين أو تجار^(١) ، كما يؤيده أن أرسطو نفسه قد فهم دعوة أفلاطون إلى الشيوعية على أنها قاصرة على طبقة الحراس وحدها^(٢) .

وثانياً : نلاحظ أن شيوعية أفلاطون إنما هي في الواقع « شيوعية الفقر » ، بالمعنى الذي نفهمه اليوم الغنى والفقر لا كما كان يعرفهما أفلاطون . « فأفلاطون يدعو إلى اقتصار ثروة الحراس على ما يكفي لسد حاجاتهم الأساسية ، فالحياة المترفة في نظره مفسدة . والغنى في نظر أفلاطون ليس هو من كثرت ثروته بل هو من قلت حاجاته ، والفقر ليس هو من قلت ثروته بل هو من زادت حاجاته عما يملك^(٣) .

وأخيراً : وأهم من كل ذلك ، فإن الدافع إلى الملكية الجماعية لدى أفلاطون يختلف اختلافاً جذرياً عن الدافع إليها لدى الاشتراكيين .

أن نقطة البداية التي يصدر عنها الاشتراكيون هو أن الناس في الأساس

(1) Plato : The Republic, Penguin edition, 1955, p. 163

(2) Gray, op. cit., p. 20

(3) Bonar, J. : Philosophy and Economics, London, 1927, p. 14

متساوون . وهم يدعون إلى القضاء على الملكية الخاصة لأنها في نظرهم سبب مصطنع ولا مبرر له للتمييز بين الناس . أما عند أفلاطون فنقطة البداية هي تقيض ذلك تماماً ، إنه يصدر عن افتراض تميز طبيعي بين الناس . إن كل فرد يولد وله معدنه ، فهناك من معدنه ذهب أو فضة ومنهم من معدنه الحديد . ومن ثم فالملكية الجماعية لدى أفلاطون ليس هدفها تحقيق المساواة . إذ لا نفع من المساواة بين غير المتساوين ، وإنما هدفها كفاءة النظام وقوة الدولة . وإذا كان من شأن الملكية الجماعية تخفيف آلام المحكومين فإن هذا الهدف ثانوي وعرضي بالنسبة لأفلاطون^(١) . إن الألم في نظر أفلاطون ليس شراً ، وإنما الشر هو الخطيئة ، والخطيئة هي ما يضر بصالح لدولة أو بضعف النظام أو يهدد وحدته واستقراره^(٢) .

ويرتبط بفكرة اللامساواة عند أفلاطون احتقاره للعمل البدوي ، وهو في هذا يعبر عن الاتجاه العام للفلاسفة اليونانيين في تمجيد العمل العقلي ، وبخاصة عمل الفلاسفة ، واحتقار العمل الجسدي الذي كان في المجتمع اليوناني من نصيب الرقيق .

• • •

إن الغرض من عرض آراء أفلاطون في دراستنا لتطور الفكر الاشتراكي هو إذاً غرض سلبي ، أي بيان أنه لا ينتمي في الحقيقة إلى مفكرى الاشتراكية . ويتضح من دراسته فائدة التمييز بين المنصر الجوهري

(1) Bonar, op. cit., p. 64.

(2) Popper, op. cit., p. 106

هي تعريف الفكرة الاشتراكية والعنصر الثانوى ، أى بين الدعوة إلى عدالة التوزيع وتمجيد العمل ، وبين الدعوة إلى تحقيق الملكية الجماعية .

٢ - من أفلاطون إلى توماس مور

إذا كنا قد رأينا أن من الصعب اعتبار جمهورية أفلاطون بداية للفكر الاشتراكي فإنه يكون علينا الانتظار تسعة عشر قرناً حتى نصل إلى ما نعتبره البداية الحقيقية للفكرة الاشتراكية وهو كتاب توماس مور Utopia .

هذه القفزة الطويلة من أوائل القرن الرابع قبل الميلاد إلى أوائل القرن السادس عشر ، عبر بقية عمر الحضارة اليونانية وكل الحضارة الرومانية وكل العصور الوسطى تحتاج إلى وقفة قصيرة على الأقل للتيقن من أن هذه الحلقة الطويلة لم تحتو على ما يمكن اعتباره بداية للفكر الاشتراكي .

إننا باتخاذ هذه القفزة نضرب الصفح أولاً عن أرسطو . فأرسطو يرفض حجج أستاذه أفلاطون في الدعوة إلى الملكية الجماعية إذ هو يرى من ناحية أن احتمال النزاع والشقاق بين الأفراد أكبر في حالة اشتراكهم في الملكية منه في حالة اختصاص كل منهم بماله ، إذ أن من الطبيعي أن يتفاوت الأفراد فيما يبذلونه من جهد ومن ثم فإنه لا بد لمن بذل جهداً أكبر أن يكره أن يتساوى مع من بذل جهداً أقل . كذلك فإن أرسطو يستعمل في الدفاع عن الملكية الخاصة ، الحجة التي ما زالت نستعمل حتى اليوم ، وهي أن الحافز على زيادة الإنتاج لا بد أن يكون أكبر في ظلها .

ويقول أرسطو أن الأضرار التي قد تنشأ من إساءة استعمال الفرد لأمواله الخاصة لا ترجع في الواقع إلى نظام الملكية الخاصة نفسه بل إلى الطبيعة

البشرية . ويخلص أرسطو إلى تأييد الملكية الخاصة ولكنه يعطى أيضاً للجماعة حق المشاركة في استعمالها . وأرسطو يؤيد نظام الرق ويدافع عنه على أساس أن من الناس من هم بطبيعتهم أرقاء ، والرقيق في نظره لا يعدوا أن يكونوا « أدوات حية » (١) .

أما الرومان فنحن نعرف أن نرائهم الأسامي للفكر الإنساني هو في مبدان القانون . ومبادئ القانون الروماني تقوم على احترام شبه مطلق لحق الملكية الفردية وحرية التعاقد تأسيساً على مبدأ سلطان الإرادة . ومن ثم فإن مبادئ القانون الروماني إنما صارت فيما بعد أساساً للنظم القانونية القائمة على احترام الملكية الفردية ، كما أثرت بطريق غير مباشر على دعاة الحرية الإقتصادية منذ منتصف القرن الثامن عشر .

كما أننا نعرف أن الألف سنة التي تعرف بالعصور الوسطى أو المظلمة تميزت حياتها الفكرية ، إن كان ثمة حياة ، بسيادة الكنيسة وسيطرة الدين على خيال الناس وحياتهم اليومية على السواء . ولا شك أن من تعاليم الدين المسيحي ما يمكن أن يفسر تفسيراً في صالح النزعة الاشتراكية ، كاعتبار المسيحيين جميعاً إخوة وأبناء لأب واحد هو المسيح ، بما يتضمن ذلك من معنى المساواة ، وكقول الانجيل « أسهل أن يمر جمل من ثقب إبرة من أن يدخل غني الجنة » . على أن الدين المسيحي كان يمكن أن يستخدم أيضاً لصالح دعوة مضادة للاشتراكية إذا استخدم للتقليل من شأن الحياة الحاضرة ، بخيرها وشرها ، والتأكيـد على اعتبارها مجرد معبر إلى حياة أخرى أفضل متى اقترن .

(1) Schumpeter, J. : History of Economic Analysis, London, 1955, pp. 59-60 & Gray, A. : The Development of Economic Doctrine, London, 1957, pp. 22-5

هذا بتثنيط هم الناس عن تغيير ما يروه من مساوىء . والواقع أن رجلا مثل سانت توماس الأكويني، وهو القمة الفكرية للحقبة الأخيرة من العصور الوسطى، أيد نظام الرق بحجة لا تختلف عن هذه الحجة الأخيرة . فالعبودية بلا شك مساوئها ولكن أليس من الممكن أن يدخل الرقيق الجنة على قدم المساواة مع مالكه؟ وسانت توماس يصل في الملكية الفردية إلى رأى مشابه لرأى أرسطو، أى إقرار حق الملكية الفردية مع إقرار حق الغير فى استعمالها إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وإن كان لا يبنى تأييده للملكية الفردية على حجج قائمة على « قانون طبيعى » كما فعل أرسطو، بل يكتفى بأن يقرر أنه وإن كان مصدر حق الملكية الفردية مجرد قانون وضعى فإنه ليس فى القانون الطبيعى ما يتعارض معه . صحيح أن سانت توماس يحضن الناس على التصديق على الفقراء، بل ويذهب إلى حد إباحة السرقة لشدة الحاجة، ومع هذا فهو يقرر صراحة أن الإحسان أو الصدقة يجب ألا يصل إلى حد المساس بالمركز الاجتماعى للمتصدق^(١) .

٣ - توماس مور

علينا إذا لكى نثر على بداية الفكر الاشتراكى أن تنتظر حتى سنة ١٥١٦ وهو تاريخ نشر كتاب Utopia لتوماس مور^(٢) . وقد كتبه مور فى صورة

(١) المرجع السابق، ص ٤٠ - ٥٠ .

(٢) إن حياة توماس مور لا تقل روعة عن أدراكه وهو فى حياته وشخصيته كثيراً ما يشارن بسقراط ويصفه Gray بأثره . وسعد من أنبل الناس وأكثرهم شهامة . عاش فى عصر هنرى الثامن الذى كان رغم أخلاقه الماكيافيلية، قد دفعه حبه للثقافة الجديدة إلى مصادقة توماس مور . وحينما عبر أحد أثرياء مور عن غبطته بهذه الصداقة كان رد مور « إن الملك حقا يخصنى بمودة لا ينحس بمثلا غيرى ولا يمكن الأمر لا يدعو إلى الاغتيال، فلو كان رأى يجب له قلعة فى قرية لقطعها » وقد ظن هنرى أن صداقته لمور ستضمن له مسأيرته فى تحقيق

حوار دار بينه هو وصديق له وبين بحار برتغالى وينقسم إلى قسمين ،
يعرض الأول ما يراه مور من مقاصد في المجتمع الانجليزى ، وفي الثانى يترك
الصديقان البحار البرتغالى يصف لهم نظام المجتمع في جزيرة سماها
Utopia . هذا الاسم الذى اختاره مور للجزيرة معناه باليونانية « لا وجود
لها nowhere » وقد اختير عن عمد ، فصورة يوتويا صورة مجتمع مثالى
ستطاع أن يتخلص من نقائص البشر وأن يكتشف أفضل نظم الحياة .
وقد بدأ مور بهذا تقليداً تبعه فيه عدد من المفكرين ، وهو تقليد
أساسه الهرب من مما يراه المفكر من نقائص اجتماعية عن طريق رسم صورة
لمجتمع مثالى تختفى فيه كل هذه النقائص . ومن ثم فقد استعيرت كلمة يوتويا
لوصف هذا التقليد بأجمعه .

أغراضه فعهد إليه بمنصب من أرفع مناصب الدولة ، ولكن مور استقال من منصبه احتجاجاً
على طلاق الملكة بغير موافقة البابا وهو ما ترتب عليه فصل هنرى الكنييسة الانجليزية
عن روما . وخرج مور من الحكم فقيراً كما دخله . وقد أثار هذا حقد الملك عليه ، وقدم مور
للمحاكمة بتهمة الخيانة العظمى ، وشهد شاهد ضد مور قائلاً أنه قال لمور في سجنه « أن سلطان
البرلمان ليس بغير حدود ، فالبرلمان لا يستطيع مثلاً أن يجرد الله من ألوهيته بقانون » ، فرد
مور « كما أن البرلمان لا يستطيع أن يجعل من الملك الرأس الطيا للكنيسة » ، فقطع رأسه
وعلق على جسر لندن سنة ١٥٣٥ . وبعد أربعين سنة نصب البابا توماس مور قديساً .
دائرة المعارف البريطانية ، وأنظر أيضاً في حياة مور :

Bronowski, J. and Mazlish, B: The Western Intellectual Tradition, London, 1960, pp. 44-61.

والمقدمة التى كتبها J. Warrington لكتاب Utopia ، طبعة Everyman's

وقد أثارت حياة مور خيال بعض الأدباء إلى تصويرها في مسرحية ، انظر :

Bolt, R., A Man for All Seasons, 1960 (Penguin Plays, 1963).

والكن لمل أهم مرجع في حياة مور هو :

Charders R. W. : Thomas More, London, 1935

وأعيد طبعه في : Peregrine Books, London , 1963

يبدأ مور نفسه الأول من كتابه بإرجاع كثير من الرذائل الاجتماعية في المجتمع الانجليزي إلى الفقر ، ومن ثم فهو يهاجم تقرير عقوبة الإعدام للسرقة ، فما من سرقة يمكن أن ترتكب تستحق قسوة الإعدام ويقول « إننا نصنع اللصوص ثم نعاقبهم » ^(١) . هذه الفكرة البسيطة التي قد تبدو لنا الآن ساذجة أو بديهية كانت في الواقع في سر مور فكرة تقديمية بل وثورية ، فالاعتراف بأثر البيئة الاجتماعية على الاخلاق والمطالبة بتعديل فلسفة القانون لتتشي مع هذه الفكرة لم يقدر لها السيادة قبل مضي ثلاثة قرون على كتاب مور .

ثم يهاجم مور من يسميهم الناس نبلاء أو سادة وهم في الحقيقة يتعيشون من عمل الآخرين . ويهاجم بشدة حركة تجميع أو تسوير الاراضي Enclosure التي كانت الشغل الشاغل للناس في عصره والتي ترتب عليها إحلال الرعي على نطاق واسع محل الزراعة ، وتشريد عدد كبير من المزارعين الفقراء . ويعلق مور على انتشار هذه الحركة بقوله « إن الأغنام الوديدة صارت تتهم الأدميين » ^(٢) .

١. Utopia, Everyman's revised edition; 1951, p. 29.

(٢) عرفت انجلترا حركتين كبيرتين لتسوير وتجميع الأراضي ، عاصرت الأولى حياة مور وعاصرت الثانية للثورة الصناعية . أما الأولى فقد كان الدافع إليها اتساع سوق الصادرات الانجليزية من الصوف الأمر الذي دعا ملاك الأراضي الكبار إلى زيادة حيازاتهم على حساب المزارعين الصغار وتضمن ذلك تسوير جزء كبير من الحقول المسماة بالحقول المفتوحة Open Field والتي كان للجميع حق رعي حيواناتهم فيها وجمع القود منها . وعبارة مور « إتهام الأغنام للأدميين » تشير إلى إحلال الرعي محل الزراعة على حساب المزارعين الفقراء . وقد وصفها أحد المؤرخين بأنها كانت من أكثر القضايا ، إن لم تكن أكثرها ، إصيابة إهتمام الناس في المدة التي امتدت على الأقل بين ١٤٨٧ (حين صدر أول قانون بشأنها) حتى منتصف القرن السادس عشر . انظر .

على أن أهم ما يعنينا في كتاب Utopia هو دفاعه عن الملكية الجماعية في القسم الثاني والحجج التي يقدمها لتأييدها . ففي هذه الجزيرة لا وجود للملكية الخاصة ، إذ أن هذا النظام يهدد العدالة والسعادة على السواء . فهو يهدد العدالة لأنه في ظلها « يختص أسوأ الناس بأفضل الأشياء » . ويهدد السعادة لأنه في ظلها يحرم أغلب الناس من الحصول على ما يسد حاجاتهم الضرورية .

ثم إن القضاء على الملكية الخاصة من شأنه أن يدفع الجميع إلى العمل ، بدلا من أن يحرم المجتمع من نتاج عمل طائفة كبيرة تعيش عالة على الباقين ، وتوافر الجميع على العمل من شأنه أن يتيح فرصة كبيرة لتمتع الجميع بالفراغ ، فلا يحتاج الفرد إلى أن يعمل أكثر من ست ساعات في اليوم . ثم إن إنتاج المجتمع سيوزع أولا على أشد الناس حاجة ثم يعرض ما تبقى من هذا ليحصل كل فرد على ما يريد .

صحيح أن مجتمع يوتوبيا يحتوي على رقيق ، ولكننا يجب أن نلاحظ farkا جوهريا بين رقيق مور ورقيق أفلاطون . فرقيق أفلاطون هم أرقاء بالطبيعة ، أما عند مور فالرق مصير قاصر على طائفتين :

الأولى : طائفة المجرمين الذين يعتبر استرقاقهم عقوبة أقل قسوة وأكبر نفعا للمجتمع من إعدامهم .

والطائفة الثانية : تضم فقراء من مجتمعات أخرى فضلوا الرق في جزيرة يوتوبيا على حرية بلادهم الأصلية .

كذلك فإننا نلاحظ فارقاً جوهرياً آخر بين جمهورية أفلاطون ومجتمع
توماس مور المثالي وهو أن الملكية الجماعية عند أفلاطون لم يكن هدفها ،
كما رأينا ، تحقيق المساواة أو تخفيف آلام المعدمين ، بينما نجد أن هذا بالضبط
هو هدف الملكية الجماعية عند مور :

إذن فتعبير مور عن إعجابه بدعوة أفلاطون إلى الملكية الجماعية يجب
ألا يحجب عن نظرنا هذا الاختلاف الأساسي بينهما والذي يفوق في الأهمية
في الحقيقة ، ما بينهما من شبه .

. . .

إن كلا من الشبه والاختلاف في هذا الصدد بين جمهورية أفلاطون
ومجتمع مور ، بعكس في الواقع بعض اتجاهات العصر الذي كان مور يكتب
في ظله . فصدور كتاب مور يقتزن ببداية عصر النهضة في إنجلترا .
وقد كانت أحد معالم هذا العصر الرئيسية استيحاء مفكرى اليونان وبعث
الثقافة اليونانية . ومن ناحية أخرى فإن من معالمه الرئيسية أيضاً التعبير عن
الثقة بالإنسان ، واحترام طموحه إلى التقدم ، وتمجيد نزعاته ، وتحريره
من التخاذل أمام قدره ، هذه الروح الجديدة التي تعرف باسم Humanism
والتي كان مور بلا شك من قادتها ، نجد أمثلة عديدة لها في كتاب Utopia ،
من ذلك تعاطفه مع المستضعفين ، وتطلعه إلى إصلاح حالهم بتغيير نظام المجتمع
ورفضه اعتبار الرذيلة أو الإجرام قدراً لا منه .

على أننا من ناحية أخرى نجد في كتاب مور عناصر دعوة كانت سابقة
لعصرها بعدة قرون . فكما أن مور كان في حياته يحاول الوقوف
ضد إرادة الملك ، في عصر ينادى بأمير لا تقف عقبة أمام إرادته أو تحول

عدم شرعية الوسائل دون غاياته^(١) ، فإن فكرة اليوتوبيا كانت تعبر عن مصلحة الفقراء في عصر لم يكن يسمع إلا صيحات التجار ورنين الذهب والفضة . لقد كان مور يكتب في أوائل عصر عرف بعصر التجاريين ، وبعد سنوات قليلة من الكشف الجغرافية وبداية عصر استعمار أوروبا وأمريكا وأفريقيا والهند ، وبداية تدفق المعادن النفيسة على أوروبا ، وما اقترن بهذا من ارتفاع في الأسعار وازدهار التجارة وتضخم أرباح التجار . وقد كانت حركة تجميع وتسوير الأراضي في القرنين الخامس عشر والسادس عشر استجابة طبيعية لهذه التطورات .

إذاً بينما كان مور يستدر العطف على مشردى حركة تسوير الأراضي ويحذ الملكية الجماعية والمساواة ، ويستهن الجرى وراء زيادة الثروة ، ويعبر عن احتقاره لجمع الذهب والفضة ، كانت أوروبا كلها قد بدأت تتكلم بلغة مناقضة تماماً للغة ، فهي تتغنى بمزايا التجارة ، وتقيس عظمة الدول بما لديها من ذهب وفضة ، وتعتبر الثراء دليل رضا الرب ، وتنادى الملك القوى بوحيد دولته وتقويه جيوشه وتوسيع مستعمراته ، وتحذ انخفاض الأجور لما يترتب على ذلك من زيادة المدخرات وتراكم رأس المال اللازم للتوسع التجاري .

لا عجب إذن أن دعوة مور قد مضت دون أثر يذكر في تغيير النظام الاجتماعي ، وكان عليها أن تنتظر أكثر من ثلاثة قرون قبل أن تنجح في أن يكون لها مثل هذا الأثر . وعلى كل حال فقد كان يجب أن يحمل الدعوة مفكرون جدد يتكلمون لغة أخرى .

(١) نحن نشير بالقدرة إلى كتابه « الأمير » لا كتابي الذي كان قد صدر قبل كتاب مور ثلاث سنوات (١٥١٣) .

الفصل الثاني

الفكر الاشتراكي في عصر الثورة الصناعية

١ - بين مور والثورة الصناعية

لكي نصل إلى المرحلة الثانية من مراحل تطور الفكر الاشتراكي علينا أن نقفز مرة أخرى عبر ثلاثة قرون من عمر الفكر الأوربي ، وهي المدة التي تفصل كتاب مور ، وبين المفكرين الاشتراكيين الذين ترجع كتاباتهم أساسا إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر . هؤلاء الاشتراكيون يطلق على بعضهم أحيانا اسم الاشتراكيين الخياليين ، أو الطوباويين ، ونفضل نحن أن نصفهم باسم العصر الذي ينتسبون إليه وهو عصر الثورة الصناعية في إنجلترا وفرنسا . فهم من ناحية ليسوا وخدم في تاريخ الفكر الاشتراكي في الاتصاف بالخيالية ، فتوماس مور مثلا لا يقل عنهم في ذلك . ومن ناحية أخرى فإن ضم مور إليهم كواحد من الاشتراكيين الخياليين من شأنه أن يتجاهل مجموعة من الفوارق الهامة بينه وبينهم ، ترجع إلى حد كبير إلى انفصاله عنهم بثلاثة قرون . وإنما أهم ما يميز هؤلاء الاشتراكيين الذين تناولهم بالدراسة في هذا الفصل هو تلك العناصر من فكرهم التي تعد انعكاسا لهذا التغيير الاجتماعي والاقتصادي الكبير الذي عاصرت كتاباتهم ، والذي يعرف باسم الثورة الصناعية .

ولكن لكي نطمئن إلى اتخاذ هذه القفزة علينا أن نلقي نظرة سريعة إلى نوع الفكر السائد في أوروبا في هذه الفترة الفاصلة بين المرحلتين

لقد ألمعنا في ختام الفصل السابق إلى أن كتاب مور كان في جانبه الاشتراكي بمثابة نعمة شاذة في فكر عصره ، أو بعبارة أخرى ، كان في هذا الجانب منه يعبر عن مصالح طبقة لم يكن لها دور كبير في تشكيل الطابع العام لأفكار ذلك العصر .

هذا العصر الذي ظهر كتاب مور في أوائله ، والذي عرف في تاريخ السياسة الإقتصادية خاصة ، بالعصر التجاري ، امتد بعد كتاب مور بنحو قرنين ونصف أي إلى منتصف القرن الثامن عشر ، ولانكاد نجد دولة في أوروبا الغربية في هذه الفترة لم تخضع لسلطانه .

كان الفكر التجاري يقوم على نظرة أساسية هي اعتبار قوة الدولة رهنا بما لديها من ثروة ، وعلى قياس هذه الثروة ، لا بقدره الدولة على إنتاج السلع والخدمات ، كما اتجه الفكر الاقتصادي اللاحق ، بل بمقدار ما لدى الدولة من معدن نفيس . وقد ذهب المفكرون التجاريون إلى أن الدولة إذا كانت غنية بمناجم الذهب والفضة فقد ضمنت الثروة ، ومن ثم القوة ، أما إن افتقرت إليها فإن على الدولة أن تتخذ من السياسات الاقتصادية ما يضمن لها الحصول على أكبر قدر ممكن من المعدن النفيس .

من هنا خرج أصحاب السياسة التجارية بالدعوة التي سادت هذا العصر بأكله ، في الفكر والسياسة العملية على السواء ، وهي الدعوة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

كانت دعوة التجاريين إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية تستهدف هدفاً أساسياً وهو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، أي تجاوز قيمة الصادرات لقيمة الواردات ، إذ أن هذا بضمن ورود المعدن النفيس من الخارج

إلى الدولة بما يعادل قيمة هذا الفائض . من أجل تحقيق هذا الهدف دعا الكتاب التجاريون إلى تدخل الدولة بمنح إعانات للصادرات وفرض حماية جمركية على الواردات ، وتدخلها لزيادة الانتاج ، خاصة من تلك السلع التي تدخل في التجارة الخارجية ، سواء تلك التي تجد فرصة للتصدير أو تحمل محل الواردات . كما دعوا إلى تدخلها بمنح بعض الشركات التجارية حق احتكار بعض فروع التجارة ، أو احتكار التجارة في مناطق معينة ، وإلى تدخل الدولة لتشجيع زيادة السكان من أجل توفير القوى العاملة اللازمة لزيادة الانتاج ، وإلى تدخل الدولة بـتوحيد السوق الداخلية . . . الخ .

وقد وجدت هذه الدعوة أذناً صاغية في حكومات أوروبا الغربية ولكنها لم تجد ممثلاً لها أقوى من كولبير وزير المالية في عهد لويس الرابع عشر ، حتى إنه كثيراً ما توصف سياسة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لهذا العصر باسم الكولبرتيّة Colbertism . وقد بلغ تدخل الحكومة الفرنسية في الاقتصاد في عهد كولبير إلى حد قيام الدولة بإنشاء بعض الصناعات بأموالها ، وفرض مواصفات للانتاج ومعاينة الحارجين عليها ، فضلاً عن اتباعها للسياسة التجارية التقليدية بزيادة الضرائب وزيادة كبيرة ، وتشجيع زيادة السكان . وفرض حماية جمركية على الواردات ومنح إعانة للتصدير ، والقضاء على كثير من العقبات في وجه التجارة الداخلية كشق الطرق والقنوات وإلغاء كثير من الرسوم المفروضة على تنقل السلع داخل فرنسا ، وتوحيد كثير من المقاييس والأوزان والعملات التي كانت التجارة الفرنسية تعاني من تعددها . . الخ^(١)

(١) لا يمكن أن تعطى هذه النبذة الموجزة صورة صادقة تماماً للفكر التجاري بما فيه

ليس من الصعب أن نرى في كل هذه الإجراءات التي دعا إليها الاقتصاديون منذ أواخر القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، إجراءات تستهدف في النهاية مصلحة طبقة معينة هي طبقة الرأسمالية التجارية، أي تلك التي تستمد ثروتها أساساً من التجارة. كذلك ليس من الصعب أن نجد تفسيراً لانتشار الأخذ بهذه الدعوة وتطبيقها من جانب الدولة، في عصر ودول كانت التجارة الخارجية هي المصدر الأساسي لتزايد ثرواتها، على أن النمو التدريجي للصناعة خلال هذا العصر، إلى أن بلغ أقصى درجات سرعته في عهد الثورة الصناعية، كان من شأنه أن يحل محل التجارة مصدراً جديداً من مصادر الإضافة إلى الثروة، ومن ثم أن يحل بالتدريج محل التجار طبقة جديدة، هي الرأسمالية الصناعية، التي تستمد ثروتها أساساً من الإنتاج الصناعي. هذه الطبقة الجديدة كان من الطبيعي أن تضيق بتدخل من الدولة يستهدف في الأساس مصلحة التجار. بل على العكس تماماً من ذلك فإن الرأسمالية الصناعية تحتاج إلى سياسة تضمن تحقيق عدد من الحريات الاقتصادية الأساسية كتحرير العامل من سلطان الاقطاعي، وتحرير الصانع الحرفي من قيود نظام الطوائف، وتحرير أرباب الصناعة من تدخل الدولة في كل صغيرة وكبيرة في توجيه الإنتاج. والرأسمالية الصناعية في أكثر الدول

== من اختلافات بين كتابه وما خضع له من تطور مع مرور الزمن. ولا يمكن تقدير حسنه ونقصه إلا بالرجوع إلى المرجع الأساسي عن الفكر التجاري وهو :

Heckscher : Mercantilism , 2 vols . (Macmillan , 1955)

أنظر أيضاً في الهجوم الكلاسيكي على التجارين :

— A. Smith : The Wealth of Nations , Book , 4

وفي الدفاع عنهم :

— Keynes ' General Theory , Chap . 23 .

تقدماً في الصناعة ، وهي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر : إنجلترا وفرنسا ، تجمد نفعا أيضاً في حرية التجارة الخارجية ، فهي من ناحية تضيق بقيود تفرض على صادراتها من جانب الدول الأخرى ، وهي من ناحية أخرى لا تخشى منافسة الدول الأخرى لإنتاجها الصناعي ومن ثم لا تحتاج إلى فرض قيود على الواردات الأجنبية .

إن نعمة جديدة كان يجب إذاً أن تسمع في فرنسا وإنجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر ، تؤكد على الحرية الاقتصادية بدلا من تدخل الدولة . وهذه النعمة كان يجب أن يعلو رنينها ويزداد أصحابها عمقا وأصاله بقيام الثورة الصناعية ، أولا في إنجلترا منذ نحو ١٧٦٠ ، ثم في فرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر .

٢ - الثورة الصناعية

لن نحاول هنا تكرار ما هو معلوم لدينا جميعاً عما حدث في إنجلترا إبان الثورة الصناعية . ويكفي أن نذكر القارئ بأنه خلال عصر الثورة الصناعية التي امتدت في إنجلترا بالتقريب بين ١٧٦٠ و ١٨٣٠ ، تغير وجه الجزيرة البريطانية وأعماقها ، وزادت ثروة إنجلترا أضعاافاً مضاعفة ، وتضاعفت رموس الأموال والمدخرات ، واستغلت مواد أولية لم تكن تستغل من قبل ، وقام نظام المصنع الآلي الكبير كأساس للإنتاج الصناعي ، وتحولت البلاد الصغيرة إلى مدن ضخمة ، وأدخل أول خط حديدي في العالم ، وزاد الإنتاج الزراعي بسرعة كبيرة ، وزاد السكان زيادة غير مألوفة ، وتغيرت عقلية الناس فأصبح التجديد شعار العصر ، وطرح الناس القديم في مختلف نواحي الحياة ^(١) .

(١) قبل ١٧٦٠ لم يكن مدد حقوق الاختراع المنجلة يتجاوز إلا نادراً ١٢ اخترافاً

هذا وقد عاصرت حركة انتشار الصناعة الآلية في بريطانيا حركة أخرى في الزراعة امتدت بين حوالي ١٧٦٠ و ١٨٥٠ نحو تجميع أو تسوير الأراضي *The Enclosure Movement* تعتبر امتدادا لنفس الحركة التي رأيناها في عصر توماس مور .

ذلك أن نظام الحقول المفتوحة أو الشائعة لم يكن من الممكن أن يشمر في ظل التطورات الاقتصادية الجديدة : فزيادة السكان وبالتالي ازدياد الطلب على المواد الغذائية ، وازدياد التصنيع وبالتالي زيادة الطلب على المواد الأولية اللازمة للصناعة كالصوف ، وبظهور اكتشافات جديدة في طرق الاستغلال الزراعي ، زادت فرص الربح أمام ملاك الأراضي الكبار ومن ثم زادت حاجتهم إلى إلغاء حقوق الغير على أراضيهم حتي يتمكنوا من تطبيق هذه الاكتشافات واستثمار رؤوس أموال كبيرة فيها . ومن ثم قامت حركة التسوير هذه ، التي عنت في الواقع إقامة الملاك لأسوار حول أراضيهم ومنع غيرهم من استعمال هذه الأراضي ، واستيلاء الملاك الكبار على عدد كبير من الحيازات الصغيرة وضمها في حيازات متسعة .

أدت هذه الحركة إلى شقاء عدد كبير من المزارعين الذين كانوا يعتمدون على استعمال هذه الحقوق العامة في كسب العيش ، أو الذين فقدوا أراضيهم الصغيرة تحت ضغط الملاك الكبار ومن ثم اضطروا إلى هجرة الزراعة والإضافة إلى جيش المتبطلين من الصناع الذين نافستهم الآلة في حرقهم ، والذين أضرب فقرائهم أيضا من حركة تجميع وتسوير الأرضي ، حيث كان فقراء

١ أو اكتشافا في العام . انظر هذا العدد إلى ٢١ سنة ١٧٦٦ وإلى ٨٥ سنة ١٧٩٢ وإلى ١٠٧ سنة ١٨٠٢ وإلى ١٨٠ سنة ١٨٢٤ في السنة التالية إلى ٢٥٠ . انظر : T. S. Ashton, *The Industrial Revolution*, London. 1958, p. 90

الصناع في القرى يعتمدون إلى جانب حرقهم على ممارسة الزراعة . هذه
الجيش من المتبطلين زحف إلى المدينة للبحث عن عمل في الصناعة . والعكس
هذه الهجرة بشقيها في نقص سكان الريف إلى مجموع سكان إنجلترا وولز من
١/٢ سنة ١٧٧٠ إلى ١/٢ سنة ١٨٤١^(١) .

اقتربت هجرة العمال إلى الصناعة بشقاء العمال العظيم بسبب ما هو معلوم
بما من قديم لاستقلالهم في الإنتاج . ومخالفة نظام المصنع لما تعودوه من حرية ،
وطول ساعات العمل ، وانتشار تشغيل الأطفال في سن التاسعة أو السابعة
ساعات طويلة أيضاً ، وانخفاض الأجور وسوء حالة المدن الصحية .. الخ .
وازدادت الحالة سوءاً بانتهاء حروب نابليون سنة ١٨١٥ وما عناه ذلك من
نقص الطلب على الصناعة وإضافة عدد جديد من المتبطلين الباحثين عن عمل .

• • •

انعكس هذا الانقسام القائم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقة
المستعبدات رؤوس الأموال وطبقة العمال ، في انقسام مماثل في حياة المجتمع الفكرية
والسياسية بين الاتجاه المحافظ والاتجاه الثائر . واتخذ هذا الانعكاس بطبيعة
الأمر عدة مستويات تختلف في مدى تأصيل الفكر وعمقه ، وفي درجة
الارتباط بين المصلحة الطبقية لصاحب الرأي وبين رأيه .

فعلى المستوى الأكثر سطحية نجد مثلاً تردد الأفكار المحافظة في هذا
العصر عن فائدة النظام الجديد في تنشئة الأطفال على حب النظام المقترن

(١) انظر في حركة تسوير الأرض :

Ashton, T. S., An Economic History of England. The 18th
Century. London, 1954 pp. 38-48.

نظام المصنع ، وعن عدم جدوى إرسال الأبطال إلى المدارس بدلاً من تشغيلهم في المصانع في سن مبكرة على أساس أن التعليم لن ينتج عنه إلا خلق السخط على قدرهم في الحياة الذي لا فرار لهم منه . . . الخ .

وفي مجال القانون نجد الارتباط المباشر بين القانون والمصالح الطبقيّة . يتمثل في منع تكوين النقابات العمالية ، وإصدار قانون سنة ١٨١٢ بتقرير عقوبة الاعدام على تحطيم الآلات ، ردّاً على مجموعة من الانتفاضات حطم فيها العمال آلات مصانعهم إذ رأوا في الآلة السبب المباشر لشقايتهم^(١) .

على أن انعكاس الانقسام الاجتماعي في صورة انقسام في الفكر اتخذ صورة هي بطبيعة الحال أقل وضوحاً وأكثر عمقاً وأقل ارتباطاً بالمصالح الشخصية لأصحاب الرأي . وتتمثل إحدى صور هذا الانقسام في الفكر في الخلاف بين دعاة الحرية الاقتصادية ، وبين المفكرين الاشتراكيين .

٣ - مبدأ الحرية الاقتصادية

يرتبط مبدأ الحرية الاقتصادية عادة باسم الاقتصاديين التقليديين البريطانيين وعلى رأسهم آدم سميث في كتابه « ثروة الأمم » الصادر سنة ١٧٧٦ . ولكن سميث في دعوته إلى الحرية الاقتصادية مدين للمدرسة الفكرية الفرنسية المعروفة باسم المدرسة الطبيعية Physiocrats والتي سادت

(١) كان الفكر القانوني السائد في هذا الوقت امتداداً لفلسفة القانون البالية التي سادت القرن الثامن عشر والتي كانت تتجاهل أثر البيئة في تكوين الدافع على ارتكاب الجريمة وتطوّر في الأساس أن الجرم شرير بطبيعته ومن ثم تؤيد استعمال العقوبة المتعاقبة في معاملته . كان القانون يقضى مثلاً ، بتوقيع عقوبة الاعدام على نحو ٢٠٠ جريمة بعضها من الجرائم قبلية الشأن ، كفرض عقوبة الاعدام على سرقة مال تزيد قيمته على ٤٠ شلن .

تأفكارها فرنسا بين نحو ١٧٦٠ و ١٧٨٠ ولم تعدم من بعض الأثر على السياسة الاقتصادية الفرنسية في عهد تيرجو وزير لويس السادس عشر .

ولكن على الرغم من دين سميت للطبيين ، فإن تأسيس كل منهما للدعوة الحرة الاقتصادية كان مختلفا أشد الاختلاف .

فالطبيعيون ، كما يظهر من اسمهم نفسه ، يؤسسون مذهب الحرية الاقتصادية على فكرة القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية . فهم يقولون بوجود قواعد وحقوق طبيعية ، مطبوعة على قلوب الناس منذ خلقهم ، خالدة ومقدسة ، تعبر عن حاجات الإنسان والمجتمع « الطبيعية » . من ذلك حق الإنسان في التمتع بنتائج عمله ، ويرتبون على ذلك حق الملكية الفردية كحق طبيعي ، وحقه في ممارسة كل قواه وإمكاناته ، ويرتبون على ذلك حق الإنسان في حرية التصرف والتعاقد . فإذا سلمنا بوجود هذه الحقوق الطبيعية فإن ذلك يستتبع التسليم معهم أيضا بأن أقصى ما يجب أن تطمح إليه الحكومة هو أن تحاول اكتشاف هذه الحقوق ، وأقصى ما يجب أن بطمح إليه القانون الوضعي ، وما هو إلا من وضع البشر ، هو أن يتضمن النص على هذه الحقوق وأن يلتزمها وألا ينص على ما يتعارض معها .

يترتب على هذا في نظرهم أن خير سياسة هي تلك التي تقوم على أقل قدر ممكن من تدخل الدولة في نشاط الأفراد . فالأفراد في نشاطهم الحر يتبعون هذه القوانين والحقوق الطبيعية . وقد غرسها الله في قلوبهم ، فأى شيء تستطيع الحكومة أن تفعله أفضل من أن تتركهم وشأنهم ؟ ومن هنا جاءت دعوة الطبيعيين المشهورة « دعه يعمل ، دعه يمر » أو كما يترجمها آخرون

«دع الأمور تجري في أعنتها» Laisser Faire, Laisser Passer^(١)

• • •

إذا كانت المدرسة الطبيعية تقول بوجوب الحرية الاقتصادية من أجل
فساح المجال أمام الحقوق الطبيعية والقانون الطبيعي لكي تأخذ مجراها المرسوم.
فإن الاقتصاديين التقليديين البريطانيين يقولون بوجوبها تأسيساً على أن
إطلاق حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم الاقتصادي يحقق أكبر قدر من
المنفعة للمجتمع.

هذا التقليد الكلاسيكي في الدفاع عن الحرية الاقتصادية تأسيساً على
مبدأ المنفعة ، بدأه هيوم Hume ، وقدم الأساس الفلسفي العام له بثام
Bentham ، ولكن أبلغ تطبيق له على النشاط الاقتصادي قام به آدم سميث
Adam Smith .

إن الطبيعيين كما رأينا يدعون إلى احترام حق الملكية الفردية
وما يستتبعه من حق الإرث ، وإلى احترام حرية التعاقد بناء على أنها حقوق
طبيعية ، أما هيوم ، فهو إذ يسخر من فكرة القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية

(١) دار حوار بين أحد قادة الفكر الطبيعي Mercier de La Rivière وقبصرة
روسيا من أحسن مذايب الحكم فقال : « إن وضع القوانين هو باسبدي من اختصاص الله .
فكيف يجوز من هو إلا بهر على القيام بعمل هذا العمل ؟ بأي حق يتولى إصدار الأوامر إلى
أناس لم يسلمه الله بصيرهم ؟ » فتسأله القبصرة : فإذا بقي لعلم السياسة والحكم في نظرك
فيقول : دراسة القوانين التي نحتها الله وصورها في غاية البيان في الجرم الإنساني منذ خلقه ،
وكل من يحاول أن يتجاوز هذا فإنه يرتكب خطأ عظيماً ويقود إلى كارثة » . انظر :
Robbins, L. : The Theory of Economic Policy in English
Classical Political Economy, London, 1953, p. 35

وانظر أيضاً في الحرية الاقتصادية لدى الطبيعيين :

Gide, Charles, and Rist, Charles, : A History of Economic

Doctrine (G. Harrap, 1960) 25 - 31.

• لذلك كتب تاريخ الفكر الاقتصادي التي سبقت الإشارة إليها .

يدعو إلى احترام هذه الحريات جميعاً ولكن تأسيساً على أن احترامها يحقق نفع المجتمع . فمنح الفرد حق ملكية ما ينتجه أو يضيف إليه من أموال يشجع الأفراد على الانتاج والإضافة إليه وتحسينه ، وفي هذا عند هيوم نفع المجتمع ، كما أن إعطاءه حق توريث أمواله لأولاده وأقاربه يشجعه على زيادة إنتاجه كذلك ، وإعطاءه حق التصرف في ماله كما يشاء يشجع على زيادة التجارة والتبادل ، وفي هذا نفع المجتمع ، واحترام العقود التي يبرمها الأفراد يولد الثقة بين الناس ، وفي إشاعة الثقة أيضاً نفع المجتمع . . . وهكذا ^(١) .

أما بنثام فإنه يرجع الفضل في تقديم مبدأ المنفعة كمعيار عام في الأخلاق والقانون . فمن أجل أن نحكم على أي خلق أو قانون فمعارنا ، في نظر بنثام ، يجب أن يكون هو مبدأ المنفعة ، وهو تحقيق « أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس » . وهو يقدم هذا المعيار بديلاً لفكرة القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية التي لا يتردد في أن يدعوها « لغواً من القول وهراء خطايا » ^(٢) .

وبنثام ، شأن بقية المدرسة الكلاسيكية ، يدعو إلى الحرية الاقتصادية تأسيساً على مبدأ المنفعة ، ويقول إنه لا يطلب من الحكومة أكثر مما طلب ديوجين من الاسكندر حينما سأله أن يطلب منه ما يشاء وهو « ألا يحجب ضوء الشمس عنه » ^(٣) .

(1) Hume, D. : Essays, Moral, Political and Literary (1753), quoted in Robbins, op. cit., [p. 53.

(2) "simple nonsense, rhetorical nonsense, nonsense upon stilts" Bentham, J. A narchical Fallacies, vol. II, quoted in Robbins, op. cit pp. 48-9

(3) Bentham, Manual of Political Economy, (1798) Vol.III quoted in Robbins, Op. Cit., P. 12

ويقول بنثام أن الدولة قد يتوافر لديها من المعرفة عن فرع من فروع الإنتاج ما يزيد عن معرفة الأفراد وتساهم معرفته في النهوض بالإنتاج ، ولكن هذا لا يصلح في نظره مبرراً للقول بأن الدولة أكفأ من الأفراد في القيام بالنشاط الاقتصادي ، وكل ما يجب على الدولة أن تفعله في هذه الحالة هو ألا تحتفظ بهذه المعرفة سراً بل هو أن تديعها وتترك الأفراد يمارسون نشاطهم بحرية على ضوءها ^(١) .

على أنه ، كما سبق أن ذكرنا ، لم يدافع أحد عن الحرية الاقتصادية مثلاً دافع آدم سميث عنها في كتابه « ثروة الأمم » The Wealth of Nations ، الذي ظهر في الفترة المنقضية بين نشر مقالات هيوم وكتاب بنثام Manual of Political Economy .

يقول سميث أنه ليس لدى الفرد من حافز أقوى من الحافز إلى تحقيق مصلحته الشخصية . ولكن الفرد في سعيه إلى تحقيق مصلحته الشخصية يحقق في كثير من الأحيان مصلحة الجماعة في نفس الوقت ، وكأن الفرد مدفوع « بيد خفية » نحو تحقيق المصلحة العامة في الوقت الذي لا يفكر فيه إلا في مصلحته الخاصة ^(٢) .

خذ مثلاً قرار المنتج وهو بصدد اختيار السلعة التي يقوم بإنتاجها . إنه يختار تلك السلعة التي يحقق إنتاجها له أكبر قدر من الربح . ولكن مقدار الربح لا بد أن يزيد كلما زاد طلب المجتمع على السلعة . ومن ثم فإن حافز المصلحة الخاصة للمنتج يدفعه إلى إنتاج تلك السلعة التي يكون الطلب عليها

(1) Robbins, op. cit., p. 59.

(2) Wealth of Nations, (1776), Everyman's edition.

Vol. I, p. 400.

كبيراً ، أو بعبارة أخرى ، تلك التى تلبى حاجة قوية لدى المجتمع . إذا
فمصلحة المنتج الشخصية هى فى انسجام مع مصلحة المجتمع ككل .

كذلك بالنسبة لقرار المنتج وهو بصدد تحديد الكمية المنتجة . فإنه إذا
زاد الطلب على سلعة كان معنى ذلك زيادة حاجة المجتمع إليها ، وارتفاع
سعرها ، وزيادة ما تجلبه من ربح لمنتجها ، فيجد المنتج مصلحة الخاصة
فى الاستجابة لرغبة المجتمع فى زيادة إنتاجها . ويحدث عكس ذلك إذا انخفض
طلب المجتمع على السلعة . وفى كلا الحالين تتفق مصلحة المنتج الشخصية
(فى زيادة الإنتاج أو إقصاه) مع مصلحة المجتمع .

صحيح أن مصلحة المنتج هى فى أن يبيع سلعته بأكبر ثمن ممكن بينما مصلحة
المستهلك هى فى أن يدفع أقل ثمن ممكن . ولكن لنفرض أن منتجاً فرض
سعراً أعلى مما تبرره نفقة الإنتاج والربح العادى له . سينصرف المستهلكون
عنه إلى الشراء من غيره ، ومن ثم يضطر المنتج ، تحت ضغط منافسة منتجين
آخرين ، إلى تخفيض سعر سلعته إلى سعرها العادى .

خلاصة القول أن ترك الأفراد أحراراً فى ممارسة نشاطهم الاقتصادى
جراً وراء مصالحهم الخاصة سيترتب عليه أن تنتج السلع المطلوبة ، بالكميات
المطلوبة ، وأن تباع بأقل سعر ممكن ، وفى هذا مصلحة المجتمع ككل .

خذ مثلاً آخر . لنفرض أن ظروف المجتمع الاقتصادية استدعت زيادة
حجم القوة العاملة ، أى زاد الطلب على العمال . لا بد أن يرتفع مستوى
الأجور . ولكن ارتفاع الأجور سيترتب عليه ازدياد رفاهية العمال ومن ثم
يميلون ، بدافع مصالحهم الشخصية ، إلى زيادة حجم الأسرة ، بارتفاع الميل إلى
الإنجاب والميل إلى الزواج المبكر ولكن هذا يترتب عليه تلبية

حاجة المجتمع إلى زيادة القوة العاملة ، ويتحقق ذلك ، لا عن طريق تفكير الفرد في مصلحة المجتمع ، بل عن طريق سعيه وراء صالحه الخاص .

ويعلق آدم سميث أهمية خاصة على مزايا تقسيم العمل في زيادة ثروة المجتمع . فتخصص كل فرد في حرفة أو مهنة واحدة يزيد من مهارته في الإنتاج ومن قدرته على الابتكار فيه ، مما يزيد من إنتاجه ، ومن إنتاج المجتمع ككل . ولكن الذي يدفع الفرد إلى التخصص ليس هو تفكيره فيما يحققه نعم المجتمع ككل بل هو مجرد رغبته في زيادة دخله .

والفرد يدخر من أجل زيادة استهلاكه في المستقبل ، ولكن مجموع ادخار الأفراد هو مصدر رأس مال المجتمع ، وكلما زاد رأس المال كلما زادت قدرة المجتمع على الإيمان في تقسيم العمل . إذ لا يمكن أن يقبل فرد على التخصص في حرفة واحدة ما لم يتوافر لديه في بداية فترة تخصصه قدر كاف من رأس المال ، وهو يتسكون مما يحتاجه من سلع ضرورية أثناء فترة الإنتاج (كالغذاء والملابس والمأوى) ومن الأدوات التي يستخدمها في إنتاجه . وكلما زاد تقسيم العمل كلما زادت ثروة المجتمع كما رأينا .

إذن فسعى الفرد إلى الادخار ، وإن كان مدفوعا بمصلحته الخاصة ، يحقق في النهاية مصلحة المجتمع ككل .

وهكذا يحفل كتاب « ثروة الأمم » بعدد من الأمثلة على انسجام مصلحة الفرد الخاصة مع مصلحة المجتمع . والنتيجة الطبيعية التي يربتها آدم سميث على هذه المقدمة الأساسية هو وجوب ترك الأفراد أحرارا في ممارسة نشاطهم الاقتصادي : فأى مصلحة يمكن أن يحققها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للمجتمع ككل ، ما دام الأفراد يحققون هذه المصلحة بشكل

نلقاني ؟ بل الحقيقة في نظر سميت هي عكس ذلك تماما . وهي أن الدولة لا يمكن أن تحقق المصلحة العامة مثلما يحققها مجموع نشاط الأفراد أنفسهم . فليس يعرف مصلحة شخص مثلما يعرفها هذا الشخص نفسه ، وليس هناك من هو أقل كفاءة في تحقيق الصالح العام من ذلك الذي تبلغ به الحماقة إلى حد أن يتصور أن له هذه الكفاءة^(١) .

لقد ذهب البعض إلى أن المدرسة الكلاسيكية دعت إلى الحرية الاقتصادية وهاجمت تدخل الدولة لما كانوا يرونه من فساد الحكومة في مصرم وقلة كفاءتها . ويرتبون على ذلك أنهم ما كانوا يدعون هذه الدعوة في حالة وجود حكومة صالحة وكفء . على أن هذا التفسير ، وإن لم يكن باطلا على إطلاقه ، فإنه في الواقع لا يشير إلى الحجة الأساسية التي كان يصدر عنها الاقتصاديون الكلاسيكيون . فالحجة الأساسية لديهم هو أنه ليس هناك أكثر معرفة بمصلحة شخص وقدرة على تحقيقها مثل هذا الشخص نفسه ، مهما بلغ غيره من الإخلاص والكفاءة . يؤيد هذا ما يقوله آدم سميت عن كولبير . فأدم سميت يمتدح في كولبير كفاءته وخبرته ونشاطه وعلى الجملة صلاحيته للحكم . ولكنه مع هذا يهاجم بقسوة سياسته الاقتصادية ، التي سبق أن أشرنا إليها ، والقائمة على تدخل الدولة في كل صغيرة وكبيرة في الحياة الاقتصادية ، حيث حاول كولبير ، على حد قول آدم سميت « أن يمد صناعة وتجارة بلد عظيم كما لو كانا مصلحة حكومية^(٢) » .

• • •

(١) المرجع السابق ص ٢٠٠ - ٢٠١ .

(٢) انظر Robbins ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

من المهم أن نلاحظ مع ذلك أن الاقتصاديين التقليديين لم يتصوروا أن الدولة ليس لها من وظيفة تؤديها على الإطلاق في الحياة الاقتصادية . إنهم بلا شك وضعوا أكبر الثقل على بيان أضرار تدخل الدولة ، ولكنهم أجازوا مع ذلك تدخلها في حالات معينة . فأدم سميت مثلا يقول أن وظيفة الدولة تنحصر في ثلاثة أمور : قيامها بمهمة الدفاع عن المجتمع من عدوان مجتمعات أخرى ، وحماية الفرد من اعتداء أو ظلم فرد آخر ، وقيامها بتلك المشروعات العامة التي لا يقوم بها الأفراد لأنها لا تحقق مصلحة خاصة لهم حيث يجدون إيرادها أقل من أن يغطي نفقاتها ، رغم أن نفعها بالنسبة للمجتمع ككل أكبر من نفقاتها .

ومن ثم فإن سميت يبيح للدولة مثلا أن تتدخل في بعض الأحوال لمنع الاحتكار لصالح المستهلكين . كما يذهب بنثام إلى حد إجازة قيام الدولة ببعض المشروعات العامة لمكافحة البطالة^(١) ولكننا يجب ألا ننسى أن إجازة التدخل في الحياة الاقتصادية في هذه الحالة ما هي إلا استثناء من القاعدة العامة : وهي وجوب الحرية الاقتصادية .

• • •

والسؤال الآن هو : كيف أمكن للاقتصاديين التقليديين أن يؤكدوا انسجام المصلحة الخاصة مع مصلحة المجتمع ككل في عصر كان من الواضح فيه كل الوضوح أن فريقا يزداد غنى والأغلبية الساحقة تعاني من شدة الفقر؟ كيف أمكن أن يتجاهل هذا التناقض مجموعة من الكتاب لا شك في

حبهم للحقيقة وفي نبلهم كأشخاص^(١) ؟

والحقيقة أن إظهار الكتاب التقليديين على أنهم تجاهلوا التناقضات
الطبقية هو تصوير مخالف للحقيقة .

إن آدم سميث يقول صراحة إن الإنتاج كله مصدره العمل ، وما الربح
أو الربح إلا اقتطاع من ناتج العمل^(٢) .
بل أصرح من ذلك عبارته :

“... there is no country in which the whole annual produce is employed in maintaining the industrious. The idle everywhere consume a great part of it.”^(٣)

وطبقة ملاك الأراضي في نظر آدم سميث ، طبقة غير منتجة ، إنهم :
« يحبون أن يحصدوا حيث لم يبدروا »^(٤) .

وطبقة أرباب العمل أو الرأسماليين من مصلحتها تضيق نطاق المنافسة

(١) يصف كينز الاقتصاديين الكلاسيكيين بقوله إنهم « يمتازون بشغفهم بالحقيقة ولا يجادلون في صفاء الفكر ووضوحه . يمتازون بتقل وواقعية وبالتحرر من الخضوع للاهواء أو المتأثيرات ، ويتمتعون بدرجة عظيمة من الحياد في النقد . كبير وحب الصالح العام »

Keynes, Essays in Biography, quoted in Robbins, op. cit., p. 20.

انظر أيضاً الفقرة التي وضعها Robbins في صدر كتابه المشار إليه ، في وصف شخصية ريكاردو بقلم واحدة من معاصريه ، قائلة : « إنه لا يتمسك برأى لمدة أطول بلعظة واحدة من اقتناعه » .

(2) Smith, Wealth of Nations, op. cit., p. 133.

(3) ibid, p. 48.

(4) ibid, p. 44.

ويعيدون من الاحتكار ، بينما مصلحة المجتمع ككل هي في زيادة درجة المنافسة بينهم .

وكل من أرباب العمل والعمال يسعون إلى تكوين تجمعات أو نقابات فيما بينهم ، الأولون لتخفيض الأجور ، والآخرون لزيادتها أو لمقاومة تخفيضها ، ولكن النصر دائماً هو لحليف أرباب العمل ، لأن العمال أضعف منهم اقتصادياً وأكثر اعتماداً على أرباب العمل من اعتماد أرباب العمل عليهم . بل والقانون عادة يحابي أرباب العمل ضد العمال . ثم إن تجمع أرباب العمل ضد العمال هو بالضرورة أسهل عملاً لقلّة عددهم نسبياً^(١) .

إن ريكاردو بلا شك أكثر عطفاً على طبقة الرأسماليين من آدم سميث . إن الرأسماليين في رأيه يحصلون على أرباحهم « جزاء ما يتحملونه من مشقة ومخاطرة^(٢) » ولكنه يهاجم ملاك الأراضي حيث أنه يجد « مصلحة المجتمع ككل ، فهم يفيدون من ارتفاع الأسعار ومن بقاء التقدم في طرق الإنتاج الزراعي ، حيث يؤدي هذا وذاك إلى زيادة ما يحصلون عليه من ربح^(٣) » . ولكن ريكاردو يشير على الأقل إلى التعارض بين مصلحة العمال ومصلحة أرباب العمل . فالأجر والربح هما الفرق بين الناتج وبين الربح ، وكما زاد الأجر قل ما تبقى لرب العمل^(٤) .

الاقتصاديون التقليديون إذا يرون التناقضات الطبقيّة ، بل ويلبسون

(1) ibid, pp. 59 - 60

(2) Ricardo, D. The Principles, of Politidal Economy and Taxation, (1817) Everyman's edition, (1911), p. 73.

(3) ibid, pp. 41 - 45.

(4) ibid, p. 70

كيف يؤدي غنى البعض إلى فقر آخرين . كيف يتفق هذا مع إيمانهم
بالانسجام العام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة ؟ أو كيف أمكن لهم ، مع
إدراكهم لهذه التناقضات ، تأييد النظام القائم واحترام حقوق الملكية الخاصة ؟
لقد رأينا كيف كان التقليديون يصرون عن مقدمة أساسية هي أن أهم
حرك للفرد هو حافز تحقيق مصلحته الشخصية . وهم من هذه المقدمة يستمدون
تأييدهم للملكية الخاصة ورفضهم للاشتراك . فإذا كان من الصعب في
نظرهم أن يعول على حافز المصلحة العامة لتحريك الفرد وتشجيعه على زيادة
الإنتاج ، فإن الملكية العامة في نظرهم تهدد الإنتاج وتقل ثروة المجتمع . إنها
تسويتها بين المجد والبلد تفقد المجد حافزه على العمل . وبملكية الدولة
لوسائل الإنتاج ، فضلا عن ذلك تشكل في رأيهم تهديدا لحرية الفرد ،
إذ أنها تنصب على الفرد سلطانا غير إرادته .

فهم إذا يبنون رفضهم للاشتراك على حجتين أساسيتين لاتزالان
بكونان محور الهجوم على الاشتراكية حتى اليوم : إن الاشتراكية تهدد
الإنتاج أو معدل النمو ، وأنها ، بما تتضمنه من زيادة سلطان الدولة ، تهدد
الحريات . لهذا السبب حاولنا بقدر الإمكان أن نوضح موقف الاقتصاديين
التقليديين بشيء من التفصيل ، على أساس أنهم قدموا في الواقع أفصح هجوم
على الاشتراكية . فلا جدوى في نظرنا من محاولة الدفاع عن الاشتراكية إن لم
نتجح في بيان موضع الخطأ لديهم .

٤ - رد الفعل الاشتراكي

إذا كان القاري . لازال يجد من الصعب عليه أن يقتنع برأي التقليديين
بأنهم أدرك في الواقع موطن الضعف في موقفهم . إذ لنفرض أننا سلمنا معهم

جدلا بأن الاشتراكية تهدد نمو الثروة والحرية ، فثروة من هي وحرية من ؟
 أليست ثروة وحرية فئة قليلة على حساب ثروة وحرية الأغلبية ؟ ومادام
 الاقتصاديون التقليديون أنفسهم قد رأوا هذه الحقيقة الأخيرة ، على درجات
 متفاوتة في الوضوح ، ألا نكون على حق إذ اتهمناهم بالتحيز ؟ نحن بالفعل
 نتهمهم بالتحيز ولكن ليس بمعنى حقير ، أى ليس بمعنى أنهم فى أخذهم بسياسة
 تحقق مصلحة أصحاب الدخول العليا كانوا يدافعون عن مصالحهم الخاصة ،
 فإن الاتهام بهذا المعنى يتعارض مع ما عرف عنهم كأشخاص من ناحية ،
 فضلا عن أنه من غير المهم فى نظرنا البحث عن دوافعهم الدفينة وتحليل
 نفسياتهم . وإنما التحيز الذى يمكن أن تتهمهم به هو بمعنى مباشر وبسيط ،
 وهو أنهم فضلوا بالفعل مصلحة طبقة معينة على مصالح طبقة أخرى أو عبارة
 أخرى عنهم ، أكدوا جانباً من الصورة دون أن يعطوا جوانبها الأخرى
 باستنطقه من إهتمام ، فضلا عن أنهم كما سنرى كانوا يعبرون عن مرحلة
 تاريخية عابرة وكان احتياجاتها هي احتياجات التاريخ بأكمله .

من هنا نفذ الاشتراكيون . فالمحور الذى تدور عليه الحجة الاشتراكية
 هو بالضبط إثارة هذين السؤالين : ثروة من ؟ وحرية من ؟ ولكن
 الاشتراكيين فضلا عن ذلك رفضوا القول أصلا بأن الملكية العامة تهدد
 نمو الثروة والحرية .

ومن الصعب أن نعرض هنا لكل اشتراكي النصف الأول من القرن
 التاسع عشر ، فنحن إذا حاولنا حصرهم لازدحمت أمامنا أسماء سان سيمون
 وأوين وفورييه وبلان وبرودون ولاسال ورودبرتس وطومسون وGray
 وBray وهودجسكين . . . إلخ فضلا عن أن هناك قدرا كبيرا من التشابه
 والتكرار فى كتاباتهم . ولهذا فنحن نكتفى بعرض آراء بعضهم بالقدر الذى

يعطينا صورة عامة لرد الفعل الذى شهده هذا العصر لمساوى الثورة الصناعية .

أولاً : الاشتراكيون التعاونيون

١ — روبرت أوين (١٧٧١ — ١٨٥٨) Robert Owen

روبرت أوين هو أحد كبار نقاد عصره ، وهو بلا شك أبو الحركة التعاونية وأحد الرواد الأول للفكر الاشتراكي . وكثير من أفكار أوين قد تبدو لنا اليوم جد ساذجة أو مفرقة في الخيال أو واضحة لدرجة ألا يبدو مبرراً كيدها والإلحاح عليها بتلك الدرجة التى ألح بها أوين ومع هذا ، فما قد يبدو ساذجاً أو خيالياً اليوم كان في وقت أوين دعوة نبيلة حركت مواطني العمال ، وما قد يبدو واضحاً اليوم كان في عصر أوين ثورياً .

وأوين لا يعكس عصره في مضمون أفكاره فحسب . إن حياة أوين الطويلة هي الأخرى انعكاس لعصره إلى حد كبير . فنشأته في أسرة فقيرة جعلته يبدأ حياة العمل وهو ما زال صبياً في التاسعة كغیره من آلاف الأطفال . وتقلبه في حياته من صبي يخدم في متجر إلى مساعد لتاجر ، إلى رأس مالي صغير يعمل لحسابه ود في سن الثامنة عشرة ، إلى مدير لمصنع في سن العشرين ، إلى مدير وشريك لأكبر مصانع الغزل باسكتلندا في سن الثامنة والعشرين إلى ثرى كبير ، إلى رائد من رواد الفكر الاشتراكي والتعاوني وزعيم من زعماء الحركة النقابية ، هذا التطور السريع والغريب يعكس عصره هو بدوره عصر ثوري لا يدع شيئاً على حاله لفترة طويلة^(١) .

(١) أنظر في حياة أوين :

— Cole, G. D. H., Introduction to Owen's: A New View of Society, Everyman's Library Edition.

وأوين كفكر ليس بالمتعمق أو غزير المادة ، بل كاتب ممل إلى حد كبير بسبب إمعانه في التكرار . وفكرته الأساسية تتردد في كتاباته على نفس الصورة دون أن يزيدها تفصيلاً أو يدرك ما يجب إدخاله عليها من تحفظات ، بالإضافة إلى غروره ككاتب وغمطه لحق من سبقه من مفكرين . ويكفى أن نذكر على سبيل المثال اعتقاده أن « اكتشافه » لفكرته الأساسية عن أثر البيئة في تكوين الشخصية ، هذا الاكتشاف الذي يصر على تسميته علماً جديداً ، لا يمكن مقارنة أهميته في نظر أوين بالاكتشافات العلمية لليونان أو الرومان ، بكشوف علم الفلك أو الملاحة ، باختراع الآلة البخارية أو الطباعة^(١) .

وحاسة أوين التاريخية ضعيفة للغاية كما يتضح من هذا المثال نفسه ، ومن أمثلة أخرى من فكره يتضح منها عجزه التام عن إدراك وجود منطق لسير التاريخ .

وبساطة فكر أوين يمكن النظر إليها على أنها هي الأخرى انعكاس إلى حد ما لظروف العصر . فمن المنطقي أن تتوقع أن يكون إقادة الحركة الاشتراكية ، وهي في مهدها ، مفكرين على جانب غير كبير من العمق والواقعية . والتطور السريع للظروف الاقتصادية والاجتماعية خلال عصر الثورة

فـ فضلًا عن كتاب أوين نفسه عن حياته :

— Life of Robert Owen (1857).

وهو المرجع الأساسي لحياته حتى ١٨٢٠ .

(1) R. Owen, Report to the County of Lanark (1820).

ص ٢٧٠ — ٢٧١ .

وهو متضمن في مجموعة مؤلفات أوين المنشورة في مجلد واحد تحت عنوان A New View of Society والذي سبق الإشارة إليه ، والإشارات التالية لمؤلفات أوين تشير كلها إلى هذا المجلد .

الصناعية ليس من شأنه أن يشجع المفكر على ربط عصره بما قبله ورؤية العلاقة الوثيقة بين كل تطور هام وما سبقه من تطورات ، ورؤية أى منطق يوراء تطور الأحداث .

• • •

يمكن أن نتخذ نقطة البداية في عرضنا لأفكار أوين تده لفكرة الاقتصاديين التقليديين في ترك حرية المنافسة للأفراد ، ولو أنه هو نفسه لم يبدأ هذه البداية وإنما جاء تده لهم عرضاً في سياق عرضه لأفكاره :

إن ترك الأفراد على ما نشأوا عليه من السعى وراء مصالحهم الخاصة والتنافس مع الآخرين في سبيل تحقيق هذه المصالح ، هو في نظر أوين السبب الأساسي في كافة أنواع البلاء التي ابتلى بها المجتمع . هذا التنافس في الجري وراء المصالح الأنانية للفرد هو الذي سبب بؤس العمال الذين تضارع آلامهم آلام العبودية . إنه هو المسئول عن ذهاب ثمرة المخترعات العظيمة إلى قلة من الناس بينما الغالبية يعانون الفقر والجهل والجريمة والمرض .

« إن هذا المبدأ الذي يدعو إليه هؤلاء الاقتصاديون ، بدلاً من أن يؤدي إلى زيادة الثروة ، كان هو نفسه السبب الوحيد للفقر^(١) » .

والمسئولية في ذلك لا تقع على أحد ، لا من العمال ولا من أرباب العمل . نحن كلنا سواء في خضوعنا لتأثير البيئة ، وما طباعنا وتوازنا إلا النتيجة الحتمية للبيئة التي نجد أنفسنا فيها :

« إن إرادة الإنسان لا سلطان لها بأية حال على أفكاره . إن الإنسان

هو ، كما كان أبداً ، وكما سيظل إلى الأبد ، خاضع فيما يدين به من معتقدات وآراء لما طبعه على ذهنه أسلافه وطبعته الظروف المحيطة به ^(١) .

إن ما نراه من تدهور في الأخلاق وأنانية وتسابق على الربح ما هي إلا نتاج البيئة الاجتماعية التي تحيط بنا ، فلا أحد يستحق اللوم وليس من مسئول إلا البيئة .

ثم يخاطب أوين العمال مستغرباً : كيف إذن تلومون أرباب العمل أو تحقدون عليهم ، إنهم يستحقون شفتكم لا اللوم أو الحقد :

« أن نلوم إخواننا في الإنسانية أو نقضب عليهم من أجل ما هو قائم من ضرور هو غاية الحماقة ومنتهى البعد عن الحكمة ^(٢) . »

لقد علم النظام الحاضر أرباب العمل وأصحاب الأموال أن يقدروا أموالهم وأرباحهم وامتيازاتهم بأكثر من قيمتها ، ومن ثم فإنهم كثيراً ما يعانون من الآلام ما يزيد على آلامكم :

« إن لهم إذن مصلحة كصلحتكم في إجراء التغيير الذي أوشك أن أن يبدأ لتحقيق صالح الجميع ، بشرط ألا تقوموا أنتم بخلق ما من شأنه أن يجعلهم يجدون مصلحة أقوى في معارضتكم ، الأمر الذي لا بد أن يطيل أمد الشقاء الذي تعاني منه كلا الطبقتين ، ولا بد أن يؤخر تحقيق ما هو في صالح الجميع » ^(٣)

(1) Owen, A New View of Society (1813) p. 53.

(2) Owen, An Address to the Working Classes, (1819), p. 150.

(3) المرجع السابق ، ص ١٤٩ .

لا نخرج إذن من هذا الشقاء إلا باصلاح البيئة ، ومن أهم عناصر البيئة في نظر أوين نظام التربية ، فعلى ما رى الطفل من أول الأمر ستكون شخصيته ، وليس من الأخلاق والنوازع الطيبة ما يستجيب علينا خلقه بخلق البيئة المناسبة . وهذا المعنى يردده أوين عدة مرات ويضعه على الصفحة الأولى من كتابه *A New View of Society* :

« إننا نستطيع أن نطبع أى مجتمع بأى طابع أو شخصية نشاء ، من أحسن الطبائع إلى أسوأها ، من أكثرها علما إلى أجهلها ، بل نستطيع أن نطبع العالم كله بما نريد لو نحن طبقنا الوسائل المناسبة ، هذه الوسائل التى هى إلى حد بعيد فى متناول أيدي هؤلاء الذين يتولون الحكم » .

ويعتقد أوين أنه بخلق البيئة الصالحة ونظام رشيد فى التربية يمكننا أن نحول الفرد بل النظام الحاضر كله إلى نظام يؤمن بالمجتمع ككل بدلا من الفرد ، وبمصلحة الجماعة بدلا من الربح الخاص ، وبالتعاون بدلا من التنافس .

• • •

هذه البيئة هى ما حاول أوين خلقه فى مصنعته فى *New Lanark* فى اسكتلندا لمدة تزيد على ٢٥ عاما ثم فى قريته التعاونية *New Harmony* فى أمريكا سنة ١٨٢٤ التى أنفق عليها كل ثروته .

حاول أوين أن يجعل من نيولا نارك ليس مجرد مصنع كفاء بل مجتمعا مثاليا وقد نجح فى ذلك إلى حد بعيد بحيث أمكن له أن يصف مجتمع نيولا نارك فيها بعد ، مع القليل من المبالغة بأنه :

« حرقيا ، مجموعة من الناس بعين بعضهم البعض ويعمل بعضهم لبعض »

ويعلم بعضهم البعض ويقومون بحكم أنفسهم بأنفسهم^(١) » .
والعبارة الأخيرة ليست صادقة في الواقع من حيث أن أوين كان هو
الحاكم ولم يكن مجتمع نيولانارك بالمجتمع الديمقراطي . على أن هذه ليست
بالنقطة الجوهرية إذا ما قارنا حالة العمال في المصانع الأخرى بما قدمه أوين
لهم في مجتمعه التعاوني .

حاول أوين في المجتمعات التعاونية التي أنشأها أن يتلافى ما كان سائداً
من استغلال أرباب العمل للعمال ورفع الأجور ووضع حداً أقصى للربح بحيث
ينفق جزء كبير منه على تقديم الخدمات المجانية للعمال وعلى الأخص على التعليم ،
وخفض ساعات العمل ومنع تشغيل الأطفال قبل سن العاشرة . وحاول أن
يقيم مجتمعه على أساس من الاكتفاء الذاتي بحيث يقوم العمال بالاحتاج
الزراعي والصناعي على السواء .

ورغم تحقيق هذا المستوى من المعيشة للعمال حقق المصنع أرباحاً مرتفعة
واستغل أوين هذه الحقيقة في الدفاع عن نظامه بأن بين أن تحسين حالة العمال
لا يضر بمصلحة الرأسماليين بل يمكن أن يزيد من أرباحهم .

وكان اعتقاد أوين أن هذا النظام التعاوني الذي طبقه هو على نطاق
محدود هو النظام الذي يجب أن يتم تطبيقه لا في إنجلترا وحدها بل
في العالم بأسره .

على أن أهم ما يميز أوين ليس هو مجرد دعوته إلى إصلاح حال العمال ،
فهذه الدعوة هي عنصر مشترك في كافة الأفكار الاشتراكية . لا غرابة

(١) اقتطعها A. Gray في كتابه The Socialist Tradition والذي سبقته
لاشارة إليه ، من ٣٠٠ .

إذن في أنه في عصر أوين كان الناس كثيراً ما يستعملون ألفاظ التعاونية والاشتراكية والشيوعية كألفاظ مترادفة . أن أهم ما يميز أوين هو وأوائل الاشتراكيين والتعاونيين عن الفكر الاشتراكي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو الطريقة التي كان أوين يدعو إلى اتباعها من أجل تحقيق نظامه التعاوني . فأوين يرفض التأمين ونزع الملكية ويرفض أن يكون تحقيق نظامه عن طريق ثورة العمال واستيلائهم على الحكم^(١) بل وسيلته في تحقيق نظامه على نطاق واسع هي مجرد الإقناع : إقناع الدولة أو الهيئات العامة أو أصحاب المصانع أو أصحاب الأراضي أو إقناع العمال أنفسهم بمزايا النظام التعاوني . وكان أوين يعتقد أنه بمجرد أن يتبين أرباب العمل مزايا هذا النظام فإنهم سيقومون بتطبيقه^(٢) .

وفي سبيل إقناع أرباب العمل بمزايا نظامه كان أوين يستعمل حجتين : حجة أخلاقية قائمة على أسباب إنسانية وذلك ببيان ما يحققه النظام التعاوني من زيادة رفاهية العمال . والحجة القائمة على أن النظام التعاوني يحقق مصلحة أرباب العمل أنفسهم ، وفي سبيل ذلك حاول أوين أن يبين :
أولاً : أنه بالقضاء على البطالة وتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال سترتفع دخول تلك الطبقة التي تخلق الجزء الأكبر من الطلب على السلع الاستهلاكية وازدياد الطلب يستطيع أرباب العمل زيادة إنتاجهم وأرباحهم .
وثانياً : أنه برفع مستوى الأجور ستزيد كفاءة العمال ومقدورتهم على العمل ، الأمر الذي سينعكس هو أيضاً في زيادة أرباح أرباب العمل .

(1) Owen, Address to The Working Classes, pp. 151-2.

(٢) أنظر Bronowski ، المرجع السابق . من ٤٦٤ .

وثالثاً : أنه بزيادة العمالة ورفع الأجور ستزيد مقدرة الدولة على تحصيل الضرائب وتزيد إيراداتها .

ورابعاً : حاول أوين محاولة غير ناجحة ، وهو بصدد محاولة إقناع أصحاب الأراضي بتشغيل أكبر عدد ممكن من العمال لتخفيف حدة البطالة ، أن يبين لهم أن استخدام قوة الإنسان في الزراعة بدلاً من الحيوان يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي ومن ثم يحقق مصلحة أصحاب الأرض والعمال على السواء ^(١) .

• • •

لا تكن أهمية أوين في تقديمه لأفكار جديدة ، ولكن في مزجه لأفكار من سبقوه مزجاً صنع منه أساساً للدعوة الاشتراكية وفي تطبيقه العملي لهذه الأفكار تطبيقاً استفادت منه الحركة التعاونية فيما بعد .

فقد أخذ أوين فكرة أن العمل هو مصدر كل ثروة من الاقتصاديين الكلاسيكيين ، كما أن فكرته في تأثير البيئة على تكوين الشخصية شرحها : وأكدها قبله غيره من المفكرين . ومع هذا فقد استخدم أوين الفكرتين في دعوته إلى التدخل لتحسين حالة العمال ، هذه الدعوة التي أدت إلى إصدار قانون ١٨١٩ بتحسين ظروف تشغيل العمال .

كذلك فإن الحركة التعاونية بعد أوين ما هي إلا صورة مصغرة لدعوة أوين إلى تكوين مجتمعات تعاونية .

كذلك فإن بعض الانتقادات التي توجه إلى أفكار أوين تتجاهل الظروف

(1) Owen, Reporto the County of Lanark, pp. 253, 258-9.

الاجتماعية التي كان يسبب في ظلها ، أو تتجاهل أن ما كان يهدف إليه أوين لم يكن هو التحليل بقدر ما كان محاولة تغيير هذه الظروف .

فالقول بأن أوين باع في التأكيذ على أثر البيئة في تكوين الشخصية مع إهمال إبراز أثر الميول الطبيعية والموروثة ، يرد عليه بأن هذا التأكيذ كان طبيعياً ومرغوباً فيه في وقت كانت الدعوة فيه إلى تغيير البيئة دعوة تقديمية وضرورية .

وتقد فكرة أوين عن تأثير البيئة على أساس أنها أدت إلى إلغاء مسئولية الشخص عن أعماله يرد عليه بأن المشكلة الاجتماعية الرئيسية في عصر أوين لم تكن هي مدى مسئولية الشخص عن أعماله وإنما مسؤولية البيئة والنظام الاجتماعي عن حالة العمال .

إن أخطاء أوين الحقيقية تكمن في تصوره أن تغيير النظام الاجتماعي يمكن أن يتم عن طريق إقناع أرباب العمل ، وفي تصوره أن الرأسماليين لن يخسروا شيئاً من هذا التغيير . فقد بنى أوين هذا التصور على اعتقاده بأن من الممكن بسهولة إحلال الشعور بالمصلحة العامة محل دافع الربح لدى الرأسمالي ، وعلى اعتقاده بأن نظامه التعاوني سيؤدي إلى زيادة الإنتاج لدرجة أن يوفر للرأسماليين والعمال جميعاً سد جميع حاجاتهم ، وكلا الاعتقادين إيماناً في الخيال . وقد أدى كل ذلك بأوين إلى التقليل من أهمية تحقيق العمال لمكاسب سياسية يستطيعون عن طريقها تحقيق المجتمع الاشتراكي .

ب - شارل فورييه (١٧٧٢-١٧٣٧) Charles Fourier

إن الاشتراكية عند فورييه ، كما كانت عند أوين ، كانت هي والتعاونية

تكونان نفس الشيء . وليس هذا هو وجه الشبه الوحيد بين أفكار الاثنين .
فهما يتفقان في كثير من النقاط الأساسية .

فكل منهما دفعه إلى الدعوة إلى النظام التعاوني اعتقاده بفساد البيئة الاجتماعية السائدة في عصره . وأثرها الصار بالأخلاق والاقتصاد ومن ثم دعا إلى إقامة بيئة جديدة صالحة . وكلاهما عاصر الثورة الصناعية في بلده وحاول القضاء على مظاهر الانقسام الاجتماعي الذي نتج عن هذه الثورة .

والمجتمع التعاوني لدى كل منهما مجتمع يقوم على الدعوة إلى تحويل العامل إلى عامل وشريك في رأس المال في نفس الوقت ، وعلى نظام في توزيع الدخل يعطى الجزء الأكبر منه إلى العمل ، ويقوم المجتمع في الحالين على مبدأ الاكتفاء الذاتي فيحترف الأعضاء حرفة الزراعة والصناعة في نفس الوقت وعلى محاولة القضاء على الآثار النفسية الضارة للتخصص في عمل واحد رتيب (١) .

وكل منهما يرمى من إقامة المجتمع التعاوني إلى تحقيق أهداف ثلاثة رئيسية : إحلال الشعور بالمصلحة العامة محل المصلحة الفردية ، وإعادة توزيع الدخل لصالح العمل ، وتحقيق مزايا الإنتاج والاستهلاك الكبير . وكلاهما يرفض طريق الثورة وتأميم وسائل الإنتاج كوسيلة لتحقيق النظام التعاوني بل يعتمدان على إقناع أصحاب الأموال بتبني أفكارهما . كذلك فإن أفكار كل منهما عندما وضعت للتطبيق باءت في أغلب الأحوال بالفشل .

ولكن على الرغم من هذا التشابه القوي بين أوين وفورييه فهناك بعض أوجه الاختلاف الأساسية بينهما .

(1) Gide, Charles & Rist, Charles: History of Econ. Doctrines, London 1960, pp. 256-65.

أولاً : خضع فورييه في آرائه الفلسفية الأساسية التي بنى عليها مذهبه ، أكثر مما خضع أوين ، لتأثير الأفكار التي سادت القرن الثامن عشر . فتأثر فورييه تأثراً عميقاً بفلسفة ذلك القرن في النظر بما يشبه التقديس إلى النوازع الطبيعية في الانسان واعتبارها تجسيدا لإرادة الله .

وعلى هذا نجد أنه بينما كان أوين يعتقد أن الغرض من تغيير البيئة الاجتماعية من أساسها هو خلق طبائع جديدة في الانسان ، كان فورييه يعتقد أن الغرض من تغيير البيئة هو مجرد أن نجعلها تتماشى مع الطبائع والفرائز الانسانية التي لا يمكن تغييرها والتي لا توافقها البيئة الاجتماعية في عصره .

وقد ترتب على هذا الاختلاف الأساسي اختلافان آخران :

فمن ناحية ترتب على تقديس فورييه لميول الانسان الطبيعية أن كانت أفكاره أكثر ديموقراطية إذا ما قورن بأوين ، فكان يؤمن بضرورة أن يترك لكل شخص حرية اختبار العمل الذي يناسب ميوله ، كما دعا إلى إشراك الأعضاء التعاونيين في إدارة وحكم مجتمعهم .

ومن ناحية أخرى أكد فورييه تأكيذاً لا نجد له شيئاً عند أوين على أهمية التمييز بين الأفراد فيما يحصلون عليه من دخول ، وهاجم بعنف فكرة المساواة المطلقة في التوزيع على أساس أن النزوع إلى التنافس والاختلاف هو نزعة طبيعية لدى الانسان .

ثانياً : بينما كان هجوم فورييه موجهاً في الأساس ضد طبقة التجار ركز أوين هجومه على الاستغلال الموجه من الرأسمالية الصناعية للعمال الصناعيين . وامل أحد تفسيرات ذلك هو نمو الصناعة الانجليزية في هذا العصر بدرجة

تفوق بكثير نمو الصناعة في فرنسا .

وأخيراً : بينما أظهر أوين عداً شديداً للربح الناتج من الملكية الخاصة لرأس المال ، هذا العدا الذي أدى به إلى وضع حد أقصى للربح في بعض مجتمعاته التعاونية ، وإلى إلغاء الربح في جميعته التعاونية التي سماها « محل التبادل العادل للعمل » قاننا لا نجد في أفكار فورييه مثل هذا العدا الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أو للربح أو للميراث المترتبين عليها .

فعلى الرغم من أن فورييه يوصي بأن يكون توزيع الدخل بحيث يحصل منصر العمل اليدوي والذهني على الجزء الأكبر منه ، فإنه أعطى لرأس المال الثلث ، وهي نسبة أعلى مما كان يمكن أن يقبله أوين . ومع هذا فقد اقترح فورييه نظاماً أشبه بالضرية التصاعدية على الربح بحيث تقل نسبته كلما زاد ما يملكه الشخص من رأس مال .

ج - لوى بلان (١٨١٣ - ١٨٨٢) Louis Blanc

يقرب بلان في جوانب هامة من فكره من أوين وفورييه ، ولكنه في جوانب أخرى يبتعد عنهما ليكون بعض حلقات الوصل بينهما وبين ماركس . فاشتراكية بلان تشبه اشتراكية أوين وفورييه في أن صورة تحقيقها عند الثلاثة هي إقامة مجتمعات تعاونية صغيرة وليس كما عند السان سيمونيونين مثلاً أو عند ماركس ، حيث تؤول الملكية إلى الدولة . فدعوة بلان تقوم على الدعوة إلى تكوين ما هو في الواقع جمعيات تعاونية انتاجية يسميها بلان Artiels Sociaux ، وترجمتها الحرفية « الورش الاجتماعية » التي اقترن اسم بلان بها .

يقوم توزيع الدخل في هذه الوحدات التعاونية على إعطاء العمل الجزء الأكبر من الدخل ، كما رأينا عند كل من أوين وفورييه . ولسكتنا نلاحظ فارقين هامين بين التوزيع عند بلان وبينه عند فورييه . فبينما يعطى فورييه رأس المال $\frac{1}{3}$ الفائض ، لا يعطى بلان رأس المال ربحاً بل مجرد فائدة مقابل إقراضه ، وتتحول ملكية رأس المال إلى أعضاء المجتمع التعاوني . وحتى سعر الفائدة نفسه يعتقد بلان أنه بعد مضي فترة من الزمن ، يتحول فيها الشعور الأناني إلى حب للصالح العام ، لن يغدو دفعه ضرورياً ، إذ سيقبل الناس بعد هذا أن يقرضوا دون اقتضاء فائدة ^(١) .

ومن ناحية أخرى فإنه بينما يعتبر فورييه المساواة في الدخل بين العاملين أمراً يناهض طبيعتهم ، يعتقد بلان أن من الممكن تحقيق هذه المساواة بعد أن يتعلم الناس تقدير المصلحة المسامة فوق مصالحهم الشخصية . وهو في هذا يعلق أهمية كبيرة ، كما فعل أوين ، على أثر البيئة الجديدة في تغيير الشخصية .

وبلان يشارك أوين في هجومه على المنافسة بين الأفراد من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة . فالمنافسة بين العمال هي المسببة عن انخفاض أجورهم وفقرهم ، والفقر بدوره مسئول عن انتشار الجريمة من ناحية ، وعن انخفاض القوة الشرائية مما يسبب الأزمات الاقتصادية . والمنافسة بين أصحاب العمل تؤدي إلى فقد الكثير منهم للربح واضطرارهم إلى هجر الصناعة .

و« الورش الاجتماعية » تقوم هي نفسها في البداية على مبدأ المنافسة بل وتعمد عليه في نجاحها . فهي ستوجد أولاً بجانب المشروعات الرأسمالية

(1) Gide & Rist, op. cit., pp. 267-9.

ولكنها ستتفوق عليها، إذ سيكون عمال « الورش الاجتماعية » أكثر كفاءة وإحماساً، وسيترك عمال المشروعات الرأسمالية مصانعهم للعمل بهذه الورش. وإذا بالمنافسة تقتل المنافسة. ولا يبقى في الميدان إلا هذه الوحدات التعاونية، وهي عندئذ ستطرح مبدأ المنافسة، وتحل محلها روح التعاون، وإذا أصابت إحداها أزمة اقتصادية سارعت الأخرى إلى مساعدتها^(١).

ولكن من أين يحصل العمال على الأموال اللازمة لإقامة هذه الوحدات الإنتاجية؟ يلقي بلان هذه المهمة على الدولة. فهي تقوم بإقراض العمال هذه الأموال، وإن كانت مع هذا لا تملكها. إن الدولة تتدخل تدخلاً إدارياً أو تنظيمياً ولكنها لا تصبح مالكة لها. كما أن مهمة الدولة موقوفة باليوم الذي تم فيه هذه التعاونيات.

بلان يعطى الدولة دوراً في تحقيق النظام الاشتراكي أكبر مما أعطاه لها أوين أو فورييه، وهو في هذا أكثر قرباً إلى ماركس منهما. كما أنه، مثل ماركس، يتطلع إلى اليوم الذي تذوب فيه الدولة وتختفي^(٢).

ومع هذا فإنه حتى في هذه النقطة يفترق عن ماركس في نقطة أساسية يعود فيها ليلتقي مع أوين وفورييه. إن وسيلة بلان في تحقيق الاشتراكية هي الاقتناع، وإن كان الاقتناع هذه المرة هو إقناع الدولة. فهو يرفض الثورة والعنف في سبيل السيطرة على الدولة ويتصور الدولة جهازاً محايداً بين الطبقات يمكن تحويله بسهولة من حماية طبقة إلى حماية أخرى، بينما تصور ماركس الدولة جهازاً طبقياً تستخدمه الطبقة الرأسمالية السائدة لإخضاع العمال.

(1) Gray, The Socialist Tradition, op. cit., pp. 221-2.

(2) ibid., p. 220.

ثانياً — سان سيمون والسان سيمونيون

(١٧٦٠ — ١٨٢٥) Saint - Simon

على الرغم من انتماء الجزء الأكبر من عمر سان سيمون إلى القرن الثامن عشر فإنه لم ينشر أول كتاب له إلا في القرن التاسع عشر^(١) في وقت كانت فرنسا فيه تتحول بسرعة إلى مجتمع صناعي . وانتماء سان سيمون إلى جيل أقدم من جيل أوين قد يفسر لنا إلى حد ما كيف كان هجوم الأول منصباً في الأساس على الطبقة الأرستقراطية والنبلاء بينما ركز أوين هجومه على أرباب الصناعة .

يميز سان سيمون بين طبقة العمال أو العاملين Industriels وبين الطفيليين Oisifs أما العاملون فهم طبقة لا تقتصر على العمال والفلاحين بل هي طبقة واسعة تشمل أيضاً أصحاب المصانع المشتغلين بإدارتها وأصحاب الحرف والعلماء والفنانين والتجار ، أو بعبارة أخرى هي طبقة تشمل كل من يساهم في الإنتاج إما بعمله أو بتقديمه للمجتمع وسيلة من وسائل إشباع حاجاته . أما الطفيليون فهم من يعيشون حالة على غيرهم .

يقول سان سيمون إن مصلحة العاملين هي في انسجام تام مع مصلحة المجتمع ككل ، بينما مصلحة الطفيليين هي في تعارض تام مع مصلحة المجموع . فإذا تخسر فرنسا لو فقدت كل دوقاتها وكاردينالاتها وقسسا وضباطها بالإضافة إلى أغني عشرة آلاف شخص من الملاك ؟ ولكن تأمل الضرر الذي يعود على فرنسا لو فقدت أفضل خمسين ميكانيكي وأفضل خمسين من العلماء ومديري المصانع والبنوك . ستغدو فرنسا حينئذ جسداً بلا روح .

(3) Letters from an Inhabitant of Geneva to his Contemporaries (1802)

إن هؤلاء العاطلين ، ليسوا عديمي النفع فحسب بل هم يلحقون أضراراً
إيجابية بالمجتمع ، من حيث أنهم يساعدون ، بطريقة تفكيرهم ، على استمرار
الأفكار البالية ، ويبددون أموال المجتمع فيما لا ينفعه ، ويمنعون العاملين من
السيطرة على الحكم كما ينبغي لهم .

إن مصلحة المجتمع هي في أن يتولى هؤلاء العاملين الحكم . فإذا محتاج
المجتمع أكثر من أن يتولى الوظائف العامة أكفأ الناس ، وأن يدار الحكم
بأقل قدر من النفقات ، وأن يعم السلام والاستقرار ؟

إن مصلحة العاملين هي في تحقيق هذه الأهداف الثلاثة بالضبط . فهم
بالفعل أكفأ الناس ، بدليل نجاحهم في إدارة مصانعهم وأعمالهم الخاصة ،
والتبديد لا يرضيهم لأنهم عانوا المشقة في الحصول على المال ، والسلام
والاستقرار يخدمان مصالحهم الخاصة كما يخدمان مصالح المجموع .^(١)

على أنه لعل أهمية سان سيمون في تاريخ الفكر الاشتراكي لا ترجع
إلى كتاباته هو نفسه بقدر ما ترجع إلى كتابات تلاميذه المعروفين بالسان
سيمونيين والذين بنوا على أفكاره دعوة عملية تفتقر إليها كتابات أستاذهم .
فبينما التاريخ في نظر السان سيمونيين هو تاريخ استغلال الإنسان للإنسان
فإنه يجب أن يتحول الناس من استغلال بعضهم لبعض إلى استغلالهم ،
كمجموع ، لقوى الطبيعة .

ولكن هذا لا يمكن تحقيقه إلا بالقضاء على سياسة الحرية المطلقة التي
تبيح للفرد أن يفعل ما يشاء ولو أضر بالمجموع . كما أنه لا يمكن تحقيقه

(1) Gray, op. cit., pp. 136 - 160.

إلا بتحقيق تكافؤ الفرص عن طريق القضاء على نظام يمنح لبعض الأفراد امتيازات بمجرد الميلاد.

ومن هنا دعا السان سيمونيون إلى القضاء على حق الإرث ، ونصبوا من الدولة وارثا للجميع ، وقالوا أنه لا بد أن يترتب على ذلك أن تصبح الدولة في ظرف جيل أو أكثر بقليل ، هي المالك الوحيد .

ومع هذا فالسان سيمونيون لا يهدفون ، بعكس بلان ، إلى تحقيق المساواة الكاملة . فبينما ترجع إلى بلان الجملة التي يعرفها الجميع « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » كانت العبارة التي يكررها تلاميذ سان سيمون « من كل حسب قدرته ولكل حسب عمله » .

٥ - جون ستيوارت ميل

بين الحرية الاقتصادية والاشتراكية

لا يذكر اسم « ميل » J. S. Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) عادة في تاريخ الفكر الاشتراكي من حيث أن أهم أجزاء فكره تنتمي إلى المدرسة الكلاسيكية . ومع هذا فإن من المناسب أن نختم هذا الفصل بكلمة عن موقف هذا الرجل الذي ينتسب رأيه في الاشتراكية إلى مرحلة الانتقال بين عصرين : عصر سيادة الفكر الكلاسيكي القائم على مبدأ الحرية الاقتصادية ، وعصر شهد بداية تداعي هذا المبدأ ولعمان نجم الفكرة الاشتراكية .

وميل سواء في شخصيته أو فكره ، نموذج مثالي لتصوير هذا الانتقال ، فهو في صباه جالس بنثام وريكاردو^(١) وتلميذ آييه جيمس ميل ، والثلاثة

(1) See J. S. Mill : Autobiography, (Dolphin Books), pp. 47-8.

من أعمدة الفكر الكلاسيكي ، وهو في أواخر عمره صديق للحركة العمالية ومدافع عن حق العمال في الانتخاب^(١) . وهو كذلك في كتبه . فهو في الطبعة الأولى من كتابه (١٨٤٨) *Principles of Political Economy* مدافع فصيح عن الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة ، وهو في الطبعة الثالثة من نفس الكتاب ، وفي كتابات منشورة بعد وفاته ، يعبر عن حيرته بين الرأسمالية والاشتراكية .

يردد ميل في الطبعة الأولى الحجج الكلاسيكية ضد الاشتراكية لصالح الملكية الخاصة . فالاشتراكية بتسويتها بين المجد والبلد تضعف الحافز إلى زيادة الانتاج ، وتوسعها لسلطان الدولة تهدد الحرية وتقضى على روح الابتكار وتخلق مجتمعا حياته الرتابة والسأم ، وهي فضلا عن هذا غير ممكنة عملا . ولكن ميل في الطبعة الثالثة (١٨٥٢) يرد بنفسه على حجج الطبعة الأولى . فحافز تحقيق الصالح العام هو حافز أقوى مما يتصور الكثيرون ، والملكية الخاصة كما هي قائمة في وقت ميل تحقق الثراء والحرية لصالح القلة على حساب الأغلبية ، وليس من المستحيل أن تتصور إمكان تحقيق نظام اشتراكي في المستقبل ، وعلى كل حال ، إذا كان ولا بد أن نختار بين مساوي الملكية الخاصة كما نراها ، واحتمالات الاشتراكية ومخاطرها ، فهو يختار الاشتراكية . ثم يعود ميل في مقال « نشر بعد وفاته » ليردد عيوب الاشتراكية ، ولكنه مع هذا يعبر عن احتمال أن يكون النظام الاشتراكي هو أنسب النظم في وقت ما في المستقبل^(٢) .

(1) *ibid.*, p. 215.

(2) Roobins, *op. cit.*, pp. 142 - 168.

إن جون ستيوارت ميل في تعبيره عن حيرته هذه يودع في الواقع عصر
الاقتصاديين الكلاسيكيين ويمهد لفكر جديد . لقد كان لأساتذته الأوائل ،
وله هو نفسه في شبابه ، عذر النصف الأول من القرن التاسع عشر . هذا
العصر الذي شهد قيام الثورة الصناعية ، وإضافتها العظيمة للثروة بدافع الحافز
الفردى لتحقيق أقصى ربح ، والذي انتشرت فيه وحدات إنتاجية صغيرة ومن
ثم قام إنتاجه في الأساس على نظام المنافسة ، وهو عصر لم يسمع إلا الهمسات
الأولى للحركة العمالية ومن ثم أمكن أن يتجاهلها .

ولكن ميل ، مع امتداد حياته ، رأى الأزمات الاقتصادية تجلب
الانتكاس للإنتاج الرأسمالى والبطالة للعمال ، ورأى الاحتكار يحل بالتدريج
محل المنافسة ، والحركة العمالية تقوى وتجبر أصحاب الرأى على الاستماع إليها
وتبحث في نفس الوقت عن مفكر أصلب عودا من أوين وفورييه وبلان
يومان سيمون .

الفصل الثالث

الماركسية

تمهيد :

لا شك في أن للاشتراكية الماركسية كما جاءت في كتابات كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) وفردريك إنجلز (١٨٢٠ - ١٨٩٥) ، وفي الإضافات التي أضافها لينين ، أهمية خاصة تبرر أن نقردها حيزا من هذه الدراسة أكبر مما أعطينا للاشتراكيين السابقين أو اللاحقين لها . وتنبع الأهمية الخاصة للاشتراكية الماركسية من عمقها وشمولها إذا قورنت ببقية الأفكار والنظريات الاشتراكية ومن اكتسابها لأهمية سياسية نتجت أولا عن قيام التجربة السوفيتية في الاشتراكية على أساس الإيمان بالماركسية ، وعن انتساب ثورات ونظم متعددة في العالم إليها ، وعن انتشار الأحزاب التي تدعو بالماركسية حتى في داخل المجتمعات التي تعادى النظام السوفيتي والفكر الماركسي .

وفي مناقشتنا التالية للاشتراكية الماركسية فضلنا أن نفتح المجال في البداية لعرض الأفكار الماركسية دون التدخل عند كل نقطة بإعلان رأينا فيها ، مرجئين تقييمنا لها إلى ما بعد الانتهاء من عرضها . على أننا نلفت نظر الطالب إلى أن الأفكار الماركسية في غاية التشعب وذات جوانب متعددة تنسب إلى فروع كثيرة من فروع المعرفة ، فهي تناقش مسائل تدخل في دراسة الفلسفة وفلسفة التاريخ وعلم الاجتماع والسياسة والاقتصاد . . الخ .

وكتاب في حجم هذا الكتاب لا يمكن أن يتناول كافة هذه المسائل بفروعها ،
ولهذا فسيلاحظ الطالب أن بعض الأفكار الماركسية الهامة لم ترد في بحثنا
التالي إطلاقاً ، إذ لم يكن هناك بد من نوع من الاختيار يحكمه طبيعة الحال
تقديرنا لما هو أكثر الجوانب أهمية .

وقد قسمنا بحثنا للاشتراك الماركسية إلى خمسة أقسام :

١ - المادية الجدلية أو الديالكتيكية .

٢ - المادية التاريخية .

٣ - نظرية القيمة وقائض القيمة

٤ - إضافات لينين إلى الماركسية .

٥ - تقييم الماركسية .

المبحث الأول

المادية الجدلية (أو المادية الديالكتيكية)

هي الجانب الفلسفي من الماركسية ، والماركسيون يعتبرونها بمثابة عامودها
الفكري ، ويعتبرون جوانب الماركسية الأخرى تطبيقاً لها ، ولهذا نجد لينين
يقول إن الماركسية تعني المنطق الديالكتيكي ، ويفتح ستالين كتابه الصغير
عن المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية بقوله إن المادية الديالكتيكية
هي « النظرية العامة للحزب الماركسي اللينيني » .

وهي ذات شقين : المادية ، وتكلم عن علاقة المادة بالفكر ،
أو بعبارة أخرى عن علاقة الماديات عموماً بالمعنويات عموماً ؛ والجدلية

أو الديالكتيكية ، وتقدم القوانين التي تخضع لها المادة في تطورها والفكر في تطوره ، أو بعبارة أخرى قوانين حركة المادة وحركة الفكر .

أولا — المادية :

يمكن تلخيص أهم نقاط الفلسفة المادية لماركس وإنجلز فيما يأتي :

١ — « إن الفهم المادى للعالم يعنى ، بكل بساطة ، فهم الطبيعة كما هي دون أى إضافة غريبة ، هكذا يعبر إنجلز عن هذه القاعدة من قواعد المادية . وإنجلز يعنى « بالإضافة الغريبة » أى مفهوم ميتافيزيقى ، أى خارج عن مظاهر الطبيعة ، بما فى ذلك فكرة الألوهية . إن كل حركة أو تطور ليس إلا مظاهر مختلفة للمادة فى حركتها أو فى تطورها . والعالم يتطور تبعا لقوانين حركة المادة ، وهذه القوانين لا تحتاج لتفسيرها إلى إضافة فكرة خارجة عن العالم المادى .

٢ — المادة والطبيعة حقيقة موضوعية موجودة خارج الإدراك والشعور ، أى بصورة مستقلة عن وعى الإنسان ؛ وبعبارة أخرى ، هي موجودة وقائمة حتى ولو لم يوجد إنسان يعيها .

٣ — إن من الممكن للإنسان أن يتوصل لمعرفة قوانين العالم . فليس فى العالم أشياء لا يمكن معرفتها أو فهمها ، وإنما هناك فقط أشياء لا زالت مجهولة . بعبارة أخرى : المجهول ليس هو مالا يمكن معرفته وإنما هو ما لم يعرف بعد . ومعرفتنا لقوانين الطبيعة معرفة ذات قيمة ، والحقائق التي تتوصل إليها هي حقائق موضوعية وليست ذاتية .

والنقطتان الثانية والثالثة قد تبدو لبعض الطلاب بديهيّة . فمن ينكر أن للمكتب الذى أكتب عليه والقلم الذى أمسك به وجودا موضوعيا

منفصلا عني؟ وأنتى إذا تركت الحجرة فسيبقى المكتب والقلم متمتعين بالوجود حتى ولو لم أرهما أو أحس بهما؟ كذلك فهل هناك من ينكر أن الإنسان يستطيع أن يفسر العالم ويدركه على حقيقته ، وأن ما هو مجهول للإنسان اليوم سيصبح معلوما له في المستقبل ؟

ولكن الحقيقة أن هاتين النقطتين ليستا من قبيل البديهيات . وقد قدمهما ماركس وإنجلز كرد عنيف على ما يعرف بالفلسفة المثالية التي ذهبت ، في أكثر صورها غلواء ، إلى أن الفكر الانساني هو الحقيقة الوحيدة التي تتمتع بالوجود وأن العالم كله قائم في الذهن وحده وليس له وجود خارجي عن الذهن ؛ أو التي ذهبت في صورها الأقل تطرفا ، إلى أن المادة ، وإن كانت تتمتع بوجود حقيقي خارج الذهن ، فإن الذهن لا يدركها على صورتها الحقيقية وإنما بصورة مخالفة لحقيقتها ومشوهة ، وأن حواسنا عاجزة عن أن تنقل إلى أذهاننا صورة حقيقية للعالم .

كذلك فإن النقطة الثالثة كانت رداً من ماركس وإنجلز على ما ذهب إليه بعض الفلاسفة ، مثل « كانت » ، من أن الإنسان وإن كان يستطيع أن يدرك صفات الأشياء إدراكا صحيحا فإنه لا يستطيع إدراك ما سماه كانت « بالشئ » في ذاته ، أي أن هناك قطاعا من الطبيعة يتعذر على الإنسان كشفه وفهمه .

٤ - إن المادة هي العنصر الأول ، والفكر هو العنصر المشتق منها ، والمادة هي منبع الإحساسات والتصورات والإدراك . « إن المادة ليست من نتاج العقل ، بل العقل نفسه ليس سوى نتاج المادة الأعلى » . وليس هناك من الإحساسات والإدراكات ما لم ينعكس من العالم المادى ، فليس

هناك إدراكات أو غرائز أو ملكات مفروسة في النفس والعقل أصلاً ، وإنما كلها من خلق العالم المادى^(١) .

ثانياً - الجدلية أو الديالكتيكية :

كلمة الجدلية ترجمة لكلمة (الديالكتيكية ، Dialectique ، Dialectics) والأخيرة مشتقة من كلمة يونانية تعنى تبادل الكلام أو تبادل الحجج ، وبكلمة واحدة تعنى الجدل .

وقد استعار الفيلسوف الألماني هيغل Hegel (١٧٧٠ - ١٨٣١) هذه الكلمة للتعبير عن التناقض القائم في الأشياء والأفكار والتوفيق بين الأضداد .

ومن اليسير أن نلص العلاقة بين المعنى الأصلي لكلمة جدل كما حددناه والمعنى الذى استعملها به هيغل . إذ الجدل يتضمن عرض أفكار متضادة والتوفيق بينها . ففي الجدل يعرض أحد المتخاطبين قضية معينة من وجهة نظره فينكرها زميله مقدماً بذلك نفيها أو تقيضها . وإذا يدافع الأول عن قضيته ، يدخل في كلامه عادة بعض المسلمات التى يقوم عليها رأى خصمه ، وهنا يحدث أول توفيق بين الأضداد . ويرد خصمه عليه مدخلاً في كلامه أيضاً بعض حجج زميله . وتؤدى المناقشة في النهاية ، وإن لم تنته باتفاق صريح ، إلى تركيب جديد يتكون من حجج كل منهما ، وهذا هو التوفيق الأخير بين الرايين المتضارين .

(١) أنظر في تلخيص المادية الفلسفية :

Stalin : Dialectical and Historical Materialism & Afanasyev.
: Marxist Philosophy, Moscow, 1965, pp. 71-84.

قال هيجل إنه ليس صحيحاً ما قد يظن من أن شيئاً من الأشياء لا يمكن أن يوجد وألا يوجد في وقت واحد ، وليس صحيحاً أن الصفات المتناقضة لا يمكن أن توجد متراقة ، وليس صحيحاً أنه إذا حدث وعرضت للفكر قضيتان متناقضتان كان لابد أن تكون إحداها خاطئة . بل يقول هيجل إن التناقض شرط من شروط الفكر ، كما أنه شرط من شروط وجود الأشياء أيضاً ، والعدم وحده هو الخالي من التناقض . كل شيء إنما هو موجود وغير موجود في نفس الوقت ، وكل شيء يحوى على عناصر تنقيضه . ويلاحظ هيجل ، كما لاحظ أرسطو من قبله أن العلم ينشأ من العجب ، ولكن فالمعنى العجب إن لم يكن بمعنى الشعور بالتناقض المبهم الذى يلاحظ في الأشياء ؟ إن الفكر يحاول حقاً أن يوحد بين الأشياء ، بيد أن عملية التوحيد هذه تفترض أنه صادر عن الاختلاف .

يقول هيجل إن الأساس الأول للوصول إلى الحقيقة هو الاعتراف باتحاد الأضداد ، أى إمكان اجتماعهما . فكل إثبات يتضمن نفياً وكل نفى يتضمن إثباتاً ، وينشأ من تغلب النفى على الإثبات ، تركيب جديد يختلف عن النقيضين ، ويسميه هيجل « نفى النفى » . واجتماع النقيضين ليس قاصراً على الفكر وحده ، بل يشمل الأشياء المادية أيضاً ، فالمادة دائمة التطور والحركة حتى ولو بدت لنا ساكنة ، وهذه الحركة ما هى إلا صراع المتناقضات في داخلها . يقول هيجل « إن نجم النبات الضئيل يحمل في باطنه الدوحة العظيمة وهذه الدوحة العظيمة تنسخ ذلك النبات الصغير وتثبته في آن واحد . وإن الطفل ليتضمن الرجل ، وهذا ينقضي ويؤيد الطفل في وقت واحد . وإن التاريخ ليسهد كذلك ، صيحة هذا القانون بصورة أوسع ؛ فالمدينة تتقدم بفعل ورد فعل بين النزعات المتضادة ، فعصور السلطة يتبعها عصور إباحية وفوضى ،

ومن اتحاد الاثنين تنشأ مرحلة سامية من الحرية الدستورية «^(١) .

ويقول أيضاً « إن التناقض هو أساس الحركة كلها ، إن التناقض الذى يحمله الشئ فى داخله هو وحده الذى يجعل هذا الشئ يتحرك ويندفع وينشط »^(٢) .

• • •

أوردنا هذا الكلام عن فلسفة هيجل فى الجدل لأن ماركس ورت من هيجل الجدلية أو الديالكتيكية . وفى هذا الجانب من جوانب فلسفة هيجل يعترف ماركس وانجلز بأنهما كانا تلميذين مخلصين لهيجل . أما القول المشهور بأن ماركس « قلب الجدل الهيجلى رأساً على عقب ، أو بعبارة أخرى أوقفه على قدميه »^(٣) فإنه لا يشير فى الواقع إلى مبادئ الجدلية ذاتها بل إلى المادية . ذلك أن ماركس وانجلز رأيا فى هيجل مثالية^(٤) لم يقبلاها . وتمثل مثالية هيجل فى نظرهما فى أنه اعتقد أن الفكر وجد أولاً ثم خلق المادة ، وأن الطبيعة فى نظر هيجل هى صورة لما سماه هيجل « الفكرة المطلقة » . هذه الفكرة المطلقة التى سخر منها انجلز بقوله « إن اسمها كذلك لأن هيجل لم

(١) اقتطفها أحمد أمين وزكى نجيب محمود : قصة الفلسفة الحديثة ، الجزء الثانى ، ص ٣٦٨ .

(٢) اقتطفها بول فولكويه : الديالكتيكية ، ترجمة نيسير شيخ الأرض ، دار بيروت للطباعة والنشر ، ص ٦١ .

(٣) Engels : Ludwig Feurbach and the End of Classical German Philosophy, published in Marx & Engels : Selected Works, Moscow, 1955, vol. 2, p. 386.

(٤) فليحذر الطالب من أن يفهم للمثالية والمادية المقصودتين هنا بالمعنى الجارى لهاتين الكلمتين . فالمثالية بالمعنى الجارى تشير إلى الترفع عن الفئات والتطلع إلى كئبل العليا إلخ ، والمادية بالمعنى الجارى تشير إلى الانقياد فى الذات أو الجرى وراء المال إلخ . بينما كلمتا للمثالية والمادية فى الفلسفة تعبران إلى موقفين فلسفيين متعارضين من مسألة علاقة الفكر بالمادة .

يمكن لديه مطلقا شيء يقوله عنها^(١) .

إذن فبينما الجدلية عند كل من هيجل وماركس تصف قوانين حركة المادة والفكر وتناقضاتها ، فقد اقتصرت ماركس عن هيجل عند محاولة الإجابة على السؤال أيهما أسبق المادة أو الفكر : فبينما يرى هيجل أن المادة قالية لوجودها باسماء بالفكرة المطلقة (ولعله يعنى بها الله) ، رأى ماركس أن الفكر ، أيا كانت صورته ومضمونه ، ماهو إلا انعكاس للظواهر المادية ومن ثم فهو قال لها .

• • •

رفض ماركس إذن مثالية هيجل واستبدل بها الفلسفة المادية التي لخصنا أهم عناصرها . أما جدلية هيجل فقد تبناها ماركس ووسع دائرة تطبيقاتها . وأكثر من ذلك ، حاول ماركس أن يجعلها قاعدة للعمل وليس مجرد نظرية فلسفية . أى أنه حاول أن يستخلص منها قواعد عملية يمكن للإنسان بواسطتها أن يعجل بتحسين أوضاعه .

يقول ماركس « إن الفلاسفة لم يقوموا حتى الآن إلا بتفسير العالم ، أما الآن فالهم تغييره »^(٢) .

ويمكن أن نلخص الجدلية كما وردت في كتابات ماركس وإنجلز في النقاط الأربع الآتية :

(1) Engels, op. cit., p. 392.

وأنظر توضيح إنجلز لدرجة مساهمة كل من إنجلز نفسه وماركس في المادية الجدلية . المرجع السابق ، ص ٣٨٥ .

(2) Karl Marx : Theses on Feurbach, published in Marx & Engels, Selected Works (vol. 2) op. cit., p. 404.

١ — ضرورة إدراك الأشياء في ارتباطها وعلاقتها بغيرها :

تذهب الجدلية إلى أن دراسة أى ظاهرة أو حادث . تصبح فارغة وغير مجدية إذا هي نظرت إلى الظاهرة أو الحادث بمعزل عن الظروف المؤثرة فيها والمحيط بها .

إن النظرة الجزئية دائماً خاطئة لأنها تدرك الشيء من جانب واحد وتجاهل علاقاته المتعددة بغيره .

يترتب على ذلك أنه من الواجب ونحن بصدد دراسة أى ظاهرة . أن ندرسها في إطار يثبتها ومرحلتها التاريخية وبغير ذلك لا يمكن أن تكون دراستنا شاملة أو واقعية .

وفي هذا قال هيجل « إن الناس درجوا على أن يروا أجزاء الكل منفصلة ، وكل جزء على حدة ، دون أن يربطوا بينها برباط الوحدة الشاملة لها جميعاً ، والواقع أنه ليس ثمة جزء مستقل بذاته ، بل كل جزء لابد أن يتضمن في نفسه شيئاً آخر ، والنظرة الجزئية دائماً باطلة »^(١)

٢ — ضرورة إدراك الأشياء في تطورها :

إن الطبيعة ليست ما كنه جامدة وراكدة ومستقرة ، هكذا تقول الجدلية ، بل هي في حركة وتغير وتطور على الدوام .

إن العالم ليس مكوناً من أشياء جاهزة ثابتة بل من عمليات تعرض فيها الأشياء ، حتى ما بدا منها في الظاهر ثابتاً ، لتغير مستمر . يقول انجلز « الحركة والتغير هما سنة الوجود . فوجود المادة بدون حركة كوجود

(١) أحمد أمين وزكي نجيب محمود : المرجع السابق ص ٣٦٦ .

الحركة بغير مادة ، كلاهما لا يمكن تصوره « ولكن ، ما دامت المادية تعتبر أن الفكر هو نتاج المادة ، وما دامت الجدلية تعتبر المادة في تطور مستمر ، فالمادية الجدلية تعتبر أن الأفكار والمعنويات هي الأخرى في تغير وتحول دائمين . إذن فلا يجب أن يزعم مفكر ، أيا كان ، أنه بلغ الحقيقة المطلقة والنهائية . إن أى فكرة هي وليدة ظروف معينة ، وقد تكون صالحة أو غير صالحة في هذه الظروف بعينها ، وإذا كانت هذه الفكرة ملائمة اليوم ، فقد لا تصبح كذلك غداً ^(١) .

وهكذا يجب أن يكف الإنسان ، على حد تعبير إنجلز ، عن طلب حلول نهائية وحقائق خالدة . ولا يرى إنجلز من الحقائق التى ينبغى الاعتراف لها بوصف النهائية والإطلاق غير بعض نتائج الرياضيات وأمثالها . وكما ابتعدنا عن دائرة العلوم المجردة قل بالتدرج عدد هذه الحقائق النهائية ، فبانجده في علم الميكانيكا وعلم الفلك أقل مما نجده في الرياضيات ، ويقل عددها أكثر في علم الطبيعة ، وهكذا ^(٢) .

٣ - شكل هذا التطور : تغير في الكم يتحول عند مرحلة معينة إلى

تغير في الكيف :

تقول الجدلية إن التطور ، هذا القانون العام الذى تخضع له على الدوام كافة الأشياء والأفكار ، يتخذ شكل تغير في الكم ينتقل في مرحلة معينة زوفاة إلى تغيرات ظاهرة وجوهريّة ، أى إلى تغيرات كيفية . والمثال

(١) إنجلز : المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(٢) ألفر فولسكيه : المرجع السابق ، ص ٨٨ ، ج ٢ : ١ .

التقليدى لدى يضرب للدلالة على هذه الفكرة هو ما نراه بصدد تأثير الحرارة على الماء . فازدياد درجة الحرارة أو قصانها لا يؤثر بآدىء الأمر على حالة الماء ، ولكنه عند مرحلة معينة ، وهى نقطة الغليان أو نقطة التجمد ، يجعل الماء يتحول إلى بخار أو جليد ، كذلك لكل معدن درجة حرارة معينة تسبب ذوبانه ، وفى الكيمياء ، يرجع اختلاف نوع الذرات إلى اختلاف عدد الشحنات الكهربائية الألكترونية الكامنة فى كل منها ، واختلاف نوع المواد المكونة من الذرات ذات النوع الواحد إنما يرجع إلى اختلاف كمية الذرات المجتمعة فى كل من تلك المواد المختلفة . . . الخ .

وفى الحياة الاجتماعية ، تطبق الجدلية هذا المبدأ فتقول إن الفجوة التى تفصل بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة تتسع بالتدرج مع تطور النظام الرأسمالى ، وهذا هو التحول الكفى ، إلى أن يصل إلى مرحلة معينة يقرب فيها العمال النظام السائد ويحلون النظام الاشتراكى محله ، وهذا هو التغير الكفى . ويحدث هذا التحول بشكل فجائى ، أى عن طريق الثورة (١) .

٤ - سبب هذا التطور : صراع المتناقضات :

تقول الجدلية إن التطور ما هو إلا نتيجة صراع المتناقضات . فتطور القديم إلى الجديد ما هو إلا نتيجة صراع سابق بين الجديد والقديم ، بين الشئ ونقيضه . إن التطور من حالة إلى أخرى يحدث نتيجة لظهور اتجاه جديد مضاد للحالة الأصلية ، ونتيجة لتصارع الشئ فى حالته الأصلية مع الاتجاه الجديد ونتيجة تغلب هذا الاتجاه الجديد . وهذه الغلبة للجديد ، أى

(١) ستالين : المرجع السابق ، ص ٩ .

هذا التحول من الكيف القديم إلى الكيف الجديد بوصول تغير الكم إلى نقطة معينة ، يتم كما رأينا بشكل فجائي .

وهكذا نصادف لدى ماركس نفس المبدأ الذى سبق أن رأينا عند هيجل : « قالات » أو التقرير يتضمن « نفيه » . هذا النفي ينمو حتى يتغلب على نقيضه مكوناً شيئاً جديداً . هذا الشيء الجديد هو « تركيب » بالنسبة لعملية الصراع السابقة عليه والمؤدية إليه ، وهو « إثبات » بالنسبة لعملية الصراع التالية التى ستنشأ فى داخله حيث ينمو « النفي » الوليد حتى يتغلب على نقيضه وهكذا يحدث التطور .

إن الموت لا يمكن تصوره إذا لم توجد حياة ، كذلك لا يمكن تصور الحياة إذا لم يوجد الموت : ذلك أن الكائن الحى لا ينمو دون أن يتغير ويتطور ، أى دون أن يكف عن كونه ما كان ، كما أن التوغل فى الحياة يعنى القرب من الموت ، وفى كلا الحالتين يمكن معنى الموت . كذلك فمن اتحاد الذكور بالأنوثة ، وهما ضدان ، تنتج الكائنات الحية . . . الخ

وتورد الجدلية أيضاً أمثلة من التاريخ الإنسانى . فالصورة الأولى للملكية كانت هى الملكية الشائعة التى يشترك فيها أعضاء المجتمع جميعاً ، على أنه ما أن يكتشف الإنسان الزراعة حتى أصبح الملكية الشائعة قيداً على زيادة الإنتاج ، هذا القيد الجديد هو النفي الوليد للملكية الشائعة ، وبظل أثر القيد فى التعاظم (التغير الكمي) حتى يصبح من الضروري لصالح المجتمع أن يتحول الإثبات القديم إلى تركيب جديد . هذا التركيب الجديد هو الملكية الخاصة .

المبحث الثاني

المادية التاريخية

رأينا أن مادية ماركس الفلسفية تسلم بأدى ذى بدء بأن الإنسان قادر على كشف أسرار العالم وأن ما يبدو مجهولا بالنسبة له اليوم لن يكون كذلك فى المستقبل . ثم هى لا تؤمن بأى موجودات غيبية فيما وراء الطبيعة ، وتعتقد أن للمادة وجودا حقيقيا ومنفصلا عن الدهن ، وأن وجود المادة سابق على وجود الفكر .

كذلك رأينا أن الجدلية تؤكد على ارتباط الأشياء وتأثر بعضها ببعض ، وتعتبر التطور سنة أبدية للوجود المادى والفكرى ، وأن هذا التطور يتم عن طريق تغيرات كمية تتحول عند مرحلة معينة وبشكل فجائى إلى تغير كيفى ، وأن التناقض قائم فى كل الأشياء المادية والأفكار ، وأن التطور إنما يحدث نتيجة لصراع المتناقضات .

وماركس والماركسيون يعتبرون أن المادية التاريخية ما هى إلا تطبيق لهذه المبادئ المادية والجدلية على التاريخ الإنسانى . فالإنسان وفقا للمادية الفلسفية — التى أوجزنا مبادئها حالا — ما هو إلا نتاج المادة وحلقة من حلقات تطورها ، كل ما هنالك أنه النتاج الأعلى والأسمى لهذا التطور ، ويترتب على هذا أن كل قاعدة عامة تفسر وجود المادة وتطورها يجب أن يفسر على ضوءها أيضا وجود الإنسان وتطوره .

يقول ستالين « المادية التاريخية توسع نطاق مبادئ المادية الجدلية حتى تشمل دراسة الحياة الاجتماعية ، وتطبيق هذه المبادئ على حوادث الحياة

الاجتماعية ، أى على دراسة المجتمع وتاريخه^(١) .

فما هي نتيجة هذا التطبيق ؟

أولا — للتاريخ قوانين :

يقول ماركس وإنجاز أن على المؤرخين أن يكفوا عن اعتبار التاريخ مجموعات من الحكايات وال نوادر التي لا تجمعها صلة ، وعليهم أن يكفوا من اعتبار مهمتهم هي مجرد التثبت من صحة وقائع التاريخ واستخلاص صحيحها من زائتها . إن مهمة علم التاريخ في نظر ماركس هو الكشف عن العوامل الأساسية أو القوانين التي يبدو أن التاريخ يخضع لها في نظوره .

ويقول إنجاز أن المجتمع الإنساني ، شأنه شأن الطبيعة المادية خاضع لقوانين يتعين الكشف عنها .

« فإذا بدا لنا في الظاهر وعلى السطح أن المحرك (لحوادث التاريخ) والمسيطر عليها هو محض الصدفة فالواقع أن الذي يتحكم دائما هو قوانين خفية داخلية وتتحول المشكلة إلى مجرد اكتشاف هذه القوانين . .

وهنا نجد الأمر لا يتعلق ببواعث بعض الأفراد مهما كانوا أفرادا بارزين بقدر ما يتعلق بتلك الدوافع التي تحرك جماهير كبيرة وشعوبا بأسرها وطبقات بأكملها داخل كل شعب . وحتى في هذه الحالة فإننا لا نغنى بنار توهج لحظة ثم تنخبو وتنطفئ ، بل بتلك الأعمال ذات الأثر المستمر والتي يترتب عليها تحول تاريخي عظيم »^(٢) .

(١) ستالين : المرجع السابق ، ص ٣

(2) Engels : Feurbach and the End of Classical German Philosophy, op. cit., pp. 390-1.

فما هي هذه القوانين التي يخضع لها تطور التاريخ ؟
تقول المادية التاريخية إن ما يفسر تطور التاريخ ليس هو البيئة الجغرافية ،
كما ذهب بعض المؤرخين ، إذ أن أمة ما قد يتغير مستواها الحضارى دون
أن تتغير بيئتها الجغرافية .

والتطور العام للتاريخ لا يرجع إلى أعمال العباقرة ، إذ العبرى نفسه وليد
ظروفه وبيئته ، وتأثيره إنما ينحصر فى المظاهر والأحداث الفردية ولكنه
لا يستطيع بأى حال أن يغير الاتجاه العام الذى يجرى فيه تطور تاريخ المجتمع ،
الذى لا بد أنه خاضع لأسباب أكثر عمقا وبعيدة كل البعد عن الصدفة
وإرادة الفرد .

كذلك فإن رقى العقل البشرى لا يمكن أن يكون هو العامل المؤثر فى
سير الحضارة ، إذ أنه هو نفسه نتيجة لتطورات اجتماعية أخرى . مرة أخرى
نسأل : ما هي إذن هذه القوانين التى تفسر تطور التاريخ ؟ الإجابة على هذا
السؤال تشكل جوهر المادية التاريخية .

ثانيا - جوهر نظرية المادية التاريخية :

تقول المادية التاريخية أنه لكي يستطيع الناس أن يصنعوا التاريخ يجب
أولا أن يتمكنوا من الحياة ومن إرضاء حاجاتهم الأرية . فأول حدث تاريخى
هو إنتاج الوسائل التى تتيح إشباع هذه الحاجات ، والناس فى سبيل ذلك
يدخلون فى نضال مع الطبيعة .

والناس فى نضالهم مع الطبيعة ، أثناء عملية الإنتاج لا يعملون منفردين ،
منعزلا بعضهم عن بعض ، بل هم ينتجون سويا فى جماعات . فالإنتاج هو دائما
إنتاج اجتماعى ، وفى أثناء إنتاج ما يشبعون به حاجاتهم المادية لا بد أن يدخل

الناس فيما بينهم في علاقات . ومن الممكن أن تكون علاقات الإنتاج هذه علاقات تعاون بين إناس محرزين من كل استقلال ، ويمكن أن تكون علاقة خبطرة وخضوع .

ويقول ماركس « في عملية الإنتاج ، لا يؤثر الناس في الطبيعة فقط ، بل يؤثر بعضهم في البعض الآخر أيضاً ، فهم لا ينتجون إلا بالتعاون فيما بينهم على شكل ما ، ومن أجل أن ينتجوا يدخل بعضهم مع بعض في صلات وعلاقات معينة ، ولا يتم تأثيرهم في الطبيعة ، أى لا يتم الإنتاج ، إلا في حدود هذه الصلات والعلاقات الاجتماعية » (١)

فالناس إذاً لكي يستمروا في الحياة يقومون بنضال مع الطبيعة في سبيل الإنتاج ، مستخدمين في ذلك أدوات معينة ، وقوة العمل ، وما حققوه أثناء نضالهم السابق من تجربة وعادات . وهذه العناصر الثلاثة يسميها ماركس قوى الإنتاج .

وهم أثناء عملية الإنتاج يدخلون حتماً في علاقات ، يحدد على أساسها من الذى يملك وسائل الإنتاج ويتصرف فيها ، ويسميها ماركس علاقات الإنتاج .

ثم إن الناس مدفوعين برغبة تخفيف عبء الإنتاج عن كاهلهم يعملون على تحسين قوى الإنتاج وتطويرها . ولكن لكل نوع من أنواع قوى الإنتاج

(١) اقتطفه ستالين ، المراجع السابق ، ص ٣٥ وما بعدها .

نوعاً معيناً يلائمها من علاقات الإنتاج . إذن فالتطور الذى يلحق قوى الإنتاج يصبح « مناقضاً » للوضع الحالى لعلاقات الإنتاج الذى كان يلائم مرحلة سابقة من مراحل قوى الإنتاج ، وتصبح هذه العلاقات قيداً على الإنتاج فى مرحلته الجديدة . هذا التناقض يودى حتماً إلى تغيير علاقات الإنتاج ؛ أى نظام ملكية قوى الإنتاج ، وتطوره إلى نظام جديد يتيح للناس أن ينتفعوا أقصى انتفاع ممكن من القوى الإنتاجية الجديدة .

وهكذا نرى أن الإنسان حين استخدم الحديد بدلاً من الأدوات الحجرية لم يكن يقصد سوى التخفيف عن نفسه ، ولكن أدى ذلك إلى انقلاب فى العلاقات الإنتاجية ، فحل نظام الرق محل نظام الملكية الشائعة . كذلك لم يكن المقصود من تحسين الأدوات الحديدية واستخدام الصناعة اليدوية إلا التخفيف من عبء الإنتاج ، ولكن ذلك أدى إلى انهيار نظام الرق وهو « علاقة إنتاجية » من نوع معين ، وظهور النظام الإقطاعى وهو علاقة إنتاجية من نوع آخر . كما أن الآلات البخارية لم يقصد بها سوى التخفيف على الإنسان ولكن اختراعها أدى إلى انهيار النظام الإقطاعى وإقام الرأسمالية ^(١) .

ولنتواضع الآن على تسمية مجموع قوى الإنتاج والعلاقات الإنتاجية معاً ، « ظروف الحياة المادية » فالمقصود إذاً بظروف الحياة المادية فى وقت معين : قوى الإنتاج السائدة (أى أدوات الإنتاج ونوع العمل وعاداته) وكذلك العلاقات الإنتاجية الملائمة لهذه الطريقة من طرق الإنتاج (أى توزيع ملكية أدوات الإنتاج) .

(١) سنعود مرة أخرى إلى تفسير للادية التاريخية للمراحل التاريخية المختلفة .

والآن فإن المادية التاريخية تقول أن ظروف الحياة المادية هي التي تحدد نوع حياة المجتمع الاجتماعية والسياسية والعقلية بوجه عام . فتغير ظروف الحياة المادية يؤدي بصورة حتمية إلى تغير النظام الاجتماعي بأسره ، وتغير الأفكار الاجتماعية والمذاهب والنظم السياسية ومظاهر الحياة الفكرية المختلفة . أو بعبارة أبسط « إن كل نمط من المعيشة يطابقه ويصاحبه نمط من التفكير » .

وتضيف المادية التاريخية أن تطور العلاقات الانتاجية ، وبالتالي تطور النظم والمذاهب السياسية والاجتماعية والعقلية بوجه عام ، يتخذ شكل صراع بين الطبقات . فكل نوع من العلاقات الانتاجية يتميز بسيادة طبقات معينة على طبقات أخرى ، ولدى سيادة نوع معين من العلاقات الانتاجية تسود أنواع معينة من الأفكار والنظم تتفق ومصلحة الطبقات المسيطرة . هذا ولأن الطبقة المسيطرة تعمل جاهدة على نشر أفكارها وتبرزها على أنها الأفكار النهائية والمعبرة عن الحقيقة الأخيرة ، فإن الناس درجوا على الاعتقاد بأن التاريخ إنما تصنعه هذه الأفكار ، وغفلوا عن أن هذه الأفكار ما هي إلا مجرد انعكاس للحياة المادية أى لحالة العلاقات الانتاجية التي تتضمن أيضاً صراعاً بين الطبقات .

ثالثاً — تطبيق المادية التاريخية :

طبق ماركس وإنجلز المبادئ العامة السابقة على تطور التاريخ الإنساني على النحو الآتي

١ — كانت أولى أدوات الإنتاج التي اخترعها الإنسان لأشباع حاجاته هي الأدوات الحجرية والقوس والسهام ، وكان الناس يعيشون حينئذ على قطف الثمار وصيد الحيوان . وكانت المخاطر التي يتعرضون لها في الغابات أثناء بحثهم

عن الطعام ومن غزو القبائل المجاورة ، وبسبب عجزهم ، المؤيد بالجهل . وإزاء
الكوارث الطبيعية ، أصعب من أن يتعرض لها الواحد منهم بمفرده . ولذا أجبرتهم
الظروف على الاتحاد والعمل بصورة مشتركة ، الأمر الذي أدى إلى نوع من
الملكية الشائعة . فباستثناء حالات قليلة للملكية بعض أسلحة الدفاع ضد
الحيوانات المفترسة ، لم يكن للملكية الفردية معنى آنذاك . فكان أن قام
نظام لا استغلال ولا طبقات فيه . وبالتالي لم تظهر حاجة إلى وجود حكومة
تنظمهم إذ لم تكن هناك مصالح فردية متضاربة تبلغ من التعقد ما يستدعي
قيام حكومة .

وإزاء ظروف معيشية بهذه الصعوبة لم يكن للإنسان القبلي وقت يصرفه
في التفكير ، وهكذا لم تنهأ الفرصة لنمو العلوم . كما أدت هذه الظروف
القاسية إلى اعتقاد الإنسان القبلي في وجود « الأرواح الشريرة » التي
لا تكف عن الكيد لهم ، وكان هذا الاعتقاد يمثل عقيدة الإنسان الدينية
في هذه المرحلة .

وهكذا نجد في تفسير المادية التاريخية لهذه المرحلة من التاريخ أن
التفسير ينتقل من : طريقة وقوى الإنتاج ، إلى علاقات الإنتاج ، إلى كافة
جوانب ما يسميه ماركس « بالبناء العلوي » ويشمل التنظيم السياسي
والقانوني والعقيدة الدينية والحياة الفكرية عموماً . نفس الخطوات نجدتها
في تفسير المادية التاريخية للمراحل التاريخية التالية .

(ب) ثم استبدل الإنسان الأدوات المعدنية بالأدوات الحجرية ، وعرف
تربية الماشية ثم الزراعة . وعرف لأول مرة تراكم الثروة ، ولأول مرة
قائض إنتاجه عن حاجاته المباشرة ، ومن هنا نشأت الملكية الفردية . إذ

بدون فائض لا تتصور ملكية فردية . وهذه أدت بدورها إلى التمييز بين أقوياء كثيرى الثروة وضعفاء قليلى الثروة ، فظهر إمكان استعباد الأولين للآخرين . وهكذا أدت قوى إنتاج أساسها الزراعة إلى قيام علاقات اجتماعية أساسها الرق . وبظهور الملكية الفردية عرف الإنسان فى هذه المرحلة كافة الرذائل المرتبطة بها . وبظهور الملكية الفردية عرف الإنسان العفة لأول مرة كفضيلة فى المرأة ، إذ أن ازدياد ما يملكه الإنسان مما يمكن تحويله من مالك إلى مالك آخر كالماشية ومنتجات الأرض ، أدى إلى إخضاع المرأة للرجل ، لأن الرجل طالبها عندئذ بالإخلاص له إخلاصاً يبرر له أن يورث ثروته المتجمعة إلى أبناء تزعم المرأة له أنهم أبنائه^(١) . وبازدياد المنازعات الناشئة عن اتساع التناقض بين المصالح الفردية كانت سلطات رئيس الجماعة تزداد أيضاً بالتدريج وهذا هو الأصل التاريخى للحكومة .

وإذ استقرت حياتهم وخف عبء الإنتاج اتسع لهم الوقت للتفكير وبدأ عليهم يتكون ويتبلور . كما أن ازدياد الخبرات دفعهم من ناحية أخرى إلى نسبتها إلى آلهة صورها لهم خيالهم فى صور شتى .

(ج) ثم أصاب قوى الإنتاج تطور جديد ، فالتقان معالجة الحديد وتطور الزراعة والأعمال الصناعية كان يؤلف التطور الجديد فى القوى المنتجة . هذا التطور كان يتطلب من العامل قدراً أكبر من الذوق والابتكار فى الإنتاج واهتماماً أكبر بالعمل ، وهكذا نرى العبد يمنع شيئاً من الحرية فيتحول الرقيق إلى قن ، ويتحول نظام الرق إلى النظام الإقطاعى .

(1) Engels: The Origin of the Family, Private Property and the State, published in: Marx & Engels, Selected Works, op. cit., vol. 2, p. 233.

وقد تركز السلطان في ظل هذا النظام في يد الأمير الإقطاعي الذي كان يمارس حكماً فردياً مطلقاً ، ويأخذ في التوسع الزراعي بالانغارة على أراضي غيره من الأمراء ، حتى ينتهي الأمر بتأسيس ملكيات من تكتل عدة إمارات .

وكان ركود العلم في ظل النظام الإقطاعي وسيادة الكنيسة الكاثوليكية ملازمين للنظام الإقطاعي ومساعدين على الاستكانة له .

(د) ثم ما لبثت أن استدعت حاجة الأسواق المتزايدة أن تحل المصانع الضخمة المجهزة بالآلات محل ورشات الحرفيين والصناعات اليدوية ، وما لبث هذا التطور أن مهد السبيل لسلسلة من الاختراعات التي نتجت عنها الثورة الصناعية . وقد أحدثت هذه الثورة تطويراً هائلاً في قوى الإنتاج دعا بالضرورة إلى تغيير العلاقات الانتاجية السائدة . ذلك أن الصناعة الآلية تتطلب من العمال أن يكونوا أكثر ذراية وذكاء من الأتقان البداء ، وأن تكون لديهم الكفاءة اللازمة لفهم الآلة ، وأهم من كل ذلك أن يكونوا أحراراً من بعض القيود الاجتماعية والدينية .

ولم يكن تحرير العمال ممكناً ما لم يقض البورجوازيون ، أصحاب النظام الجديد ، على سلطان الكنيسة الكاثوليكية والأمراء الإقطاعيين ، وقد أتمت البورجوازية هذا التحرير بالفعل .

تحقق ذلك فكرياً بأن نادى مفكرو القرن الثامن عشر بسيادة العقل وتخليصه من الأوهام وبأن أي نظام اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي لا يقروه العقل الرشيد يجب نبذه والقضاء عليه ، وبأن نادى الاقتصاديون بحرية الملكية وحرية العمل والاتجار . وكانت البورجوازية ترمي من وراء ذلك

إلى تحقيق حريتها في الحصول على الأيدي العاملة طبقاً لقوانين العرض والطلب وقواعد المنافسة الحرة ، وفي نقل البضائع والمواد الأولية من أى مكان إلى إلى أى مكان بأقل الرسوم .

كما نادى المفكرون السياسيون بالحرية والمساواة أمام القانون ، مما يسميه إنجلز « بطرائف البورجوازية » ولم تكن البورجوازية ترمى من وراء ذلك إلا القضاء على السيطرة السياسية لطبقة الأرستقراطية الزراعية .

كما نلتحق ذلك عملياً بحركة الإصلاح البروتستنتى فى ألمانيا ، التى تزعمها « لوثر » وقادها من بعده « كلفن » بنجاح ، وبثورة سنة ١٦٨٨ فى إنجلترا التى قادها البورجوازيون وانتهت بالصلح بين البورجوازية والارستقراطية الزراعية ، وأخيراً بالثورة الفرنسية الكبرى سنة ١٧٨٩ . وكان من الطبعى أن يودى هذا التطور الضخم فى القوى الإنتاجية الذى تم بقيام نظام الصناعة الآلية الكبيرة إلى تغيير شامل فى العلاقات الإنتاجية ، إذ تقوم هذه العلاقات فى ظل هذا النظام على ملكية الطبقة الرأسمالية ، التى تتكون من فئة ضئيلة من الناس ، لرءوس الأموال وأدوات الإنتاج والمنتجات نفسها ، بينما تعيش الأغلبية العظمى من الناس على بيع عملهم للرأسمالى حتى لا يموتوا جوعاً^(١) .

(هـ) لكن العلاقات الإنتاجية السائدة فى النظام الرأسمالى اليوم هى عقبة فى طريق تطور القوى المنتجة . بمعنى أن العلاقات الإنتاجية أصبحت مناقضة لتطور القوى المنتجة الذى يتمثل فى التحسن الكبير فى الآلات وتضخم حجم المشروعات الصناعية والازدياد المستمر فى تقسيم العمل . الأمر الذى يحتم التنبؤ بتغيير هذه العلاقات وإحلال نظام جديد محل النظام الرأسمالى .

(1) Engels : Feurbach, op. cit., pp. 392-400.

والتناقض الأساسي في الرأسمالية الذي يحتم انهيار النظام هو أنه بينما يتم الإنتاج بصورة جماعية ، ويزداد طابعها الاجتماعي باستمرار نتيجة الإيمان في تقسيم العمل ، نجد أن ملكية وسائل الإنتاج هي ملكية فردية . . .
وتمثل هذا التناقض في اتقسام المجتمع إلى طبقتين : طبقة أصحاب رأس المال وطبقة الأجراء ، الأولى تعيش عالة على الثانية .

هذا التناقض الأساسي بالإضافة إلى تناقضات أخرى مترتبة عليه ، من أهمها تتابع الأزمات الدورية على الإنتاج الرأسمالي ، يحتم أن تحمل علاقات إنتاجية جديدة قائمة على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج محل المملات الانتاجية القائمة على الملكية الفردية ، أي أن محل الاشتراكية محل الرأسمالية^(١) .

٤ - — ويحسن أن نختم شرحنا لجوهر المادية التاريخية بإيراد بعض المقتطفات من بعض الكتابات الأساسية في الماركسية لنرى كيف عبر ماركس وإنجلز عنها :

١ - يقول إنجلز في كتابه « الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية » :
« إذا ما أردنا الاهتداء إلى الأسباب المحتمة لكل تطور أو ثورة اجتماعية ، وجب علينا أن نبحث عنها ، لا في عقول الناس ، ولا في فهمهم العالي للحقيقة الخالدة والعدل الأبدي ، وإنما في تطورات طريقة الإنتاج والتبادل (أي قوى الإنتاج وعلاقاته) أو بكلمة أوجز ، يجب أن نبحث عنها في اقتصاديات العصر الذي ندرسه ، لا في التفكير الفلسفي فيه » .
— ويقول ماركس :

« إن العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوى الإنتاج . فعندما

(1) Engels, Socialism, Utopian and Scientific, op. cit., pp. 143-155.

يحصل الناس على قوى متجة جديدة يغيرون طريقهم في الإنتاج ، وبتغييرهم طريقة الإنتاج ، أى بتغيير طريقهم في كسب الرزق ، يغيرون كل علاقاتهم الاجتماعية . إن طاحونة اليد تعطيك المجتمع الاقطاعي ، والطاحونة البخارية تعطيك المجتمع الرأسمالي ^(١) .

— ويقول إنجلز في خطاب كتبه سنة ١٨٩٤ :

« إن ظهور شخص ما في وقت معين وفي بلد معلوم أمر عرضي أو هو صدفة محضة . ولكن إذا أبعدها لنشأت الحاجة إلى بديل يحل محله . سيوجد هذا البديل سواء كان حسنا أو رديئا ، ولكنه سيوجد في الأجل الطويل . إن الصدفة هي التي جعلت من الضروري أن يكون ذلك الكورسيكي نابليون الديكتاتور العسكري الذي تطلبه الجمهورية الفرنسية التي أنهكتها حروبها ، ولكن لو لم يكن هناك نابليون لشغل غيره مكانه . والدليل على صحة هذا القول أن مثل هذا الفرد يظهر حالما يصبح وجوده ضروريا ، كما هو الشأن في حالة قيصر وأغسطس وكرمويل . . الخ .

« حينما اكتشف ماركس النظرية المادية في تفسير التاريخ كان نيري ومينييه وجيزو وجميع المؤرخين الانجليز سنة ١٨٥٠ البرهان على أنهم كانوا يسعون إلى تحقيق هذا السكشاف وإن اكتشاف مورجان لنفس النظرية دليل على أن الوقت كان مهيئا لها وأنه كان لا بد حقا من كشفها . » ^(٢)

ويقول ماركس :

« إن مجموع علاقات الإنتاج يكون الهيكل الاقتصادي للمجتمع ، والقاعدة

(١) Marx : The Poverty of Philosophy, Moscow, 1956, p. 122

(٢) من خطاب أرسله إنجلز إلى ستاركتبرج في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٤ (الترجمة للدكتور راشد البراوي في كتاب « التفسير المادي للتاريخ ») .

الحقيقية الواقعية التي يقوم عليها بناء علوى من القانون والسياسة ، تطابقه أشكال معينة من الوعى الاجتماعى . إن أسلوب إنتاج الحياة المادية بكيف مجرى الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية بوجه عام . فليس تفكير الناس هو الذى يحدد نوع حياتهم ، بل على العكس من ذلك ، إن حياتهم الاجتماعية هى التى تحدد نوع تفكيرهم ^(١) . »

- ويقول ماركس وإنجلز فى كتابهما « الأيديولوجية الألمانية » :
« إن أفكار الطبقة المهيمنة هى فى كل عهد ، الأفكار المهيمنة ، وهذا يعنى أن الطبقة المسيطرة مادياً فى المجتمع هى أيضاً القوة التى تسيطر فكرياً وروحياً » ^(٢)
ويسخر إنجلز ممن يعتقد أن للأفكار والمبادئ وجوداً وتطوراً مستقلاً عن تطور الظروف الاقتصادية ، فى خطاب كتبه سنة ١٨٩٣ بقوله :
« إن الذى يبهر أنظار الناس هو ما يظهر لهم من وجود تاريخ مستقل للدساتير والنظم القانونية والمذاهب الفكرية فى كل ميدان منفصل . فإذا تغلب لوثر وكلفن على الدين الكاثوليكي الرسمى ، وإذا تغلب هيجل وفيخته وكانت ، أو إذا تغلب روسو بكتابه (العقد الاجتماعى) على مونتسكيو الدستورى ، فإن كلا من هذه الحوادث يظل يعتبره الناس داخلاً فى مجال اللاهوت أو الفلسفة أو علم السياسة ويمثل مرحلة فى تاريخ هذه المجالات الفكرية الخاصة ولا يخرجونه أبداً من ميدان الفكر . وعندما أضيف إلى هذا ، ذلك الوهم البورجوازى الذى يعتبر طريقة الإنتاج الرأسمالى الطريقة النهائية والأبدية أصبح الناس لا يفسرون فوز أفكار الطبيعيين وآدم سميث على أفكار

(1) Marx, Preface to the Critique of Political Economy, published in, Marx & Engels, Selected Works, op. cit., vol. I, p. 363

(٢) اقتطفها هنرى لوفيفر : كارل ماركس ، ترجمة عيتاني ، بيروت ، ص ١٦٢ .

التجارين على أنه انعكاس في الفكر لواقع اقتصادي متغير ، بل يفسرونه على أنه فوز أحرزته إحدى صور الفكر على أخرى ، وعلى أنه هو الإدراك الصحيح لأحوال واقعية موجودة في كل زمان ومكان . ومعنى هذا في الحقيقة هو أنه لو أن ريتشارد قلب الأسد وفيليب أغسطس عمدا إلى تطبيق نظام حرية التجارة بدلا من الاشتراك في الحروب الصليبية لوفرا علينا خمسة قرون من الشقاء والغباء ! ^(١)

رابعا - علاقة المادية التاريخية بالمادية الجدلية :

لا شك في أن ماركس وانجلز اعتبروا المادية التاريخية تطبيقاً لقواعد المادية الجدلية التي هي أكثر عمومية . وفي هذا القسم الأخير سنقوم بتلخيص سريع للمادية التاريخية محاولين إبراز علاقتها بعناصر المادية الجدلية . تقول المادية التاريخية :

التاريخ الإنساني في تطور مستمر ، وهو لا يجد تفسيره في إرادة كائنات عيبية أو قوى روحية بل يجب أن ننطلق في تفسيره من أوجه نشاط الإنسان نفسه . (تذكر عنصر التطور في الجدلية ، ورفض الاعتقاد في الغيبات في المادية الفلسفية) .

والإنسان منذ بدء وجوده يصارع الطبيعة لإنتاج ما يشبع به حاجياته ، فالإنتاج هو العمل الرئيسي والجوهري الذي تميزت به حياة الإنسان الطويلة . وهو في إنتاجه وفي صراعه مع الطبيعة في سبيل بقائه ، لا يعمل منفردا بل يتعاون مع غيره ، أي داخلا في علاقات مع أفراد مجتمعه . ولكن هذه

(١) من خطاب أرسله إنجلز إلى فرانز ميريخ في ١٤ يولية ١٨٩٣ ، ترجمة راشد البرادي في كتاب « التفسير المادي للتاريخ » .

العلاقات ليست علاقة انسجام ومساواة ، باستثناء المرحلة البدائية الأولى حيث ساد نظام الملكية الشائعة ، وإنما علاقة قائمة على سيطرة طبقة على أخرى وتعمل الطبقة السائدة على تثبيت أقدامها بنشر نوع معين من الآراء والنظم ، دينية كانت أو سياسية أو قانونية أو أخلاقية أو اقتصادية ، وتكون هذه الآراء هي السائدة طالما أن الطبقة التي تخدم هذه الآراء مصلحتها سائدة ومسيطرة .

ولكن الإنسان في سبيل التقليل من أعباء عملية الإنتاج يعمل باستمرار على تطوير طريقة إنتاجه لكي تصبح أكثر سهولة وأقل مشقة . ولكل مرحلة من المراحل التي تمر بها طريقة الإنتاج في تطورها نوع معين من العلاقات الإنتاجية يلائمها ويسهل مهمتها . على أن التغير في طريقة الإنتاج يكون دائماً أسبق من تغير العلاقات الإنتاجية . وعلى هذا نجد دائماً كل طريقة جديدة للإنتاج قديماً وعقبه في العلاقات الإنتاجية السائدة . ومن أجل هذا يكون من المحتم أن تتغير هذه العلاقات . هذه التغير يكون بسيادة طبقة غير تلك التي كانت سائدة ويتم التغير بصراع يدور بين الطبقة التي كانت مسيطرة والطبقة الوليدة التي تتطلب مرحلة الإنتاج الجديدة أن تكون لها الغلبة ، وينتهي الصراع بتغلب الطبقة الأخيرة . (تذكر مبدأ التناقض وصراع المتناقضات في الجدلية) .

وفي أثناء عملية الصراع هذه تظهر مجموعة جديدة من الآراء والنظم تخدم مصلحة الطبقة الوليدة التي لها المستقبل ، وتغلب هذه الطبقة تغلب أيضاً هذه المجموعة من النظم والآراء (تذكر مبدأ ضرورة إدراك الأشياء في ترابطها وعلاقاتها بغيرها وأسبقية لمادة على الفكر) على أن هذا النوع الناشئ من العلاقات الإنتاجية لا يلبث

أن يصبح بدوره قيذا على طريقة جديدة من طرق الإنتاج ، وبهذا يصبح ضروريا أن تتغير العلاقات الإنتاجية مرة أخرى . وهكذا تنشأ طائفة جديدة من الأفكار تخدم الشكل الجديد الذى ستكون له الغلبة ، وتدخل فى عراك مع الأفكار والنظم السائدة وتتغلب عليها وهكذا .

والصراع الذى تدخله الطبقات السائدة والمسودة وكذلك الأفكار السائدة والمسودة ، يتخذ دوما شكل تغير فى كم الطبقة المسودة التى ستكون لها السيادة فى المرحلة التالية (سواء كان هذا الكم عدديا أو ماديا) ، تغير يتحول ، عندما تنتصر الطبقة المسودة ، إلى تغير فى الكيف ، أى إلى نوع جديد من أنواع العلاقات الإنتاجية ، وهذا يحدث فجأة فى شكل ثورة اجتماعية .

وهكذا نلاحظ العلاقات بين مبادئ المادية الجدلية وبين المادية التاريخية :

١ - فالمادية التاريخية تنكر تفسير التاريخ الإنسانى بتدخل أية قوة غيبية .

٢ - ولا تفسر المادة بالفكر بل على العكس تفسر الفكر بالمادة .

٣ - وتتبنى التطور كسنة أبدية .

٤ - وتؤكد على ارتباط الماديات بالأفكار إلى حد تفسير الثانية بالأولى .

٥ - وتؤكد على التناقض المتمثل فى صراع الطبقات الذى ينعكس بدوره فى صراع الأفكار والمعتقدات ، وتقول إن سبب التطور هو مجموعة

من التصارعات بين المتناقضات أهمها الصراع بين النقيضين : قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج .

٦ - كما تذهب أخيراً إلى أن الصراع في التاريخ الإنساني يتخذ شكل تغير كمي ينتهي بانتهاء الصراع فجأة ، إلى تغير كمي ، ثم لا يلبث أن يعقبه صراع جديد .^(١)

(١) أنظر أيضاً عرضاً قيمياً للمادية التاريخية في كل من :

- Seligman, E. : The Economic Interpretation of History (1902), republished in Columbia Paperback Edition (1961).
- Plekhanov, G : The Development of the Monist View of History, Moscow, 1956.
- Hook, Sidney : Towards The Understanding of Karl Marx.
وفي تطبيق فسكرة المادية التاريخية على الحياة الفنية للمجتمع أنظر :
- Plekhanov, G : Art and Social Life.

المبحث الثالث

نظرية القيمة وفائض القيمة

نظرية ماركس في فائض القيمة هي تفسيره لاستغلال رب العمل للعمال ، ومن ثم فهي أقرب أجزاء النظرية الماركسية إلى الاشتراكية بالمعنى الدقيق . ونظرية فائض القيمة بناها ماركس على نظريته في القيمة ، أو بعبارة أدق ، بناها على نظريته في القيمة كما جاءت في الجزء الأول من كتاب رأس المال . ولكن فهم نظرية القيمة كما جاءت في الجزء الثالث من كتاب رأس المال يفترض معرفة نظريته في فائض القيمة ، ولهذا فنحن نقسم بحثنا إلى الأقسام الثلاثة الآتية :

(أ) نظرية القيمة كما جاءت في الجزء الأول من رأس المال .

(ب) نظرية فائض القيمة .

(ج) نظرية القيمة في الجزء الثالث من رأس المال

١ - نظرية القيمة في الجزء الأول من كتاب رأس المال :

يبدأ ماركس الجزء الأول من كتاب رأس المال ، بالفقرات الآتية التي نترجمها بنصها لأهميتها القصوى في عرضه لنظريته في القيمة ، وعلى الأخص لأنها أعطيت أكثر من تفسير ، كما سنبين فيما بعد ^(١) :

« إن ثروة المجتمعات التي تسودها طريقة الإنتاج الرأسمالي ، تظهر

(1) Capital, A Critical Analysis of Capitalist Production, وهذه الترجمة العربية وكذلك الإشارات التالية للجزء الأول من رأس المال ، هي للترجمة الانجليزية التي راجعها إنجلز ، وكما ظهرت في طبعة موسكو ، ١٩٥٨ - أما الإشارات إلى الجزء الثالث ، فهي إلى الترجمة الانجليزية المنشورة في Kerr Edition .

في صورة تراكم عظيم من السلع ، والوحدة التي تقاس بها هذه الثروة هي السلعة المفردة . ومن ثم فإن بحثنا يجب أن يبدأ بتحليل السلعة^(١) .

« ... إن كون شيء ما ذا منفعة يجعل له قيمة استعمالية use value
فسلعة ما كالحديد أو القمح أو الماس ، من حيث أنها شيء مادي ، تكون
شيئا نافعا أو قيمة استعمالية ... »

« ولكن ، في مجتمع من النوع لدى سنتناوله بالدراسة ، لا تقتصر
الأشياء النافعة على كونها قيا استعمالية ، بل هي تمثل ، بالإضافة إلى ذلك
قيا تبادلية exchange values .

« ومن النظرة الأولى تظهر لنا القيمة التبادلية لسلعة ما في صورة علاقة
كمية ، أي في صورة نسبة يتم طبقا لها تبادل قيمة استعمالية من نوع معين بقيمة
استعمالية من نوع آخر . هذه العلاقة أو النسبة تخضع لتغير مستمر من زمن إلى
آخر ومن مكان لآخر^(٢) .

« ... وكل سلعة يجري تبادلها بكميات مختلفة من السلع الأخرى ...
فسلعة كالقمح مثلا ليست لها قيمة تبادلية واحدة بل عدد كبير من القيم التبادلية ،
هي تلك الكميات المختلفة من السلع المختلفة التي يجري تبادلها بكمية معينة من القمح .
إذن فكل من هذه الكميات من السلع المختلفة يمكن أن تحمل محل الأخرى
في التبادل ، أو بعبارة أخرى ، لا بد أن تكون كل منها مساوية - كقيمة
تبادلية - للأخرى . نستخلص من هذا :

« أولا ، أن القيم التبادلية لسلعة ما لا بد أن تعبر عن أشياء مساوية لها .

(1) Capital, vol. I, p. 35.

(٢) المرجع السابق ص ٤٦ .

« وثانيا : أن التعبير عن سلعة ما بقيمتها التبادلية هو ، بصفة عامة ، مجرد التعبير الخارجى أو الظاهرى عن عنصر تتضمنه السلعة ولكنه متميز عنها ... »
« ... ما الذى يعنيه هذا التساوى بين كمية من سلعة ما و كمية من سلعة أخرى ؟ إنه يعنى أن شيئين مختلفين ، كأردب من القمح و كمية ما من الحديد يجرى التبادل بينهما ، لا بد أن يحتويا على كمية متساوية من شيء ثالث مشترك بينهما ، لا هو بالحديد ولا بالقمح . ولا بد أن يكون من الممكن التعبير عن كل من السلعتين بكميات من هذا العنصر الثالث ... »

« هذا العنصر الثالث لا يمكن أن يكون خاصة هندسية أو كيميائية أو أية خاصة مادية أو طبيعية أخرى من خواص السلع . إن هذه الخواص المادية أو الطبيعية لا تستحوذ على اهتمامنا إلا من حيث أنها تؤثر على منفعة السلع بالنسبة لنا . أو بعبارة أخرى ، هذه الخواص إنما تهتمنا فقط من حيث كون السلع قيما استعمالية . ولكن من الواضح أن تبادل السلع يتجاهل تماما ما لها من قيم استعمالية . ففي مجال التبادل ، يمكن أن تحمل كمية معينة من سلعة محل كمية من سلعة أخرى حلولا تماما ، مهما كان اختلافها فى الصفات الطبيعية إن ما تحوزه سلعة ما من صفات مادية أو طبيعية مختلفة ، يهم فى تحديد قيمتها الاستعمالية ، ولكن المهم فى تحديد قيمتها التبادلية هو الكمية المتاحة منها ، ومن ثم فإنها تظهر فى التبادل وكأنها لا تحوز ذرة من القيمة الاستعمالية . »

« إذا نحن استبعدنا إذن ما للسلع من قيم استعمالية ، فإنه لا يبقى أمامنا كعنصر مشترك بينها جميعا إلا عنصر واحد وهو كونها كلها من نتاج العمل ... أى أنها تشترك فى إحتوائها على كمية من نوع من العمل ، هو العمل الإنسانى المجرد human labour in the abstract . »

« والسلع هي ذات قيمة Value من حيث أنها هي التجسيد أو البلورة Crystals لهذا العنصر ذي الطابع الإجتماعي والمشارك بينها جميعا ، وهو العمل »^(١).

* * *

في هذه الصفحات يميز ماركس ، كما فعل الإقتصاديون التقليديون ، بين القيمة الاستعمالية للسلعة وقيمتها التبادلية . فالقيمة الاستعمالية لسلعة ما تتمثل فيما تحققه للمستهلك من منفعة ، وقيمتها التبادلية تتمثل في قدرتها على أن تجلب لصاحبها كمية ما من سلعة أخرى . ويقول ماركس أن عملية التبادل تتضمن بالضرورة مساواة .

فحينما يقبل شخصان أن يتنازل كل منهما عن كمية من سلعته في مقابل الحصول على كمية من سلعة الآخر فإن كلا منهما يقر في الواقع بتساويهما . ويقول ماركس أن هذا التساوي بين سلعتين مختلفتين لا بد أنه يعني مساواة كل من الكميتين لمتبديلين لشيء ثالث تتضمنه السلعتان . هذا الشيء الثالث لا يمكن أن يكن في الصفات المادية أو الطبيعية للسلعتين المتبادلتين (كاللون أو الحجم أو القيمة الغذائية . . . الخ) ، إذ أن هذه الصفات تحدد القيمة الاستعمالية للسلعة ولكنها لا تحدد قيمتها التبادلية . ومعنى قررنا أن التساوي بين السلعتين المتبادلتين لا يمكن أن يرجع إلى تساويهما في الصفات المادية أو الطبيعية فلا يبقى أمامنا من العناصر المشتركة بينهما إلا عنصر واحد هو ، أنهما ناتجان من العمل الإنساني . قد تختلف السلعتان في نوع العمل الذي

أنتج كلا منهما ، ولكن كلا منهما أنتجها العمل ، أيا كان نوع العمل ،
أو بعبارة أخرى كلاهما من إنتاج العمل الإنساني المجرد .

ثم يقول ماركس أن كون لسلعة ما قيمة value معناه أنها من إنتاج
العمل الإنساني . فكأن ماركس في الواقع يستعمل لفظ القيمة في ثلاثة
استعمالات مختلفة : القيمة الاستعمالية ، والقيمة التبادلية ، والقيمة

والمعنى الذي يعطيه ماركس « للقيمة الاستعمالية » لا يختلف عن المعنى
الذي أعطاه لها سميت وريكاردو ، وهو قدرة السلعة على إشباع حاجة من
الحاجات لدى المستهلك . والمعنى الذي يعطيه ماركس « للقيمة » ، وهو مقدار
ما بذل في السلامة من عمل ، واضح لأنه يذكره صراحة ، ولكنه استعمال
جديد للفظ . ومن المهم جداً في نظرنا أن نلاحظ أن تعريف « القيمة »
بأنها هي مقدار ما بذل في السلعة من العمل هو مسألة لفظية محض ، فقد تتفق
على تعريفها على نحو آخر ، بأنها مثلاً مقدار ما تشبعه من حاجة أو مدى
خدمتها لغرض اخلاقي معين . . . إلخ بعبارة أخرى ، إن هذا الاستعمال
للفظ « القيمة » وإن لم يكن يتعارض مع استخداماتنا العادية للغة فإنه ليس
هو الاستعمال الوحيد الذي لا يتعارض مع هذه الاستخدامات . ولا وجه
للاعتراض على ماركس بسبب استخدامه لهذا التعريف لأن التعريف مسألة
اصطلاحية ، وكل ما يجب أن يطلب في التعريف هو ألا يتعارض مع
الاستخدام العادي للغة .

أما القيمة التبادلية فنحن لا نعرف لها معنى إلا الثمن ، معبراً عنه لا بالنقود
ولكن بكميات من السلع الأخرى ، وتمثل قدرة السلعة على أن تجلب لصاحبها
كميات من سلع أخرى .

إذن فماركس حينما يقول أن تبادل كمية من السلعة أ بكمية من السلعة ب يعنى أن كمية العمل المبذول في السلعة الأولى تساوى كمية العمل المبذول في الثانية ، يقول في الواقع أن النسب بين أثمان السلع تتحدد بالنسب بين العمل المبذول فيها .

ولكن من الواضح أن العمل ، بالمعنى الجارى ، ليس هو عنصر الإنتاج الوحيد فهناك أيضاً منتجات الطبيعة ، التى يعرفها الاقتصادى الحديث بأنها تشمل كل منحة من الطبيعة لا دخل لعمل الإنسان في وجودها ، وهناك رأس المال (كالآلات والمباني والمواد الأولية) ويعرفه الاقتصادى الحديث بأنه يشمل كل شئ نافع ينتج من تضافر العمل والطبيعة ولا يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية مباشرة بل يستخدم لإنتاج السلع الصالحة لهذا الإشباع المباشر . ولكن ماركس يقصد بالعمل كل جهد إنسانى سواء اتخذ صورة العمل الظاهر ، جسمانياً كان أو ذهنياً ، أو صورة عمل مخزن أو متراكم في شكل آلة أو مبنى أو مادة أولية ، (هذا العمل المتراكم يسمى ماركس أحياناً « العمل الميت ») . أما منتجات الطبيعة فليست لها « قيمة » في نظر ماركس مالم يبدل في اقتنائها عمل .

ولكن حتى بالنسبة لعنصر العمل نفسه كان على ماركس أن يواجه مشكلتين :

الأولى أن سلعة واحدة قد ينتجها مشروعات ، الأول يستخدم أدوات إنتاج متقدمة وعمالا نشطين والآخر يستخدم أدوات إنتاج أقل تقدماً وعمالا أقل نشاطاً ، فأى المشروعات يؤخذ في الاعتبار عند حساب كمية

العمل اللازمة لإنتاج السلعة ومن ثم في تحديد قيمتها التبادلية ؟ يقول ماركس إن العبارة هي بكمية العمل اللازم اجتماعيا ، ويقصد بالعمل اللازم اجتماعيا ، العمل تحت الظروف السائدة أو الغالبة في المجتمع أو بعبارة أخرى ، متوسط كمية العمل في المشروعات المختلفة التي تقوم بإنتاج سلعة معينة في مجتمع معين . فلا عبارة إذن بالمشروع الذي يتبع طريقة في الإنتاج ويشغل عمالا من نوع استثنائي (سواء في تخلفها أو تقدمها) إذا قورن بسائر المشروعات المنتجة لنفس السلعة .

والمشكلة الثانية أن العمل يتفاوت في نوعه ، فهناك العمل الماهر أو المدرب والعمل غير الماهر . ويذهب أن ثمن السلعة التي تحتاج إلى كمية معينة من العمل الماهر لا يمكن أن يتساوى مع ثمن سلعة أخرى تحتاج إلى كمية مساوية من العمل غير الماهر . فما هو المقياس الموحد الذي تقيس به النوعين ؟
أجاب ماركس على هذا السؤال بعبارة غامضة مؤداها أن تقدير كمية معينة من العمل الماهر بما يساويها من العمل غير الماهر « يتم في الواقع بحكم العادة من وراء ظهور المنتجين »^(١) .

وقد انبرى النقاد لنقد موقف ماركس من هذه المشكلة كما انبرى الماركسيون لمحاولة حلها . فقد فسر بعض نقاد ماركس هذه العبارة على أنها تعني أن ماركس كان يقصد أن يأخذ معدل الأجور المدفوعة لكل من نوعي العمل كقياس لتحويل العمل الماهر إلى ما يساويه من العمل غير الماهر وبنوا على ذلك أن ماركس وقع في دائرة مفرغة . إذ أن الأجر ما هو إلا ثمن من الأثمان ، والمقصود من أى نظرية في القيمة أن تحاول تفسير الأثمان فلا يمكن

(1) Capital, vol 1. p. 44.

أن تعتمد في تفسير اختلاف الأثمان ، ولو جزئيا ، على الاختلاف في الأجور .
أو بعبارة أخرى قالوا أن ماركس فسر اختلاف الأثمان باختلاف كميات
العمل ، ولكنه في حسابه لكمية العمل اعتمد على اختلاف الأثمان (الأجور)
وهو نفسه ما يحاول تفسيره .

ولكن ماركس في موضع آخر أشار إلى مخرج من هذه المشكلة في
الحالات التي ترجع فيها مهارة العمل إلى الخبرة المكتسبة من التدريب . ففي
هذه الحالات يحول العمل الماهر إلى ما يساويه من العمل غير الماهر بحساب
كمية العمل اللازمة لتدريبه^(١) .

ولكن تظل المشكلة قائمة في كل حالة تكون فيها المهارة راجعة إلى
غير التدريب (وهي حالة لم يعالجها ماركس) كما لو كانت المهارة موروثة
أو فطرية ، كما في حالة موسيقى عبقرى لا تعود مهارته إلى التدريب بل إلى
مجرد الموهبة . ويقول الأستاذ Meek^(٢) الماركسي أنه حتى لو اعتبرنا هذه
الحالات استثناء لا يخضع لنظرية العمل في القيمة فإنها تكون استثناء غير
هام لا يطمع في عمومية النظرية .

• • •

لنضرب الآن مثالا حسابيا بسيطا يبين ما يعنيه ماركس من أن السلع

(1) Capital, vol. 1, p. 172.

(2) R. Meek : Studies in The Labour Theory of Value,
London, 1958, pp. 172-3.

وانظر حلا آخرى :

P. Sweezy, Theory of Capitalist Development, London,
1949, p. 43.

تبادل حسب كمية العمل المبذول في إنتاجها :

لنفترض أن لدينا سلعتين ١ ، ب . وأن ١ يحتاج لإنتاج الوحدة منها إلى ١٢ ساعة عمل ، كما تحتاج إلى تشغيل آلة معينة وكمية مامن مادة أولية . هذه الآلة والمادة الأولية ما هي إلا نتيجة عمل سابق لنفترض أن كميته ١٠٠٠ ساعة وأنه من نفس نوع العمل الذي ينتج السلعة ١ . ولنفترض أن هذه الآلة والمادة الأولية يمكن أن تستخدم لإنتاج ٢٠٠ وحدة من السلعة ١ وبعد هذا فإنها تستهلك ولا يصبح لها ثمن .

إذن فكأننا كلما استخدمنا هذه الآلة والمادة الأولية لإنتاج وحدة واحدة من السلعة ١ نكون قد أنفقنا ٥ ساعات عمل ($\frac{1}{4}$) إذن فوحدة من السلعة ١ تحتاج إلى ١٧ ساعة عمل (١٢ ساعة من العمل الحى و ٥ ساعات من العمل المتراكم أو الميت) .

كذلك فلنفترض أن السلعة ب يحتاج لإنتاج الوحدة منها إلى $8\frac{1}{4}$ ساعة عمل (٦ ساعات من العمل الحى و $2\frac{1}{4}$ من العمل المتراكم) .

طبقا للجزء الأول من رأس المال يكون معدل التبادل بين ١ ، ب هو $11 = 2ب$.

(ب) نظرية فائض القيمة :

يميز ماركس بين الغرض من التبادل في ظل نظام « الإنتاج السلعي البسيط » وبينه في ظل الإنتاج الرأسمالى .

والإنتاج السلعي البسيط يوجد إذا اختفى الوسيط الرأسمالى وتمت العلاقة بشكل مباشر بين المنتج (العامل) والمستهلك . أما في الإنتاج الرأسمالى

فالعلاقة بين المنتج (العامل) والمستهلك تتم بشكل غير مباشر عن طريق
الرأسمالى الذى يقوم بتمهئة الوسيط بينهما . فى ظل الإنتاج السلعى البسيط
يبيع المنتج سلعته مقابل نقود ، ثم يستخدم النقود فى الحصول على ما يلزمه
من سلع وخدمات . أى يتخذ التبادل الصورة الآتية :

سلعة ١ ← نقود ← سلعة ب .

ويحقق منتج السلعة (وهو فى نفس الوقت مالكاها) منفعة من هذا
التبادل طالما كانت السلعة ب أكثر إشباعا لحاجاته من السلعة ١ . وإلا لكان
أجدر به أن يستهلك هو نفسه السلعة ١ ولا يعرضها للبيع .

أما فى ظل الإنتاج الرأسمالى فرغم أن العامل هو منتج السلعة فإنه
لا يملكها وإنما هو ينتجها لحساب الرأسمالى الذى يملك وسائل الإنتاج
ويملك نتاج العمل . والتبادل فى ظل هذا النظام يتخذ الشكل الآتى :

نقود ← سلعة ← نقود

إذ يبدأ الرأسمالى بكمية من النقود يوظف بها عمالا (أو بتعبير ماركس
يشترى بها قوة عمل) كما يشتري مواد أولية وآلات ويستخدم كلا منها فى
إنتاج سلعة ما يصبح هو مالكاها ويبيعها مقابل نقود .

ويحقق الرأسمالى منفعة من هذا التبادل كلما كانت كمية النقود التى
يحصل عليها فى النهاية أكبر من تلك التى بدأ بها^(١) .

وهنا يتساءل ماركس عن مصدر هذه الزيادة فى كمية النقود ، هذه
الزيادة التى تكون الربح .

(1) Capital, vol. 1, pp. 160-2.

يجيب ماركس على هذا بقوله أن مصدرها هو تلك الحصة التي ينفرد بها العمل وهي في جملة واحدة أن العامل بإمكانه أن ينتج ما هو أكثر قيمة مما يستهلك^(١). ويمكن توضيح ذلك بما يلي :

حينما يوظف الرأسمالي عدداً من العمال فإنه يقوم في الواقع بشراء سلعة لها قيمة كبقية السلع . هذه السلعة هي قوة العمل . أي أن الرأسمالي يشتري من العامل قدرته على أن يعمل عدداً معيناً من الساعات . هذه السلعة تخضع في نظر ماركس لقانون القيمة السابق شرحه ، بمعنى أن قيمتها التبادلية تتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها . ولكن ما هو عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل ؟ إنه عدد الساعات اللازمة لإنتاج تلك المجموعة من السلع الضرورية التي يستهلكها العامل من غذاء وملبس ومسكن . الخ والتي بدونها لا يستطيع العامل أن يستمر في العمل . فكأن ساعات العمل اللازمة لإنتاج هذه المواد الضرورية هي في الواقع ساعات العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل^(٢) .

ثم يشغل الرأسمالي العامل عدداً ما من الساعات وتنتج من ذلك سلعة يبيعها الرأسمالي . هذه السلعة بدورها تخضع لقانون القيمة نفسه ، بمعنى أن قيمتها التبادلية تتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها .

يقول ماركس أن دخل الرأسمالي ما هو إلا الفرق بين قيمة السلع التي أنتجها العامل ، وقيمة السلع التي استهلكها العامل . وأن وجود هذا الفرق ناتج عن أن من خصائص العمل الفريدة أنه يستطيع أن ينتج أكثر مما

(1) ibid, p. 167 & 183.

(2) Capital, vol, 1, p. 193

يستهلك . فلكي يعمل عامل ١٠ ساعات في اليوم مثلاً فإنه يحتاج إلى استهلاك مجموعة من السلع الضرورية التي تحتاج بدورها إلى ما لا يزيد على ٨ أو ٩ ساعات عمل لإنتاجها . من هذا يتبين لنا على الفور لماذا أطلق ماركس على دخل الرأسمالي اسم « فائض القيمة » .

وحصول الرأسمالي على فائض القيمة هذا ، واستثماره به ، وحرمان العامل منه ، هو في نظر ماركس « استغلال » . إذ أن العامل هو خالق كل قيمة والسلع المنتجة ما هي إلا نتيجة العمل ، والعمل وحده . وحصول الرأسمالي على أي جزء من قيمة السلعة ليس له في نظر ماركس ما يبرره ^(١) .

وقد يعترض على الفور بأن الرأسمالي هو مالك رأس المال ، أي مالك الآلات والمواد الأولية وبناء المصنع . . الخ ، وهذه كلها لا بد أن تكون قد ساهمت في زيادة قيمة السلعة المنتجة ، فلماذا لا نعتبر دخل الرأسمالي أو على الأقل جزءاً منه ، ناتجاً عن رأس المال ، ومن ثم يكون من « حق » الرأسمالي؟ يقول ماركس رداً على ذلك أن رأس المال غير منتج . إنه يزيد من إنتاجية العامل ولكنه في حد ذاته لا يزيد من قيمة السلعة . إنه في رأي ماركس لا يخلق « فائض قيمة » بمعنى أنه لا ينقل إلى السلعة المنتجة أكثر من قيمة استهلاكه ^(٢) . فمثلاً إذا تكلفت آلة معينة ١٠٠٠ جنيه وكانت مدة صلاحيتها للتشغيل ١٠ سنوات ، أي أن قيمة استهلاكها في العام ١٠٠ جنيه ، فإنها لا تضيف إلى قيمة السلع التي تساهم في إنتاجها أكثر من ١٠٠ جنيه في العام الواحد . أما العمل فإنه كما رأينا يتميز بقدرته على

(1) Capital, vol. I, p. 193

(٢) المرجع السابق ص ١٩٩ - ٢١١ .

إنتاج ما قيمته أكبر من قيمة استهلاك العامل . صحيح أن استعمال الآلات ورأس المال عموماً مفيد وضروري ولكن قائده في نظر ماركس لا تكمن في أنه يخلق فائض قيمة ، وإنما فقط في أنه يزيد من إنتاجية العمل ومن قدرته على خلق فائض القيمة .

(ح) نظرية القيمة في الجزء الثالث من « رأس المال » :

تابع كارل ماركس شرحه لنظريته في القيمة في الجزء الثالث من رأس المال . هذا الجزء لم يظهر إلا بعد انقضاء فترة طويلة على وفاة ماركس ، وقام إنجلز بالإشراف على إعداده للطبع .

وما جاء في هذا الجزء عن نظرية القيمة ذو أهمية قصوى ، لأن ما جاء في الجزء الأول كان مبنياً على افتراض غير واقعي ، وجاء الجزء الثالث لبحث مصير قانون العمل في القيمة في حالة إسقاط هذا الفرض ولا شك أن ما جاء في الجزء الثالث يضعف قانون العمل في القيمة إلى حد كبير ويضيق من نطاق تطبيقه إلى درجة أن ذهب كثير من نقاد ماركس إلى وجود تناقض بين الجزئين أو إلى تراجع ماركس عن نظريته المشروحة في الجزء الأول .

ولكى تتمكن من عرض ما جد في الجزء الثالث من « رأس المال » يتعين معرفة بعض المصطلحات الماركسية ، مستعينين بالمثال الحسبي الذي سبق أن ضربناه .

بسمي ماركس ما يدفعه الرأسمالي كأجور للعمال رأس المال المتغير

بسبب أن القيمة التي تدفع كأجر للعمل تتغير وتتضخم أثناء عملية الإنتاج نتيجة إنتاجها لفائض القيمة .

كما يسمى ما يدفعه الرأسمالى كـثمن للآلات والمواد الأولية :
رأس المار الثابت ، بسبب أنها لا تضيف إلى قيمة السلعة أكثر من
 قيمتها هي نفسها .

ويطلق ماركس على النسبة : $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال المتغير}}$ اسم معدل الاستغلال

ويطلق على النسبة $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلى « ثابت + متغير »}}$ اسم معدل الربح
 والنسبة $\frac{\text{رأس المال الثابت}}{\text{رأس المال الكلى « ثابت + متغير »}}$

يسمىها ماركس التركيب العضوى لرأس المال .

قلنا فى مثالنا الحسابى السابق أن السلعة تحتاج إلى ١٢ ساعة عمل حتى
 و ٥ ساعات عمل ميت ، وأن السلعة ب تحتاج إلى ٦ ساعات عمل حتى و ٢
 ساعة عمل ميت .

لنفرض الآن أنه لكى يشتغل العامل فى إنتاج أى السلعتين ١٢ ساعة
 فإنه يحتاج إلى استهلاك مواد غذائية ومسكن وملبس يحتاج بدورها إلى ١٠
 ساعات عمل لإنتاجها . إذن فالرأسمالى إذا دفع للعامل أجراً يساوى ١٠
 ساعات عمل فإنه يحصل منه على عمل قدره ١٢ ساعة . الفرق (ساعتان)
 هو فائض القيمة . إذن فى مثالنا السابق نجد القيم الآتية (وكلها مقاسة بعدد
 ساعات العمل) :

السلعة ب

٥

١

السلعة أ

١٠

٢

رأس المال المتغير (لأجر)

فائض القيمة

رأس المال الثابت	٥	$2\frac{1}{3}$
رأس المال الكلى	١٥	$7\frac{1}{3}$
قيمة السلعة	١٧	$8\frac{1}{3}$
معدل الاستغلال	$\frac{2}{30}$	$\frac{1}{5}$
معدل الربح	$\frac{2}{10}$	$\frac{1}{7\frac{1}{3}}$
التركيب العضوى لرأس المال	$\frac{5}{10}$	$\frac{2\frac{1}{3}}{7\frac{1}{3}}$

يقول ماركس فى الجزء الأول من رأس المال ، كما رأينا أن معدل التبادل بين السلعتين ١ ، ب يكون بنسبة كمية العمل المبذول فى كل منهما ، أى أن $١١ = ٢ ب$.

على أنه يجب أن نلاحظ أن التركيب العضوى لرأس المال فى ١ مساو له فى ب (لم) . وتساوى التركيب العضوى لرأس المال هو ما يفترضه ماركس فى تحليله الوارد فى الجزء الأول .

وفى الجزء الثالث يحاول ماركس أن يجيب على السؤال : ماذا يحدث لو اختلف التركيب العضوى لرأس المال فى إنتاج سلعتين ، هل يظل التبادل بينهما خاضعا لنفس المبدأ ، وهو أن يتبادلا بنسبة كمية العمل المبذول فى كل منهما ؟

لنضرب مثالا آخر ، ولنفرض أنه فى إنتاج السلعتين ج ، د :

السلعة ج	السلعة د	
١٠	٥	رأس المال المتغير
١	$\frac{1}{3}$	فائض القيمة

٥	٥	رأس المال الثابت
١٠	١٥	رأس المال الكلى
$١٠ \frac{1}{4}$	١٦	قيمة السلعة
$\frac{1}{10} = \frac{1}{5}$	$\frac{1}{10}$	معدل الاستغلال
$\frac{1}{20} = \frac{1}{10}$	$\frac{1}{10}$	معدل الربح
$\frac{1}{4} = \frac{1}{10}$	$\frac{1}{10} = \frac{1}{5}$	التركيب العضوى لرأس المال

فى هذا المثال نجد معدل الاستغلال فى السلعتين متساويا ولكن التركيب العضوى لرأس المال مختلفا ، وقد ترتب على هذا أن أصبح معدل الربح مختلفا فى السلعتين .

لو طبقنا نظرية العمل فى القيمة كما وردت فى الجزء الأول لقلنا أنه حيث أن قيمة السلعة ح بالنسبة إلى السلعة د هى ١٦ : $١٠ \frac{1}{4}$ تعين أن يكون معدل التبادل بينهما هو : ١٦ د = ١٠,٥ ح أو ١ ح = ١,٥٢ د على أن هذا لا يمكن تصور استمراره ، حتى ولو تحقق لفترة ما ، بسبب اختلاف معدل الربح . ذلك أن ارتفاع معدل الربح فى ح عنه فى د لابد أن يدفع المشروعات التى تنتج د فى التحول منها إلى ح ، ويستمر هذا التحول (طالما أن ماركس يفترض المافسة الكاملة ^(١)) حتى يتساوى معدل الربح فى السلعتين ولكن متى وصلنا إلى هذه النقطة يكون إنتاج ح قد زاد وانخفض إنتاج د الأمر الذى لابد أن ينعكس فى ثمن كل منهما . ومن ثم لابد أن يحيد معدل التبادل فى النهاية عن هذا الذى يفترضه مبدأ العمل فى القيمة .

(1) Capital, vol. III, Kerr Edition, p. 209.

وانظر مناقشة ماركس لتأثير حالة الاحتكار على قانون القيمة و المرجع السابق، ص ١٠٠٣ .

مؤدى كل ماسبق هو أن مبدأ العمل فى القيمة (أى أن معدل التبادل بين السلع يتحدد بنسبة ما تتضمنه السلع من عمل) لا يمكن أن ينطبق فى حالة ما إذا كان التركيب العضوى لرأس المال مختلفا فى سلعة عنه فى الأخرى ، وهى بطبيعة الأمر الحالة الأكثر عمومية وشمولا . فنسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال الكلى فى إنتاج الكهرباء أكبر بكثير منها فى إنتاج سلعة كالأحذية أو المنسوجات ، ولا يمكن أن تقبل نظرية فى تفسير الثمن إذا كانت تقوم على افتراض تساوى التركيب العضوى لرأس المال فى جميع السلع .

وإقرار ماركس فى الجزء الثالث من رأس المال بأن معدل التبادل الذى يفرضه قانون العمل فى القيمة سيتغير تحت ضغط ميل معدل الربح إلى التساوى معناه إقرار ماركس بأن العمل ليس هو العنصر الوحيد الذى يحدد الثمن بل العمل ومعدل الربح هذا التعديل فى نظرية القيمة يجعلها فى الواقع ليست نظرية عمل فى القيمة A Labour Theory of Value ، بل نظرية تفسر الثمن بنفقة الإنتاج Cost of production أى بكية العمل ومعدل الربح معاً . وهو نفس التغيير الذى أجراه ريكاردو على نظريته فى القيمة ، إذ بدأ بتفسير الثمن بالعمل وحده وانتهى بتفسيره بنفقة الإنتاج ، هذا التغيير الذى يرى فيه البعض مجرد مرحلة لاحقة من مراحل عرض ريكاردو لنظريته ويرى فيه آخرون عدولا من ريكاردو عن رأيه (١) .

ولكن ماركس لا يقبل أن يسمى هذا عدولا عن نظرية العمل فى القيمة كما جاءت فى الجزء الأول ، بل يرى أن التغيير الذى يحدثه الجزء الثالث هو

(1) See Schumpeter, J: A History of Economic Analysis, London, 1955, p. 594.

فقط أن يصبح من الضروري بدلا من أن تقول أن معدل التبادل يتساوى مع النسبة بين كميات العمل اللازمة للإنتاج ، أن تقول أن كمية العمل اللازمة تتحكم في regulates أثمان السلع . ولكن ما الذى يجعل ماركس يقول أنه ، حتى مع اختلاف السلع في التركيب العضوى لرأس المال ، ستظل كميات العمل اللازمة لإنتاج السلع تتحكم في أثمانها ؟ يقول ماركس أن هذا «التحكم» يظهر فيما يأتى :

أولا : أن ثمن السلعة لا بد أن يتغير بتغير كمية العمل اللازمة لإنتاجها .

وثانيا : أن قانون العمل في القيمة ينطبق إنطباقا تاما في ظل الإنتاج السلعى البسيط . أى أنه في مرحلة الإنتاج السابقة على الرأسمالية ، حيث كان العامل هو نفسه صاحب وسائل الإنتاج ، كان معدل التبادل بين السلع يتساوى مع نسبة كميات العمل اللازمة للإنتاج . فقد رأينا أن الذى يمنع من انطباق القانون هو أن اختلاف معدل الربح يؤدي إلى تحول المنتجين من إنتاج السلعة ذات معدل الربح المنخفض إلى تلك التى تدر معدل ربح أعلى . ولكن هذا التحول من جانب المنتجين سعيا وراء أقصى ربح هو من خصائص نظام الإنتاج الرأسمالى وحده^(١) .

وثالثا : صحيح أن الأثمان في نظام الإنتاج الرأسمالى تتوقف ، لا على كمية العمل وحدها ولكن على معدل الربح أيضا ، ولكن ما هو معدل الربح ؟

(1) See Hilferding in : Karl Marx and the Close of his System, Sweezy's edition, pp. 166-8.

وهذا المجلد يحوى النقد المشهور الذى وجهه Bohm-Bawerk لنظرية ماركس في القيمة ، والذى سنشير إليه فيما بعد ، ورد Hilferding عليه ، وقام P. Sweezy بنشرهما معاً في مجلد واحد .

أليس هو $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلي}}$ ؟ ولكن أليست كمية العمل هي التي تحدد فائض القيمة ؟ إذا فكمية العمل تتحكم في النهاية في أثمان السلع عن طريق مباشر ، وعن طريق غير مباشر بتحديد لها لفائض القيمة ومن ثم لمعدل الربح .^(١)

رابعاً : في مثالنا الأخير ، رأينا أن قيمة السلعة c (أي كمية العمل اللازمة لإنتاجها) $= ١٦$ وقيمة السلعة $d = ١٠,٥$. وقلنا أنه بالنظر إلى اختلاف التركيب العضوي لرأس المال في السلعتين ، ومن ثم اختلاف معدل الربح ، فإن معدل التبادل لن يكون هو $a = ١,٥٢$.

فمعدل الربح في السلعة c هو $\frac{١}{٣}$ ومعدل الربح في السلعة d هو $\frac{١}{٣}$. ومن ثم يتحول بعض المنتجين من إنتاج السلعة d إلى c فيميل ثمن c إلى الانخفاض (ويميل معدل الربح فيها بالتالي إلى الانخفاض أيضاً) ويميل ثمن d إلى الارتفاع (ويميل معدل الربح فيها إلى الارتفاع أيضاً) ويستمر هذا التحول حتى يتساوى معدل الربح في السلعتين ويستقر عند معدل ما بين $\frac{١}{٣}$ و $\frac{١}{٣}$ ، وليكن هذا المعدل هو $\frac{١}{١٦,٢}$ مثلاً^(٢) . إن ثمن السلعة c في هذه الحالة سيصبح هو :

رأس المال المتغير (١٠) + رأس المال الثابت (٥) + معدل الربح $(١٠ \times \frac{١}{١٦,٢}) = ١٥ \frac{١}{١٦,٢}$ وسيصبح ثمن السلعة d هو :

(1) Capital, vol. III, Kerr Edition, pp. 211-2.

(٢) اخترنا هذه القيمة بالذات لأن ماركس يفترض أن معدل الربح الذي سيسود جميع السلع هو متوسط معدل الربح فيها جميعاً أي $\frac{\text{مجموع فائض القيمة}}{\text{مجموع رأس المال}}$ ، وقيمة هذا الكسر في مثالنا هي ،

$$\frac{١}{١٦,٢} = \frac{١,٥}{٢٥}$$

رأس المال المتغير (٥) + رأس المال الثابت (٥) + معدل الربح
 $(10 \times \frac{1}{16}) = 10$ ومن ثم يكون مجموع ثمنى السلعتين هو ٣٦,٥
 ولكن هذا المجموع لثنى السلعتين يساوى مجموع قيمتهما طبقاً لتعريف
 ماركس للقيمة (١٦ + ١٠,٥) .

يستخلص ماركس من هذا إنه وإن كان ثمن كل سلعة لن يساوى
 قيمتها (أى لن يساوى كمية العمل اللازم لإنتاجها) فإن مجموع أثمان السلع
يساوى مجموع قيمها .^(١)

* * *

فيما تقدم عرض مبسط لنظرية ماركس فى القيمة وفائض القيمة ، ولكنه
 يعطى ، فيما نعتقد ، صورة كافية للحالة التى ترك عليها ماركس نظريته
 فى القيمة والاستغلال .

بدأ ماركس نظريته فى القيمة على أساس أن أثمان السلع تتحدد بالفعل
 طبقاً لما يحتاجه إنتاجها من عمل . ولكنه انتهى فى الجزء الثالث إلى القول
 بأن هذا القانون لا يصح إذا اختلفت السلع فى التركيب العضوى لرأس المال .
 ومع هذا فهو لا يزال يرى للقانون أهميته فى تفسير الأثمان ، أو كما يسميها
 ماركس « أثمان الإنتاج Prices of Production » على النحو الذى
 بينه ماركس فى النقاط الأربع التى لخصناها .

وسنترك نظرية ماركس فى القيمة الآن ، تاركين الكلمة الأخيرة له ،
 كما فعلنا بالنسبة لفلسفته ولما ديتة التاريخية ، مرجئين تعليقنا على أفكاره حتى
 ننتهى من عرض إضافات لينين إلى الاشتراكية الماركسية .

(١) Capital. vol. III. p. 188.

المبحث الرابع

إضافات لينين إلى الماركسية

لينين (١٧٨٠ - ١٩٢٤) مفكر وقائد ثورة . وهو كمفكر أقل أهمية منه كزعيم ثورة ناجحة ، اجتاز روسيا ماظهر أنه أهم مرحلة في تاريخها ووضع لها أسس النظام الاشتراكي .

وأفكار لينين على كثرتها ، هي في الأساس ترداد لأفكار ماركس وإنجلز . وهو القائل بأن الماركسية كقطعة من الصلب لا تستطيع أن تستبدل بحزء منها جزءا آخر ، وهو القائل بأن ماركس وإنجلز هما من الصنف النادر ، والنادر جدا من الكتاب الذين تجد لكل جملة مما كتبوا محتوى عميقا للغاية .

ومع أن لينين هو في الأساس تلميذ مخلص لماركس وإنجلز ، فإن دراسة كتاباته بعد دراسة ماركس وإنجلز ضرورية للأسباب الثلاثة الآتية ، على الأقل :

الأول : أنه أضاف نظرية الاستعمار إلى النظريات الماركسية ، أي أنه استخدم تحليل ماركس المادي في تفسير ظاهرة الاستعمار .

والثاني : أنه وسع ووضع نظريتهما في ديكتاتورية البروليتاريا ، كما أنه وسع ووضع عبارات ماركس القليلة في التمييز بين مرحلتى الاشتراكية والشيوعية .

والثالث : أن له آراء في « تكتيكات » الثورة Tactics ، عرضها أساسا في كتابه What is to be Done (١٩٠٢) وهي آراؤه فيما

يجب أن يتبع من الوسائل (لا المبادئ) لكفالة تحقيق الثورة ونجاحها .
لهذا نجد ستالين يعرف اللينينية بأنها « ماركسية عصر الاستعمار
وثورة البروليتاريا ، أو بعبارة أدق هي نظرية وتكتيكات ديكتاتورية
البروليتاريا » .

وفيما يلي نعرض بإيجاز هذه الجوانب الثلاثة من أفكار لينين :
على التوالي :

أولا : نظرية الاستعمار ^(١) :

كانت إحدى تنبؤات ماركس هي أن تميل المشروعات الرأسمالية الصناعية
إلى التركيز في مشروعات ضخمة قليلة العدد على حساب المشروعات الصغيرة .
التي لا تستطيع منافسة المشروعات الكبيرة في استخدام الآلات الأكثر
كفاءة ، ومن ثم فإن المشروعات الصغيرة تتجه نحو الانقراض . جاء لينين
فأشار إلى أن هذا الاتجاه نحو التركيز يؤدي بالتدريج إلى ارتباط وثيق بين
الرأسمالية الصناعية والرأسمالية المالية المتمثلة أساسا في البنوك ، وخضوع
الرأسمالية الصناعية للرأسمالية المالية ، إذ أن هذه الأخيرة وحدها هي القادرة
على تمويل المشروعات الكبيرة ^(٢) . على أن تضخم حجم المشروعات الصناعية
والمالية يجعلها في حاجة إلى أسواق جديدة لتصريف منتجاتها ورؤوس أموالها
المتزايدة من ناحية ، كما تجعلها في حاجة إلى البحث عن مصادر جديدة للمواد
الأولية الرخيصة والأيدى العاملة الرخيصة التي تعجز الأسواق الداخلية عن

(١) أهم مرجع في هذا الموضوع كتاب لينين « الإستعمار أعلى مراحل الرأسمالية »

(2) Lenin = Imperialism the Highest Stage of Capitalism,

Little Lenin Library, London, p. 44.

مدها بهما . لذلك يؤدي دافع الحصول على أقصى ربح بالرأسمالية إلى تحقيق هذين الغرضين خارج حدودها الوطنية ولو أدى هذا إلى قهر شعوب أخرى ، أو إلى الحرب .

فالحرب في نظر لينين ما هي إلا تنافس الرأسمالية في عدة دول على أسواق العالم الخارجي . وتستعين الرأسمالية ، ممثلة في حكومات دولها ، بالدعوة الوطنية وإثارة حماس شعوبها من أجل الحرب ، وتصوير القضية على أنها قضية الشعب بأسره مع أنها قضية تحقيق أقصى ربح للرأسماليين .

ويرتب لينين على هذا النتائج الثلاثة الآتية :

الأول : أن القضاء على الحرب غير ممكن إلا بالقضاء على سببها الرئيسي وهو النظام الرأسمالي نفسه .

والثانية : هي ضرورة تضامن واتحاد الطبقات العاملة في الدول المختلفة . لقد نادى ماركس وإنجلز عمال العالم من قبل بأن يتحدوا ، ولكن ها هو ذا لينين يقدم لهم مبررا جديدا للتضامن وهو أن العدو ، وهو الرأسمالية ، لم يعد أثره الآن قاصرا على الدولة التي تقوم فيها بل يمتد ليشمل أيضا الدول الخاضعة للاستعمار . وامتداد العدو في عدة جهات يحتم ضربه في هذه الجهات كلها .

والثالثة : أن الطبقة العاملة في الدول الرأسمالية المتقدمة استفادت من الاستعمار ، إذ تنازلت الرأسمالية لهم عن بعض الحقوق لكسب تأييدهم في المعركة الخاصة بهم ، من ناحية ، ولزيادة قدرة الرأسماليين على دفع أجور أعلى ، من ناحية أخرى ، لزيادة أرباحها نتيجة للاستعمار . وقد أدى ذلك إلى إضعاف الحركة العمالية داخليا ودوليا . فتحقيق العمال لبعض المكاسب

في الدول المتقدمة أضعف من ثورتهم (كما سبق أن أشار إنجلز) كما أنه أضعف من مصلحتهم في التضامن مع عمال الدول الأخرى ، سواء أكانت دولا خاضعة للاستعمار أو دولا استعمارية أخرى .

ثانياً : ديكتاتورية البروليتاريا :

كانت نظرة ماركس إلى الدولة تنحصر في أنها وسيلة طبقة لقمع طبقة أخرى . فما وجود القانون في نظر ماركس أو البوليس أو الجيش أو وسائل القمع المختلفة إلا لحماية الطبقة المسيطرة من عدوان الطبقات الأخرى على امتيازاتها . ومن ثم فإن ماركس لم يكن مثلاً ليقبل بأية حال نظرة « لوى بلان » إلى الدولة على أنها محايدة بين الطبقات ، كذلك فإن ماركس يقول إن مجتمعا لا طبقات فيه لا توجد فيه حاجة إلى قيام الدولة أو الحكومة .

ورتب ماركس على ذلك أنه متى تمكنت الاشتراكية من إلغاء الطبقات وجعلت من أفراد المجتمع جميعاً عمالاً ، فالدولة وكافة وسائل القمع لابد أن تذوى وتنقرض . على أن ماركس أشار إلى أن الانتقال من الدولة الرأسمالية الطبقية إلى مجتمع بلا طبقات وبلا دولة لا يتم مباشرة بل يتم عن طريق المرور بمرحلة انتقالية سماها ماركس مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا . والبروليتاريا في نظر ماركس تتكون من كل من كان مصدر رزقه الوحيد هو قوة عمله .

هذه المرحلة الانتقالية تتميز من الناحية السياسية بأنها مرحلة لا تزول فيها الطبقة تماماً ، ومن ثم فإن الدولة فيها لا تزول ، وتتميز من الناحية الاقتصادية بأن توزيع الناتج القومي فيها يتم حسب العمل . هذه المرحلة سماها ماركس بالمرحلة الأولى من الشيوعية تمييزاً لها عن مرحلة أعلى ، وفيها ينعدم

التمايز الطبقي كلية وتنقرض الدولة ويتم توزيع الناتج بين الأفراد حسب الحاجة^(١) .

على أن إشارات ماركس وانجلز إلى مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا قليلة وغير مفصلة ، وكان أحد ما اضطلع به لينين هو تفصيل وتوضيح ما أجمله ماركس عنها .

يعتبر لينين أن ديكتاتورية البروليتاريا هي عصب الأفكار الماركسية ، ويقول إن من يؤمن فقط بفكرة الصراع الطبقي ، لم يصبح ماركسيا بعد ، وأن الماركسي هو الذي يوسع تطبيق فكرة الصراع الطبقي لتشمل فكرة ديكتاتورية البروليتاريا .

يميز لينين بين الثورة البورجوازية ، ويضرب مثلا لها بثورة فبراير سنة ١٩١٧ (في روسيا) وثورة البروليتاريا (ويضرب مثلا لها بثورة نوفمبر من نفس السنة والتي أتت بالبلشفيك إلى الحكم وعلى رأسهم لينين نفسه) . فالأولى هدفها إحلال حكم طبقة محل حكم طبقة أخرى ، أما ثورة البروليتاريا فهدفها إلغاء التقسيم الطبقي من أساسه ومن ثم فهي ، بعكس الأولى ، لا تنتهي بمجرد الاستيلاء على الحكم .

على أن إلغاء الطبقات لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة ، ومن ثم تعين المرور بمرحلة انتقالية هي مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا .

هذه الديكتاتورية موجهة ضد البورجوارية والغرض منها تصفيتها والقضاء على مقاومتها .

(1) See Marx.. Critique of the Gotha Programme, published pp. 23-4.

ويقول لينين أن البورجوازية تظل لفترة ما أقوى من البروليتاريا رغم استيلاء الأخيرة على الحكم . وذلك لأسباب ثلاثة :

١ - ارتباط البورجوازية المحلية بالرأسمالية الأجنبية واستمدادها للعون منها من أجل محاولة تحطيم دولة البروليتاريا .

٢ - أن البورجوازية طبعت المجتمع ساداتها وتقاليدها وأخلاقياتها وهذه كلها ليس من السهل تغييرها في وقت قصير .

٣ - أن للبورجوازية مزايا في التعليم والثقافة والكفاءة استمدتها من امتيازاتها الطبقية المنهارة .

ويقول لينين أنه على الرغم من أن الهدف النهائي من ديكتاتورية البروليتاريا هو إلغاء التمييز الطبقي ، فإن هذه المرحلة تشبه ديكتاتورية البورجوازية في أنها هي الأخرى ديكتاتورية طبقة ضد أخرى . ولكن لا يرى لينين في هذا ما يشينها ، إذ أنها ديكتاتورية العمال ، فهي ديكتاتورية الأغلبية ضد الأقلية ، بينما الديكتاتوريات السابقة كلها كانت لصالح الأقلية ضد الأغلبية . على أنها ديكتاتورية بكل معنى الكلمة ، ولا يحددها أى قانون ولا تتورع عن إتباع أقصى أساليب العنف . ويخاطب لينين البورجوازية قائلا : « إذا حاولتم أيها المستغلون أن تقاوموا ثورة البروليتاريا فسندمكم بغير رحمة ، سنسلبكم حقوقكم ، بل وأكثر من هذا ونمنع عنكم الخبز ، ففي جمهوريتنا ليس للمستغلين حق ، سيحرمون من الماء والنار ، فنحن اشتراكيون جادون لا هازلون ... »^(١)

هذه المرحلة إن كان ما يميزها سياسيا هو ديكتاتورية البروليتاريا ،

(1) Lenin, The Proletarian Revolution and the Renegade Kautsky.
(Little Lenin Library) p. 34.

فما يميزها إقتصاديا هو أن التوزيع فيها يتم حسب العمل ، وهي المرحلة التي يسميها لينين مرحلة الاشتراكية تميزها لها عن مرحلة الشيوعية ، وفيها ، كما قال ماركس من قبل ، تفترض الدولة ويتم التوزيع فيها حسب الحاجة . ويفترض لينين أن في مرحلة الشيوعية هذه سيعمل الناس لمصلحة المجتمع ككل بغض النظر عما يعود عليهم من جزاء ، وأن العمل بدون انتظار الجزاء سيكون على حد تعبير لينين « عادة اجتماعية » . كما أن الإنتاج سيصل إلى مستوى يمكنه أن يشبع فيه حاجات الناس جميعاً . كما يزول في هذه المرحلة التمييز بين العمل اليدوي والعمل الذهني ، ويزول تقسيم العمل ، بحيث يكون الشخص قادراً على مراوالة أعمال مختلفة ، ذهنية ويدوية ، ويزاولها بالفعل^(١) .

ثالثاً : في السياسة العملية :

سنضرب هنا مثالا لسياسة لينين العملية (tactics) يتعلق بقبوله للحلول الوسط compromises متى دعت إليها الضرورة . ولينين يقول إن الشيوعي الذي يرفض أن يساوم سياسياً ويقبل الحلول الوسط في بعض الأحوال إنما يدل على سذاجته . وتطبيقاً لذلك يدعو لينين الشيوعيين إلى التعاون مثلاً حتى مع النقابات العمالية التي تنحرف عن هدف الثورة وتشغل بمطالب اقتصادية جزئية لتحسين حالها ، ولا يجد مانعاً من الاشتراك في الانتخابات البرلمانية برغم سيطرة البوجوازية على البرلمان ، أو من التحالف مع الأحزاب الأقل ثورية ، إذ كان في هذه المسالك مصلحة للحركة الشيوعية في المدى البعيد^(٢) .

(1) Lenin, The State and the Revolution, Little Lenin Library. pp. 63-74.

(2) Lenin, Left Wing Communism, L.L.L., p. 52.

What is to be done.

واقظر مثلاً آخر في موقفه من الدين في :

المبحث الخامس

تقييم الماركسية

تمهيد :

إن موقفنا من الأفكار الماركسية صادر في الأساس عن رفض موقفين :
الأول هو ذلك الذي ينظر إليها على أنها مجموعة مترابطة من الأخطاء
والتناقضات والضلالات ، والآخر هو ذلك الذي يحجم عن نقد أى جزء
من أجزائها وبصدر عن الاعتقاد بأن ماركس لم يخطئ أبداً ، سواء عبر عن
هذا الاعتقاد صراحة أو ضمناً .

ولعلنا نجحنا إلى حد ما في عرضنا للماركسية أن نوحى للطالب ، ولو بشكل
غير مباشر ، بخطئ كل من الموقفين . فالماركسية ، بغیر شك ، ليست مجموعة
من السمخافات أو التناقضات ، كما توحى بذلك كثير من الكتابات غير المسئولة
في بلادنا وخارجها . كما أن ماركس ، بغیر شك أيضاً ، وقع في مجموعة هامة
من الأخطاء ، لا في التفاصيل فقط ، بل في بعض أفكاره الأساسية أيضاً .

واعتمادنا هو أن كلا من الموقفين المرفوضين يشتركان في صدورهما من
نقطة مشتركة نجدها حقاً في غاية الغرابة : هو أن كليهما يتناولان أفكار
ماركس وإنجاز تناولا مختلف عن تناولها لأفكار أى كاتب آخر سابق
أو لاحق . فصاحب أى من الموقفين قد يتخذ موقفاً علمياً هادئاً وهو يناقش
أفكار سان سيمون أو أوين أو لوى بلان ، ولكن ما أن تبدأ مناقشة
ماركس حتى تغلي الصدور ويتبادل الإثنان كلاماً أقرب إلى السباب منه
إلى المناقشة .

ونقطة البداية الحقاء هذه تجر الكاتب المعارض للماركسية إلى أن يغفر
لفكر مثل أوين أو فورييه مالا يغفره لماركس ، كما تجر الكاتب الماركسي
إلى معاملة النصوص الماركسية كما لو كانت نصوصاً دينية ، يدور حولها محاولاً
تفسيرها تفسيراً يعطيها المعنى الصحيح ولو كان النص غاية في الغموض أو كان
ظاهراً يخالف مخالفة صريحة المعنى المعطى له .

وكأنني بالكاتب المتحامل على الماركسية يحاول حده إحصاء الأخطاء
التي وقع فيها ماركس ، حتى إذا فشل في واحدة أصاب في الأخرى ،
آملاً أن ينتهي ولو إلى خطأ واحد متى ثبت صوابه انضح أن « ماركس
يمكن أن يخطئ » . وزميله المتعصب للماركسية لا يختلف عنه كثيراً فهو
يخشى أن يؤدي اعترافه بخطئ واحد لماركس ، مهما كان هيناً ، أن يتضح أن
« ماركس يمكن أن يخطئ » . وكأن الخلاف قد أصبح مداره الإجابة على
هذا السؤال التافه ، « هل يمكن أو لا يمكن أن يخطئ ماركس ؟ » في
حين أن هذا السؤال لو كان محله أي كاتب آخر غير ماركس ، لما أثار من
كل منهما إلا الضحك .

والسبب الأساسي الذي أدى إلى انتشار كل من الموقفين يرجع إلى
طبيعة الفكر الماركسي ذاته ، من حيث أنه « لا يستهدف تفسير العالم بقدر ما
يستهدف تغييره » . فارتباط الماركسية بالحركات العمالية والاشتراكية والثورة
الروسية أضعفت إلى غير حد الصبغة الأكاديمية لمناقشة الفكر الماركسي ،
وحولها من الجدل العلمي إلى المعركة السياسية . وإذا كان التسليم بالخطأ في
جانب ما هو من طبيعة الجدل العلمي فإن هذا التسليم هو في ميدان السياسة
هزيمة خطيرة .

ولعل هذا هو ما يفسر لنا مثلاً كيف أن أفضل تقييمات الفكر الماركسي من حيث أصالتها وعلميتها ، هو ما كتب قبل الثورة الروسية ، عند ما كان « رأس المال » ما زال كتاباً يقرأ ويدرس كبقية الكتب ، وليس كتاباً يطبع إما للتقديس أو المصادرة^(١) .

نقطة بدايتنا إذن هي أن ماركس أخطأ وأصاب ، في الجوهرى وغير الجوهرى ، شأنه في هذا شأن غيره من مفكرى الاشتراكية . على أنه ما من مفكر خدم الفكر الاشتراكي مثل ما خدمه ماركس وإنجلز ، إن الاشتراكيين قبل ماركس كانوا على درجة كبيرة من ضحالة الفكر والوهم ، والفكر الاشتراكي بعد ماركس لم يضيف إليه بمقدار ما استفاد منه .

ونع هذا فنحن لا نذهب إلى حد اعتبار الماركسية مرادفة أو شبه مرادفة للاشتراكية . ونحن نصدر في ذلك لا عن اعتقادنا بقصور الاشتراكية الماركسية عن الدفاع عن الاشتراكية وتبريرها بقدر اعتقادنا أن الماركسية وقعت في الخطأ في بعض ما ناقشته من مسائل لا تدخل في نظرنا في صميم الاشتراكية . بعبارة أخرى إن في الماركسية من الأفكار ما يتعين طرحه دون أن يكون هناك أى مساس بالاشتراكية ، كما أنها تحتاج إلى تطوير في مسائل أخرى هامة .

والاعتراض الذى يثيره الماركسى على الفور هو أن أفكار ماركس الأساسية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطاً جذرياً وعضوياً ، وبعضها مترتب على

(١) مثال ذلك كتاب الأستاذ Bohm-Bawerk في نقد نظرية القيمة الماركسية ، والذى سنشير إليه فيما بعد ، والصادر في نهاية القرن الماضى ، وكتاب الأستاذ Seligman في تقييم التفسير المادى للتاريخ ، والذى أشرنا إليه فيما سبق والصادر سنة ١٩٠٢ .

بعض ، وأنه لا يمكن رفض جزء أساسي وقبول جزء أساسي آخر . وكثير من نقاد الماركسية يصدرّون في الحقيقة عن موقف مشابه ، فكثير منهم يسلمون بهذا الارتباط العضوي بين الأجزاء الأساسية للماركسية ويخشون من الوقوع في خطأ قبول جزء أساسي من أفكار ماركس خوفاً من أن يضطروا إلى قبول بقية الأجزاء .

هذا الاعتراض نحن نرفضه أيضاً . فكثير مما قد يبدو ارتباطاً وثيقاً أو مما قد يبدو كعلاقة بين مقدمة ونتيجة ، هو في نظرنا ارتباط سطحي هش للغاية ، كما سنحاول أن نبين .

نحن نرفض إذاً ، من الأساس ، تلك النظرة التي تعتبر الماركسية كلاً لا يتجزأ إما أن تقبل كلها أو ترفض كلها . هذه النظرة في اعتقادنا مسئولة أولاً عن تجميد الفكر الماركسي وبطء تطوره ، إذ أن هذا الموقف جعل الأجزاء الصحيحة تحمي الأجزاء الخاطئة بلا مبرر . وهذه النظرة مسئولة ثانياً ، ولو جزئياً ، عن اندفاع وتهور نقاد الماركسية ومبالغتهم في الهجوم عليها .

إننا نعتقد أن الربط بين أجزاء الفكر الماركسي كثيراً ما كان سببه سياسياً أكثر منه فكرياً ، وأكثر منه علاقة بين مقدمة ونتيجة ، وفي بعض الأحوال نتيجة تصور خاطئ لعلاقة الفلسفة بالعلوم ، ونتيجة إقحام لا مبرر له للفلسفة على العلوم ، وبالذات على العلوم الاجتماعية .

١ — المادية التاريخية والمادية الفلسفية :

لقد كان للمادية التاريخية بتأكيدها على أهمية العامل الاقتصادي في سير التاريخ فضل لا يمكن جنته على دراسة التاريخ والمجتمع . هذا الفضل يدل عليه

ليس فقط ما يشبه الإجماع بين المؤرخين وعلماء الاجتماع عليه ، وإنما يدل عليه أيضاً ظهور أثره في الدراسات التاريخية والاجتماعية التي يقوم بها الكتاب الاشتراكيون وغير الاشتراكيين على السواء . وللمادية التاريخية فضل لا يمكن جحده أيضاً في تقليلها من شأن دور الفرد في سير التاريخ وتوجيه عناية الدراسين إلى الظروف الموضوعية بدلا من الانبهار بأعمال العظماء العابرة .

لا يمكن إذا إنكار القيمة العلمية الكبرى للمادية التاريخية وفضلها على تطور العلوم الاجتماعية ، بتحريرها لهذه العلوم من تفسير التاريخ والمجتمع بتفسيرات غيبية أو فردية ، وتحريرها من التنصل من تقديم تفسيرات إطلاقاً . على أننا نلاحظ أنه في كثير من الكتابات الماركسية اللاحقة لكتابات ماركس وإنجلز في التاريخ والاجتماع ، تحولت المادية التاريخية إلى قيد على الدراسة العلمية بدلا من أن تكون خادماً لها . لقد ترك ماركس وإنجلز المادية التاريخية في صورة غاية في العمومية وفي حاجة إلى الكثير من التحديدات والتوضيحات . لقد علمنا ماركس وإنجلز أن الظروف الاقتصادية عامل جوهري في التأثير على تطور التاريخ وعلى مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والفكرية . ولكن من المؤكد أنهما قصدا ، وبحق ، أن يعطيا للعامل الاقتصادي أهمية أكبر مما نوحى به عبارة « أن العامل الاقتصادي عامل جوهري » . ومن ناحية أخرى فإنه من المؤكد أنهما لم يقصدا القول بأنه هو العامل الوحيد في تفسير التاريخ . وذلك لسخافة هذا الرأي من ناحية ولاإنكار إنجلز له صراحة من ناحية أخرى .

على أن هناك بين القول بأن العامل الاقتصادي عامل جوهري وبين

القول بأنه العامل الوحيد مسافة شاسعة تركنا ماركس وإنجلز فيها بغير كثير من المساعدة . والمفروض أن السبيل إلى درجة أكبر من التحديد هي فقط مزيد من الدراسة التاريخية المتخصصة لمراحل وفترات تاريخية محددة غير محكومة سلفاً بمبادئ عامة ونظرية . والمفروض أن تتجه هذه الدراسات التاريخية المتخصصة إلى إغناء نظرية المادية التاريخية وتوضيحها وزيادة حظها من الدقة والتحديد لا أن تتخذ كمجرد ميدان لإثبات صحة المادية التاريخية كما جاءت على لسان ماركس وإنجلز . وكأن الهدف من الدراسة هو إعلان الولاء لصاحبي النظرية وليس تطوير النظرية نفسها .^(١)

(١) أظفر نقد سارتر لكتابات الماركسيين في التاريخ من نفس هذه الزاوية في Sartre, J. P. : The Problem of Method, translated by H. E. Barnes, London, 1963.

حيث يقول مثلاً :

إن ماركسيي اليوم يتصرفون وكأن الماركسية لم توجد بعد ، وكأن كلامهم بعيد اختراعها و كتاباته ، وإذا بالماركسيه هي هي لا تزيد حرفاً . - المرجع السابق ص ٥٠ - ٥١ .

وفي مكان آخر يؤكد سارتر أن الماركسية توضح لنا حقائق هامة في تفسير التاريخ ، ولكن الماركسيين في كتاباتهم يتجاهلون جوانب أخرى هامة - يقول الماركسيون هن فاليري أنه من المثقفين المنتهين إلى البورجوازية الصغيرة ، ولكن ليس كل مثقف ينتمي إلى البورجوازية الصغيرة هو فاليري . - ص ٥٦ .

ويوضح سارتر رأيه مرة أخرى في هذه العبارة :

« حينما يقول لنا الماركسيون (إن فابليون كفرد كان محض صدفة ، وأن الحتمي هو فقط قيام ديكتاتورية عسكرية) فانهم لا يقولون لنا شيئاً تشوقنا معرفته ، فقد كنا دائماً ندرك هذا وإنما الذي علينا بيانه هو أن هذا التابليون بالذات كان ضرورياً وختمياً ، أن تطور الثورة الفرنسية لم يحتم فقط قيام الديكتاتورية بل وحتم أيضاً نوع شخصية القائم بها - بكامل هذه الشخصية .. إن غرضنا ، ليس كما يقال كثيراً ، هو (إعلاء شأن اللاعقلانية) بل على العكس غرضنا هو توضيح دائرة الصدفة والجهول . غرضنا ليس رفض الماركسية باسم طريق ثالث أو باسم المثالية ، بل هو أن نفهم الإنسان ونقتصر عليه في دائرة الماركسية نفسها . » ص ٨٢ - ٨٣ .

(٩ - إلى الاشتراكية)

كذلك فإننا نرى أن من الممكن جداً ، منطقياً وواقعياً ، أن يقبل المرء المادية التاريخية دون أن يقبل بالضرورة المادية الفلسفية ، أو بعبارة أخرى ، من الممكن أن تقبل التأكيّد على أهمية العامل الاقتصادي في سير التاريخ وأسبقته في تطورات التاريخ الهامة دون أن تقول مع الفلاسفة الماركسيين بأن المادة عموماً سابقة على الفكر عموماً . فالعامل الاقتصادي ما هو إلا أحد مظاهر المادة . كما أن إخضاع قضايا المادية التاريخية لأساليب التحقق العلمي أسهل من إخضاع قضايا المادية الفلسفية له ، هذا يفرض أن إخضاع قضايا المادية الفلسفية لوسائل التحقق العلمي ، من تجربة وملاحظة ، ممكن أصلاً .

فالمادية الفلسفية في نظرنا هي من التجريد بحيث تدخل في عداد الميتافيزيقا . والميتافيزيقا ، كما يقول فلاسفة المنطق الوضعي ، هي كلام لا يمكن التحقق من صحته أو خطئه بالتجربة أو الملاحظة^(١) . فما هي تلك التجربة أو الملاحظة التي يمكن بها التحقق من أن المادة (بصفة عامة) سابقة على الفكر (بصفة عامة) ؟ وما هي التجربة والملاحظة التي يمكن بها التحقق من أن الأشياء المادية وجوداً موضوعياً منفصلاً عن ذهنتنا وإدراكنا ؟

إننا بالطبع نتصرف ، ويجب أن نتصرف ، في حياتنا اليومية كما لو كان للأشياء المادية وجود موضوعي مستقل عن إدراكنا ، ولكن منطق الحياة اليومية شيء ، والتعبير الفلسفي شيء آخر . ولا يجوز لكتاب الماركسية أن يلجأوا في حل هذه المشكلة إلى منطق الرجل العادي ، كما لجأوا فعلاً . إذ ما داموا قد توغلوا في الحديث في الفلسفة فيجب أن يحلوا ما عرضوا من مشكلات حلها يعتبر صحيحاً من الناحية الفلسفية .

والقول بأن المادية الفلسفية هي من قبل الميتافيزيقا ، لا يعني أنها خاطئة ،

(1) See Ayer, A. J. : Truth, Logic and Language, London, Chapter I.

ولكنه يعنى أنها من قبيل الحديث غير العلمى . فقوئك مثلاً إن « الإنسان لا يموت » كلام علمى ولو أنه باطل . وهو علمى لأن هناك من أنواع الملاحظة ما يمكن أن يثبت صحته أو خطؤه . والملاحظة فى هذه الحالة تربنا أن كل إنسان يموت وأن العبارة بالتالى باطلة . ولكن إذا قلت مثلاً أن « الغول كائن ذو عشرة أرجل » فكلامك غير علمى لأنه ليس هناك تجربة أو ملاحظة يمكن القيام بها للتحقق من صحته أو خطئه .

وتطبيق هذه القاعدة على المادية الفلسفية تؤدى بنا لا إلى القول بأنها باطلة ، ولكن إلى القول بأنها غير علمية ، ومن ثم فإن واجبنا ليس دحضها ببيان أن الفكر سابق على المادة مثلاً (فهذا أيضاً غير علمى) ، وإنما واجبنا رفض مناقشة الموضوع أصلاً .

والماركسيون يقولون أن المادية التاريخية (التى لا اعتراض لنا عليها فى خطوطها العريضة) هى تطبيق للمادية الفلسفية (وقد رفضنا مناقشتها) ونحن نرفض إعتبار المادية التاريخية تطبيقاً للمادية الفلسفية ، فالكلام غير العلمى لا تطبيق له . وإنما قواعد المادية التاريخية مستمدة ، لا من الفلسفة ، ولكن من التاريخ الإنسانى نفسه^(١) .

(١) نحن متعمدون فى توصيتنا للطلاب الجدد ، الذى يريد أن يواصل مناقشة معنى الكلام الميتافيزيقى والفرقة بينه وبين الكلام العلمى ، بأن يقرأ عن فلسفة الوضعية المنطقية وخاصة فى كتاب Ayer القيم الذى سبق الإشارة إليه . والوضعية المنطقية يهاجمها بعض الماركسيين فى بلادنا وخارجها على أنها فلسفة إستعمارية ومعادية للاشتراكية . ونحن نستنكر هذا الموقف وتستغربه أشد الاستغراب .

نحن نقر بأن الوضعية المنطقية فلسفة محايدة طبقياً ، بعكس الفلسفة الماركسية ، ومن ثم نقر بأن الإتجاهات الرجعية يمكن أن تستغلها على نحو لا يمكنها به استغلال المادية الجدلية مثلاً . ولكننا نعتقد أيضاً أن الفكر الاشتراكي يمكن أن يفيد منها فائدة كبرى . وهى تعتبر بلا شك —

(ب) نظرية القيمة ونظرية فائض القيمة :

كان ماركس في نظريته في فائض القيمة يحاول الإجابة على السؤال الآتي :
ما مصدر ربح الرأسمالي ؟

ولكن ماركس كما رأينا تكلم طويلاً عن القيمة ، والقيمة التبادلية والأمان
فما هو السؤال أو الأسئلة التي كان يحاول الإجابة عليها في نظريته في القيمة ؟
ليس هناك اتفاق بين شراح الماركسية ، ولا بين الماركسيين أنفسهم ،
على تحديد الفرض من نظرية القيمة الماركسية . ويكفي هنا أن نعرض لتفسيرين
أولهما هو تفسير الأستاذ Bohm - Bawerk ^(١) الذي بنى عليه تقدمه .
الشهير لنظرية القيمة الماركسية ، ونحن نعرضه لأنه هو الأساس الذي يستمد
منه معظم الاقتصاديين المعارضين لماركس تقدمه . والآخر هو تفسير الأستاذ
Sweezy الماركسي الأمريكي ^(٢) ، ونحن نعرضه لما يتميز به عرضه من روح
علمية لم يضعفها حمسه الشديد لماركس ، ولما تمتع به كتابه من تأييد ، أو على
الأقل من تقدير ، من جانب الاقتصاديين الماركسيين وغير الماركسيين على
السواء ^(٣) . ولكنتنا في سياق العرض سنشير إلى بعض أوجه النقد والدفاع الأخرى
الأقل أهمية .

أما الأستاذ Bohm - Bawerk فقد قرأ وتقد نظرية ماركس

خطوة تقدمية بل ثورة في الفكر الفلسفي . ولا نجد أي مبرر لأن يظل الاشتراكي حبيس لأدوات
الفلسفية التي قدمها القرن التاسع عشر لجرد أنها هي أدوات مفكر اشتراكي عظيم كانت خدمته
الحقيقية للاشتراكية في خارج ميدان الفلسفة .

(1) E. Bohm-Bawerk : K. Marx and the Close of His System

والإشارات التالية لهذا الكتاب تحيل إلى طبعة Sweezy

(2) P. Sweezy : The Theory of Capitalist Development,
London, 1949.

(٣) أنظر مثلاً تقرير الأستاذ غومبير لسكتاب سويزي في كتاب الأول :

History of Economic Analysis, op. cit., p. 885 footnote.

في القيمة على أساس أن ماركس يحاول الإجابة على السؤال الآتي : ما الذي يحدد معدل التبادل بين سلعتين ؟ أو بكل بساطة : إذا وجدنا مثلاً أن مائدة تباع بسعر يساوي ضعف ثمن كرسي فكيف تفسر ذلك ؟

ما الذي جعل المائدة أعلى ثمنًا وما الذي جعل ثمنها يتحدد بالضبط كضعف ثمن الكرسي ، لا أكثر ولا أقل ؟

والسؤال الآن هو : بفرض أن هذا هو ما قصد ماركس تفسيره بالفعل ، فهل قدم لنا الإجابة الصحيحة ؟ إن الجزء الأول من كتاب رأس المال ، وهو الجزء الوحيد الذي صدر في حياة ماركس ، لا يقدم بلا شك إجابة كافية . فهو يقوم ، كما رأينا ، على افتراض تساوي التركيب العضوي لرأس المال في السلع المتبادلة . ولكن هذا ، في حد ذاته ، ليس تقصاً . فنحن نعرف أن من الجائز للكاتب أن يقدم نظرية ما على أساس افتراض غير واقعي ، طالما أنه يحاول فيما بعد إسقاط هذا الفرض وتقديم نظرية كاملة . ومن ثم يمكن أن نعتبر الجزء الأول مجرد خطوة تقريبية approximation خطاها ماركس في أول الطريق الذي لم يتمه إلا في الجزء الثالث . ففي الجزء الأول يقول إنه إذا افترضنا تساوي التركيب العضوي لرأس المال فإن السلع تتبادل بنسبة ما في كل منها من عمل ، وفي الجزء الثالث يقول إننا إذا أسقطنا افتراض تساوي التركيب العضوي لرأس المال فإن الأثمان (أو كما يسميها ماركس : أثمان الإنتاج) تتحدد لا بسكية العمل وحدها بل وبمعدل الربح .

ولكن ماركس ، كما رأينا ، لم يكتف بهذا ، بل حاول ، في الجزء الثالث ، أن يحتفظ لعنصر العمل بأهمية خاصة في تحديد الثمن ، من أربعة

أوجه لخصناها^(١) . وقد حاول الأستاذ Bohm-Bawerk أن يبين أن كلا من هذه النقاط الأربعة لا يصلح لأن يجعل للعمل أهمية خاصة في تحديد الثمن :

فقول ماركس إنه إذا تغيرت كمية العمل اللازمة للإنتاج تغير ثمن السلعة ، قول صحيح ، كما أنه واضح وبديهي لأن العمل هو أحد عناصر نفقة الإنتاج ، ولكن هذا الأثر لا يتميز به العمل عن غيره من عناصر العرض والطلب ، فإذا تغير معدل الربح الذي يصر الرأسمالي على الحصول عليه ليستمر في الإنتاج ، أو تغير ذوق المستهلكين مما يغير من الكمية المطلوبة ، سيتغير الثمن كذلك .

كذلك حاول ماركس أن يحتفظ بميدان يكون فيه العمل هو المحدد الوحيد للثمن بقوله إنه في ظل النظام السابق على الرأسمالية كان الثمن يتحدد فعلا بكمية العمل اللازمة للإنتاج . ولكن الأستاذ Bohm-Bawerk يرى أن هذا أيضا مشكوك فيه ، فليس هناك ما يمنع الصانع الصغير الذي يمتلك أدوات الإنتاج من أن يصر على أن يتقاضى ، كجزء من ثمن سلعته ، فائدة على رأس المال الذي استخدمه في الإنتاج .

أما قول ماركس أنه حتى معدل الربح تحكمه كمية العمل المبذول في الإنتاج ، إذ أن معدل الربح
$$= \frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الكلي}}$$
 وفائض القيمة تحدده كمية العمل المستخدم في الإنتاج ، فيرد عليه Bohm - Bawerk بقوله إن كمية العمل ليست هي المؤثر الوحيد في معدل الربح فهناك أيضا حجم رأس المال

(١) أنظر فيما سبق ، ص ١١٤ - ١١٦ .

الكلى وهناك أيضاً معدل الأجور^(١) .

وأخيراً فإن ماركس يقول إننا إذا جمعنا كميات العمل المبذول في إنتاج جميع السلع لوجدناها مساوية لمجموع أثمان السلع^(٢) ولكن الأستاذ Bohm - Bawerk يلاحظ بحق أن هذا ليس إجابة على السؤال الذى تطرحه مشكلة الثمن . فالمشكلة التى نحاول نظرية الثمن حلها هى ما الذى يحدد معدل التبادل بين سلعتين ؟ فإذا أجبنا على هذا ، كما أجاب ماركس ، بأن مجموع كميات العمل المبذول فى السلعتين يساوى مجموع ثمنيهما ، كنا فى الواقع كمن يجيب على السؤال : أ أم ب هو الفائز فى السباق وما الفرق بين المدة التى قطعها كل منهما فى السباق ؟ كنا كمن يجيب على هذا السؤال بقوله : إن مجموع المديتين اللتين قطع فيهما أ وب السباق هو كذا بدقة وكذا ثانية^(٣) .

• يخلص Bohm - Bawerk من هذا إلى أن ماركس لم ينجح فى بيان أن كمية العمل المبذول فى إنتاج السلعة تحدد ثمنها ، ولا ينجح فى أن يبين أن العمل عنصر يفوق غيره من العناصر المؤثرة فى نفقة الإنتاج أو الطلب فى مدى تأثيره فى الثمن . وحيث أن Bohm - Bawerk يعتقد أن هذا هو ما حاول ماركس أن يبينه فقد اعتبر أن ماركس قد فشل فى المهمة التى أخذها على عاتقه ومن ثم فإنه لم يتورع أن يسمى كتابه « كارل ماركس ونهاية مذهبه » .

والواقع أن الصفحات الأولى من الجزء الأول من رأس المال ، والتى ترجمناها فيما سبق^(٤) تؤيد Bohm - Bawerk فى اعتقاده أن ماركس قصد

(1) Bohm - Bawerk, op. cit., pp. 51 - 63

(٢) أنظر شرح ذلك فيما سبق ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(3) Bohm - Bawerk, op. cit, p. 35.

(٤) أنظر ص ٩٧ - ١٠٠ من هذا الكتاب .

بالفعل أن يقدم تفسيراً للأثمان، فقد حاول ماركس أن يقدم في هذه الصفحات إثباتاً للقول بأن الأثمان تتحدد بالفعل بكمية العمل اللازم لإنتاجها. ولكنه في نظرنا إثبات فقير للغاية. ونكتفي بأن نورد عليه الملاحظتين الآتيتين :

١ — يقول ماركس أن تمام عملية المبادلة يفترض وجود مساواة. وهذا صحيح. ويقول أن كلا السلعتين المتبادلتين لابد أن يحتوي على عنصر مشترك بينهما، ولا بد أن تتساوى فيهما الكمية الموجودة منه، وأن هذا العنصر المشترك لابد أن يكون هو كمية العمل. وجادل إثبات ذلك عن طريق الاستبعاد، أى بإثبات أن هذا العنصر الثالث لا يمكن أن يكون هذا ولا ذاك من العناصر المشتركة، فلا يبقى إلا العمل. وهذه الطريقة طريقة خطيرة، كما يلاحظ الأستاذ A. Gray^(١) فماركس لم يستبعد إلا الصفات الطبيعية والمادية في السلعتين، ولكن ما الذى يمنع أن يكون هذا العنصر المشترك هو مدى حاجة كل من المتبادلين إلى السلعة التى يرغب فيها؟ أو هو تفاعل طلب وعرض كل من السلعتين، كما تقول النظرية الحديثة فى الثمن؟ قد يعترض البعض على نظرية العرض والطلب لأسباب أخرى، كما سنرى، ولكنها بكل تأكيد تمدنا بأحد التفسيرات الممكنة للثمن التى لم يستبعد ماركس وهو بصدد إثبات أن العمل هو العنصر الوحيد الذى يمكن أن يكون مسئولاً عن التساوى الذى يمكن فى عملية التبادل.

٢ — وملاحظتنا الثانية هى أن « الإثبات » الذى أورده ماركس فى صفحاته الأولى هو من العمومية بحيث لا يحتمل التمييز بين حالة تساوى التركيب العضوى لرأس المال فى السلع المختلفة وحالة عدم تساويه. فإثبات

(1) See Gray, A. : The Development of Economic Doctrine, op. cit., pp. 311-312

ماركس ، لو صح ، فإنه يجب أن يؤدي إلى أن أثمان السلع تتحدد بكمية العمل "اللازم لإنتاجها في جميع الأحوال ، وهو ما يتناقض مع إدخال ماركس لعنصر جديد ، في الجزء الثالث ، وهو معدل الربح ، كأحد العوامل المؤثرة في تحديد الثمن .

• • •

ولكن إذا نحن سلطنا الآن : مع الجزء الثالث من رأس المال بأن الثمن لا يتحدد بالعمل وحده ، ومع Bohm-Bawerk ، بأنه ليس لعنصر العمل دور خاص في التأثير في الثمن يفوق العناصر الأخرى كمعدل الربح والطلب ، فعلى أى أساس يمكن لماركس أن يدافع عن نظرية ماركس في القيمة ؟

أصر بعض الماركسيين مثل الأستاذ Meek^(١) بأن نظرية ماركس في القيمة هي أفضل النظريات الموجودة في تفسير الأثمان . ولكنهم لم يعودوا يقولون بأن الثمن يتحدد بكمية العمل ؛ فحتى ماركس تنازل عن هذه الصيغة في الجزء الثالث ، كما أنهم لا يقولون ، كما قال ماركس بأن مجموع كميات العمل المبذولة في إنتاج السلع يساوي مجموع أثمانها ، ولكنهم يكتفون بتقرير :

أولا : أنه متى عرفنا مقدار العمل المبذول في إنتاج مجموع السلع في مجتمع ما ، أمكن أن نعرف الأثمان التي ستباع بها هذه السلع .

أى أنهم يمدوننا بعدد من المعادلات القابلة للحل ، المتغيرات المعلومـة

(1) Meek, R. : Studies in the Labour Theory of Value, London, 1958

قيمتها فيها هي كمية العمل المبذول في كل سلعة ، والمتغيرات المجهولة القيمة هي أثمان هذه السلع ^(١) .

وثانياً : أن سلوك هذا الطريق لتفسير أثمان السلع هو أفضل من شرحها بنظرية العرض والطلب ، لأن الطريق الأول يبرز أهمية العمل في الإنتاج وفي خلق الربح بينما نظرية العرض والطلب ، وإن لم تكن خاطئة ، فإنها لا تفسر لنا مصدر ربح الرأسمالي بل على العكس « توحى » لنا بأن الرأسمالي يحصل على ربحه من مصدر مشروع هو ندرة رأس المال ^(٢) .

ولا اعتراض لدينا على النقطة الأولى ، إلا أنها لا تصح إلا بتجاهل أثر الطلب على الثمن . بعبارة أخرى ، إذا نحن ضربنا الصفح عن الطلب وقلنا أن الثمن يتحدد بنفقة الإنتاج ، فإن من الممكن أن نسلم مع هذا الفريق من الكتاب بأننا متى عرفنا كمية العمل المبذول في إنتاج مجموعة من السلع استطعنا أن نعرف أسعارها ، ما دامت كمية العمل تشير لا إلى العمل الحى فقط بل أيضاً إلى العمل المتضمن في رأس المال الثابت .

ولكن على أى أساس يتجاهل هذا الفريق من الماركسيين أثر الطلب على الثمن ؟ إنهم يقولون ، كما قال ماركس ، أن تغيرات الطلب تؤثر في الثمن في المدى القصير ، أما في المدى الطويل ، أى بعد مرور مدة من الزمن تكفى لأن يكيف العرض نفسه طبقاً للكمية المطلوبة ، فإن الثمن سيتحدد بنفقة الإنتاج . ويقول الماركسيون إن ماركس ، في الجزء الثالث ، حينما

(١) أنظر عرضاً لهذه المعادلات في المرجع السابق ، ص ١٩٣ - ٢٠٠ وفي :

Sweezy, op. cit., pp. 115-123

(2) Meek, op. cit., pp. 228-231

يفسر الثمن بنفقة الإنتاج ، فهو ، مثل ريكاردو ، يعنى الثمن فى المدى الطويل ولا يعنى الأثمان المتقلبة من يوم لآخر .

ونحن من جانبنا لا نجد موجبا لهذا الجهد والتعقيد لمحاولة استبدال نظرية العمل فى القيمة بنظرية سهلة وواضحة ، خاصة وأنها تمتاز على أى نظرية تفسر الثمن بنفقة الإنتاج (كنظرية العمل فى القيمة) بشمولها ، حيث تفسر لنا الثمن فى المدة القصيرة والطويلة على السواء . أضف إلى هذا أنه حتى فى المدى الطويل من الخطأ القول بأن الطلب لا أثر له على الثمن ، وأن الثمن سيتحدد فقط بنفقة الإنتاج . صحيح أن الثمن فى المدى الطويل مساوى نفقة الإنتاج للمشروع الحدى ، ولكن الطلب هو الذى سيحدد أى المشروعات هو المشروع الحدى ^(١) .

(١) لتوضيح ذلك افترض الطالب أن منحنى الطلب انتقل إلى اليمين ، وافترض أن منحنى العرض مديم المرونة فى المدى القصير (أى مواز للمحور الرأسى) ولكنه أكبر مرونة فى المدى الطويل (أى يتجه من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى) . إن انتقال منحنى الطلب إلى اليمين سيؤدى إلى ارتفاع الثمن فى المدى القصير والطويل على السواء ، ولكن الثمن فى المدى القصير لن يكون مساويا لنفقة الإنتاج . أما فى المدى الطويل فسيكون الثمن مساويا لنفقة المشروع الحدى (أى النفقة فى أقل المشروعات كفاءة) . ولكن المستوى الجديد الذى ارتفع إليه الطلب هو الذى حدد المشروع الحدى الذى ستتساوى نفقته مع الثمن .

لنفرض الآن أن منحنى العرض فى المدى الطويل لانهاى المرونة ، أى أنه مواز للمحور الأفقى . معنى هذا أن نفقة الإنتاج لا تتغير بتغير الكمية المنتجة . فى هذه الحالة لن يكون للطلب فى المدى الطويل أى أثر على الثمن ، إذ أبا كان مستوى الطلب الجديد فسيكون الثمن هو هو ومساويا لنفقة الإنتاج . واضح أن هذه الحالة لو كانت هى الحالة العامة ، لأصبحت النظرية التى تتجاهل الطلب (كنظرية ماركس) نظرية مقولة لتفسير الثمن فى المدى الطويل . وقد أثار بعض الاقتصاديين الماركسيين هذه النقطة للدفاع عن النظرية الماركسية قائلين أن ثبات النفقة هى بالفعل الحالة الأكثر عمومية .

(see Dobb, M. : « On Some Tendencies in Modern Economic Theory » , Published in : On Economic Theory and Socialism, London, 1955, p, 112) ==

أما قول هذا الفريق من الكتاب بأن نظرية الطلب والعرض لا تفسر لنا مصدر ربح الرأسمالي بينما نظرية العمل في القيمة تفسره ، فإننا نجد فيه تكرارا لعادة سيئة كثيرا ما يقع فيها الماركسيون ، وهي أن يطالبوا كل نظرية بإعلان الولاء للاشتراكية ، حتى ولو كانت تتكلم عن موضوع مختلف تماما^(١) . صحيح أن نظرية ماركس في الثمن أكثر تمجيذاً للعمل ، ولكن ما حاجتنا إلى تمجيد العمل ونحن بصدد الكلام على كيفية تحديد معدل التبادل بين سلعتين ؟ إننا نحترم حق العامل في الناتج بأكمله ، ولكننا نزي أنه ليس من حق العامل أن يتدخل ونحن بصدد كتابة نظرية الثمن .

* * *

أما الأستاذ Sweezy فهو يعترف بأن نظرية العرض والطلب هي أنسب الطرق لتفسير مستويات الأثمان وتغيراتها ولكنه يقول إن ماركس لم يكن هدفه في الواقع تفسير الثمن بل تفسير الربح . فالجزء الأول من رأس المال لم يقدمه ماركس بغرض تفسير الثمن وإنما كان مجرد تجرييد ضروري *a necessary abstraction* كان على ماركس أن يستخدمه للوصول إلى غرضه الأساسي ، وهو تفسير الربح أو بيان مصدره . وأما الجزء الثالث ، فإنه وإن كان يناقش تأثير العمل على الثمن فإن هذا كان هدفا ثانويا جداً بالنسبة لماركس . والمهم في نظر سويزي أن ماركس نجح في بيان مصدر الربح عن طريق افتراضه في الجزء الأول أن الثمن يتحدد بكمية العمل .

==والكن هذا الدفاع مؤداه فقط أن يزيد عدد الحالات التي يصبح فيها تجاهل الطلب مفروما ، ولكنه لا زال قاصرا عن أن يبين أن تفسير الثمن بنقطة الإنتاج أقل تمجيذا أو أكثر صومية من تفسيره بتفاعل عرض والطلب .

(١) رأينا مثالا آخر لهذه العادة السيئة فيما سبق ، في موقف بعض الماركسيين من فلسفة الوضعية المنطقية . هذه العادة هي مظهر لسياسة « من ليس معنا فهو ضدينا » ، وهي سياسة إن جاز تطبيقها أحيانا على الأفراد فإن من الخطر الشديد تطبيقها على النظريات العلمية .

ونحن نعتقد أن مصير نظرية ماركس في القيمة يتوقف في الواقع على صحة تفسير Sweezy لغرض ماركس منها . ونعتقد أن من حق ماركس أن ينتفع من انعدام اليقين فيما يتعلق بتفسير نظريته . بعبارة أخرى ، نحن نرى أنه مادامت نظرية ماركس في القيمة تحمل تفسيرين ، أحدهما (وهو القائل بأنها تستهدف تفسير الثمن) لم تصد للنقد ، والآخر يمنحها فرصة أخرى للبقاء (وهو تفسير سويزي) فإن الواجب هو الأخذ بالتفسير الأخير ، ولو لمجرد فحصه ، وذلك لسببين :

الأول : أن من مصلحة الفكر الاقتصادي والاشتراكي أن يقلب كل نظرية على وجوهها المختلفة للاستفادة منها أكبر قدر ممكن من الاستفادة . فليس الغرض من دراسة تاريخ الفكر هو هدم مفكر أو تمجيده ، بل الاستفادة ما أمكن من النواحي الإيجابية في فكره .

والثاني : أنه يمكن أن نجد بعض عبارات لماركس نفسه قد تؤيد هذا التفسير الأخير . من ذلك قوله :

“ To explain, therefore, the general nature of profits, you must start from the theorem that, on an average, commodities are sold at their real value, and that profits are derived from selling them at their values, that is, in proportion to the quantity of labour realized in them. If you cannot explain profit upon this supposition, you cannot explain it at all. ⁽¹⁾ ”

(1) Marx : Wages, Price and Profit, (Foreign Languages Publishing House), Moscow, p. 53. =

والسؤال الآن هل نظرية العمل في القيمة ضرورية حقاً لتفسير الربح وإثبات استغلال رب العمل للعمال ؟

رأينا أن تفسير ماركس للربح يمكن تلخيصه فيما يلي : إن من خصائص العمل أنه ينتج ما قيمته أعلى مما يتعين استهلاكه لكي يستطيع القيام بهذا الانتاج . هذا الفرق بين القيمتين ، وهو ما سماه ماركس بفائض القيمة ، يجب عدالة أن يذهب إلى العامل نفسه ، ولكنه في ظل الرأسمالية يذهب إلى الرأسمالي بمقتضى ملكيته لوسائل الانتاج . ومن ثم دعا ماركس إلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

وقد بنى ماركس تفسيره للربح ، كما هو واضح ، على نظريته في القيمة . فالرأسمالي يشتري قوة العمل بثمن يتحدد ، مثل باقي السلع ، بكمية العمل اللازمة لانتاجها ، والعامل يشتغل لحساب الرأسمالي عدداً من ساعات العمل أكبر من الساعات اللازمة لانتاج قوة العمل ، والسلع المنتجة تباع بثمن يتحدد أيضاً بعدد ساعات العمل المبذول فيها ، فلا بد إذاً أن ينتج فرق يذهب للرأسمالي في صورة ربح .

فماركس إذا يستخدم نظريته في القيمة لبيان أن العمل هو مصدر الربح لكي يرتب على ذلك هذه النتيجة الهامة وهي : أن الربح هو عمل مسروق . والذي نريد أن نقوله تعليقاً على هذا هو أن نظرية العمل في القيمة ليست ضرورية ولا كافية لإثبات عدم مشروعية الربح :

== أنظر أيضاً عبارات ماركس قد تؤيد نفس التفسير في :

Capital, vol. I, op. cit, 162.

ولم يرجع السابق ، هامش ص ١٦٦ .

١ - فهي ليست كافية ، إذا لم تنجح في بيان أن الرأسمالي لا يساهم في زيادة قيمة السلعة ، وإلا فإن الرأسمالي يمكن أن يدعى مشروعية ربحه بناء على هذه المساهمة . وقد حاول ماركس أن يثبت ذلك ، كما رأينا بقوله إن رأس المال الثابت ليس بمنتج في حد ذاته ، أي لا ينتج أكثر من قيمته ، وإنما هو فقط يرفع من إنتاجية العامل ومن ثم يزيد من قدرة العامل على إنتاج فائض القيمة . ولكن الحيلة اللفظية هنا واضحة . فاستخدام الآلات يزيد بلا شك من قيمة السلعة التي تدخل في إنتاجها بأكثر من قيمة الآلات المستخدمة وإلا ما كان هناك داع يدعو الرأسمالي إلى استخدامها ، والقول بأن هذه الزيادة في القيمة ترجع إلى العمل الحى وحده ويقتصر دور الآلة على زيادة قدرة العمل على إنتاج فائض القيمة هو لعب بالألفاظ ^(١) .

٢ - وهي ليست ضرورية لأن من الممكن إثبات استغلال الرأسمالي للعامل دون الاستعانة بنظرية العمل في القيمة ، وعلى نحو أبسط بكثير . إن الرأسمالي يحصل على الربح دون أن يبذل جهدا في الإنتاج بل بمقتضى مركز قانوني هو حق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، الذي يجبر العامل أن يعمل لحساب غيره وينحول الرأسمالي الحق في اقتضاء ثمن السلعة المنتجة . فمن أجل إثبات الاستغلال لا نحتاج لإثبات أن الأجر يتحدد بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج قوة العمل ولا لإثبات أن السلع المنتجة تتحدد أثمانها بعدد ساعات العمل المبذول فيها . وكل ما نحتاج إثباته هو أن الأجر المدفوع للعمال أقل

(1) see Joan Robinson : An Essay on Marxian Economics, London, 1957, pp. 17-18.

حيث تقول : « ليس هناك فارق ذو شأن بين أن تقول أن رأس المال منتج ، وأن تقول أن رأس المال ضروري لزيادة إنتاجية العمل : »

من ثمن السلع المنتجة ؛ وأن الرأسمالى لا يساهم بوصفه رأسمالياً^(١) بشىء فى عملية الإنتاج . أما أن الأجر المدفوع هو أقل من ثمن السلعة فتؤيده أولاً الملاحظة العادية فى النظام الرأسمالى حيث يقتضى الرأسمالى ربحاً ، ويمكن تفسيره بأن أجر العامل ، ويتحدد بعرض المال والطلب عليهم ، يميل إلى أن يكون أقل من ثمن السلع المنتجة ، ويتحدد أيضاً بالعرض والطلب ، بسبب وجود الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج . إذ يؤدى نظام الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى أن يقبل العمال أجراً أقل من ثمن السلع التى ينتجونها ، وإلى أن يرفض الرأسمالى أن يرتفع الأجر إلى مستوى يستوعب كل ثمن السلعة المنتجة .

وأما أن الرأسمالى لا يساهم بشىء فى عملية الإنتاج بوصفه رأسمالياً ، فيمكن إثباته بدون التورط فى القول بأن رأس المال الثابت نفسه غير منتج . إن رأس المال الثابت منتج ولكن الرأسمالى نفسه غير منتج^(٢) . إنه يحصل على دخله بناء على مركز قانونى لا يستند إلى أساس اقتصادى . فالقول بأن الرأسمالى يتحمل مخاطرة تتمثل فى احتمال فشل المشروع وفقدان رأس ماله ، ومن ثم يستحق ربحاً فى مقابل ذلك ، يرد عليه بأن المخاطرة التى يتحملها العامل أكبر وأخطر ، إذ يتعرض العامل لخطر فقده لمصدر رزقه الوحيد . فضلاً عن أن المخاطرة التى يتحملها الرأسمالى هى نتيجة تابعة للملكية لرأس المال ، ولم يسأل أحد العامل عما إذا كان يفضل أن يملك رأس المال ويتحمل مخاطره . والقول بأن الرأسمالى يستحق فائدة مقابل امتناعه عن استهلاكه لرأس المال ، يرد عليه

(١) قد يساهم الرأسمالى بالطبع بعمله فى صورة إدارة المشروع مثلاً ، ولكن هذا ينحول له الحق فى أجر كأي عامل ولا ينحول له الحق فى ربح أو فائدة .

(2) J. Robinson, op. cit., p. 18.

بأن مجرد الامتناع عن الاستهلاك لا يولد بذاته حقاً للأسمالي ، اللهم إلا حقه في
في أن يستهلك ما أديخره في المستقبل .

وهكذا نجد أن إثبات استغلال الرأسمالي للعمال والدفاع عن الملكية الجماعية
لا يحتاج إلى نظرية العمل في القيمة . ولكننا لا نزعّم أننا لا نجد هذا الدفاع
الذي ذكرناه وأكثر منه عند ماركس نفسه . ولكن الذي نقوله هو أن
ماركس لم يكن في حاجة إلى نظرية العمل في القيمة لتأييد دعواه .

تعبّر الأستاذة جون روبنسون عن هذا الرأي في تقديمها لنظرية ماركس
في القيمة بقولها :

« قال فولتير مرة إن من الممكن بقيامك ببعض أعمال السحر أن تقتل
قطيعاً من الغنم ، مادت تطفئه في نفس الوقت مقدار كبيراً من الزرنيخ .
في هذا التشبيه ، يمكن أن يقوم مقام قطع الغنم ، المدافعون عن الرأسمالية
والمزهوون بها ، أما نقد ماركس النفاذ للأسمالية وكرهه الشديدة للاضطهاد
والظلم فيقوم مقام الزرنيخ ، أما نظرية العمل في القيمة فهي أعمال
السحرة وأحجبتهم » .^(١)

(ج) الجدلية وقانون التطور :

وأخيراً فإن الفكرة الأساسية في الجدلية يمكن فصلها بسهولة عن
«الطقوس» التي ارتبطت بها في كتابات الماركسية ، بلا أدنى خسارة ونعني

(١) المرجع السابق ص ٢٢ .

بهذه الطقوس تلك المصطلحات والقوالب الزائدة كالأثبات والنفي ونفي النفي (أو التركيب) وصراع المتناقضات والكم والكيف .

إن قيمة الجدلية هي في تأكيدها الملح على التطور كقانون شامل ودائم . وفائدتها الحقيقية هي في هذا التأكيد وما تؤدي إليه من التخلص من النظرة الجامدة للأشياء والأفكار ، والتخلص من دراسة الشيء أو الفكرة بمعزل عن الظروف المحيطة بها والدافعة إلى تطورها ، وتغليب هذه الفكرة البسيطة على أهميتها وفائدتها ، بالمصطلحات والقوالب يضر أكثر مما ينفع : إذ يوحي بوجود ما ليس له وجود ، ويخلق علاقات بين حالات وأمثلة لا علاقة بينها ، وهو نفسه مسئول عن إظهار أجزاء الماركسية بمظهر الكل الذي لا يقبل التجزئة ، كما سنبين فيما يلي .

فصراع المتناقضات الذي يملأ الكتابات الماركسية ، تقدمه الماركسية كقانون عام شامل لكل الأشياء والأفكار . فكل شيء يحتوي تقيضه ، وكل فكرة أو مذهب يحتوي على عناصر فثاته . وإنجلز يقدم دليلاً على هذا بقوله « إن الحركة نفسها تعني وجود تناقض . فكلما غير شيء مكانه كان معنى هذا وجود هذا الشيء في مكانين مختلفين في نفس اللحظة » ^(١) ، وهذا في نظر إنجلز تناقض . ولكن الصحيح هو أن الذي يجمع بين كل الأشياء والأفكار هو التطور وليس الصراع . والقول بأن الأشياء تتطور لأن بها صراعاً داخلياً بين حالة وتقيضها ليس أكثر ولا أقل من كونه تعبيراً مضللاً ، رغم فخامته ، عن أن الأشياء في تطور دائم . وهو مضلل لأن كلمة «الصراع»

(1) Engels : Anti Dühring, Moscow, 1945, p. 168.

توحى بالعنف ، وليس كل تطور عنيفاً بالضرورة ، وتظهر خطورة ذلك على الأخص إذا « طبقنا » مبدأ « صراع المتناقضات » على الحياة الاجتماعية . وهو مفضل أيضاً لأن كلمة « التناقض » لها معنى في المنطق ليس هو المقصود هنا على الإطلاق . فالتطور يحدث من حالة إلى أخرى مخالفة لها ، ولكنها قد لا تكون مناقضة لها بالمعنى الدقيق للتناقض . وتظهر خطورة ذلك متى أدى بنا كما أدى بكثير من الماركسيين إلى الاعتقاد بأن الجدلية قدمت منطقاً يحل محل منطق أرسطو - إذ يقولون أن منطق أرسطو يقول باستحالة التناقض والجدلية تقول بإمكانه بل بعموميته . والجدلية تكتسب بهذا جاذبية إضافية تزول بمجرد إدراكنا أنها تستعمل كلمة التناقض بغير المعنى المستعمل في المنطق . فالتناقض لديها ما هو في الواقع إلا الاختلاف بين حالة الشيء قبل تطوره وبعده ، والتناقض في المنطق هو القضية ونفيها .

ولكن الكتابات الماركسية تقدم أمثلة أخرى لصراع المتناقضات حتى في خارج نطاق التطور أو الحركة . ففي هذه الكتابات نجد المثال الآتي من الرياضيات يضرب على صراع المتناقضات : $1 - 1 = 1$ فالماركسيون يرون أنه في هذا المثال 1 هي الإثبات (أو القضية) ، $1 - 1$ هي النفي ، وتتبع عن « تصارعهما » 1 وهو « نفي النفي » أو « التركيب » . ونحن نتساءل أولاً عن معنى « الصراع » هنا ، ونسأل ثانياً عن وجه الشبه بين هذا المثال وبين الأمثلة الأخرى التي تقدم لصراع المتناقضات ، كانتقال جسم من مكان إلى آخر أو نمو البذرة إلى شجرة أو تعارض مصلحة البروليتاريا والبورجوازية . . . الخ ؟ ما الذي يجمع بين هذه الأمثلة جميعاً غير الاصطلاحات الماركسية ؟ أما الذي يجمع بين الأمثلة

الثلاثة الأخيرة (أى باستبعاد المثل الرياضى) فهو وجود التطور وليس الصراع أو التناقض .

« إن هذه ليست تعميمات ، بل مجرد تعبيرات ، إنها لا تنتمى إلى العلم بل إلى آداب التخاطب etiquette^(١) »

و « قانون » الكم والكيف هو مثال آخر على الطقوس أو المراسيم المحاطة بالفكرة الأساسية فى الجدلية ، دون فائدة منه تقاس بالضجة المثارة حوله . فالكتابات الماركسية تقول إن كل تطور يأخذ أولاً شكل تغير فى الكم يتحول بعد مرحلة معينة ، ونجاة ، إلى تغير فى الكيف . والأمثلة التى تقدم لبيان ذلك متفاوت أيضاً فيما بينها تفاوتاً كبيراً ، بعضها نجد فيه التحول من التغير الكمي إلى التغير الكيفي يصف بالفعل تغيراً فى طبيعة الشيء ذاته ، كازدياد حرارة الماء بالتدريج (تغير كمي) ثم تحولها فجأة إلى بخار (تغير كيفي) . ولكننا نجد أمثلة أخرى مثل تزايد عدد حبات الرمل إلى أن تتحول إلى كوم أو تل ، أو مثل تناقص عدد شعر الرأس إلى أن يتحول الرجل إلى رجل أصلع . . . وهكذا . والمثالان الآخران يختلفان عن الأول فى أن اعتبار التغير كمياً أو كيفياً هو أمر نسبي أو شخصي يتوقف على حكم الناظر إلى حبات الرمل أو إلى شعر الرجل ، ومن ثم فما قد يعتبره شخص تغيراً كمياً قد يعتبره آخر تغيراً كيفياً . كما أنه يتوقف على تعريفنا لمعنى « التل » أو « الصلع » وهو أمر اصطلاحى بحث . فالطفل الذى يزداد نموه يوماً بعد يوم قد نعتبر تطوره كمياً طالما أنه لم يبلغ مرحلة الرجولة ونعتبر أن تطوره أصبح كيفياً متى بلغ الرجولة . ولكننا قد

(1) Acton, H. B. : The Illusion of the Epoch, Marxism - Leninism as a Philosophical Creed, London, 1955, p. 101.

تقسم مرحلتى الطفولة والرجولة إلى عدد لا نهائى من المراحل ونعتبر الانتقال من كل منها إلى ما يليها تطوراً كيفياً . ويترتب على ذلك أن الفجائية فى التحول من الكم إلى الكيف كثيراً ما تكون حكماً نسبياً ، فإذا اعتبرنا بعض التحولات التى تطرأ على الطفل أثناء نموه غير هامة أدى ذلك بنا إلى اعتبار انتقاله للرجولة فجائياً ، وإذا اعتبرنا هذه التحولات التى تطرأ عليه وهو فى طريقه إلى الرجولة تطورات هامة وجوهريّة أدى ذلك بنا إلى اعتبار انتقاله للرجولة تطوراً غير فجائى . . . وهكذا .

إن ماركس قدم خدمة كبرى بالتأكيد على عمومية التطور وشموله واستمراره ، خاصة وأن هذا التأكيد قدم رداً على فكر رجعى أو محافظ يعتبر النظام الرأسمالى نظاماً خالداً ، ورداً على فكر كان هدفه تعليم الطبقات الثورية عدم جدوى الثورة بحجة أنه لا جدوى من السخط على مالا يمكن تغييره . ولكننا نقول أيضاً بأن هذه الفكرة الواضحة أحاطتها كتابات الماركسية بطقوس غير علمية ولا فائدة منها^(١) .

• • •

نحن إذن نقبل المادية التاريخية فى خطوطها العريضة التى أوضحها ماركس وإنجلز ، وإن كنا نستهبج التهور فى تطبيقها فى كثير من الكتابات الماركسية اللاحقة عليها أو اكتفاءها بتريديد ما قاله ماركس وإنجلز . ونحن نقبل ونرحب بتقرير المادية التاريخية لعدم إقحام المفهومات الغيبية على دراسة المجتمع .

(١) أظن أيضاً فى نقد الجدلية من هذه الزاوية :

— K. Popper : What is Dialectics, published in Mind, 1940.

— G. Leff : The Tyranny of Concepts, London, 1961, pp. 29-61..

— H. Acton : The Illusion of the Epoch, op. cit., pp. 71-101

والتاريخ ، ولكننا نرفض الدخول في المناقشة مع المادية الفلسفية فيما إذا كانت المادة سابقة على الفكر أو الفكر سابقاً على المادة لأننا نعتبر هذا النقاش ميتافيزيقياً لا طائل نحتة . ونحن نقبل تفنيد ماركس لمبررات الربح ولكننا نرفض أن نقول بأن أثمان السلع تتحدد بمقدار ما أنفق فيها من عمل . ونحن نقبل التأكيد على التطور كبداً عام وشامل ونرحب بالإلحاح عليه ، ولكننا لانرى فائدة في مجموعة الطقوس التي تغلف بها هذه الفكرة الواضحة في أغلب الكتابات الماركسية .

إن ماركس ، شأنه شأن غيره من الكتاب ، قد خضع ، في محاسن فكره ومساوئه على السواء لمقتضيات عصره . ومن الغريب أن يتجاهل هذا أتباع الرجل الذي قال عن نفسه إنه ليس ماركسياً متزمتاً ، والذي تؤكد نظريته في المادية التاريخية على أن الفكر كله خاضع لظروف المجتمع الاقتصادية وعلاقاته الاجتماعية . إن القرن الذي مضى على ظهور كتاب رأس المال هو فترة كافية لأن تجعل تلاميذ ماركس المخلصين هم في الواقع غير « الماركسيين » . نحن إذا لا استغرب أبداً أن يقول سارتر « إن الماركسية هي الفلسفة الوحيدة في عصرنا الراهن التي لا نستطيع تجاوزها »^(١) ، بينما يقول في نفس الكتاب :

« لماذا إذن نحن لسنا بالماركسيين ؟ لأننا تناولنا تقارير إنجلز وجارودي^(٢) ك مجرد مبادئ ، مرشدة ، ك دليل للعمل وتبين ماثيره من مشكلات ، ولكننا لا تناولها كحقائق مجسمة . نحن لسنا بالماركسيين لأننا نجد تقارير الماركسية غير محددة التحديد الكافي ، ومن ثم تجتمل العديد من التفسيرات وبكلمة

... (1) Sartre : The Problem of Method, op. cit., preface.

(٢) - جارودي : ماركسي فرنسي .

واحدة لأن أفكارها تبدو لنا كأفكار مقيدة لحركتنا . وعلى العكس من ذلك فإن الماركسي المعاصر يجدها واضحة ، ودقيقة ، ولا تختمل بالنسبة له أكثر من معنى . إنها بالنسبة للماركسي المعاصر تكون المعرفة كاملة . بينما نحن نجد أن المجال مازال واسعا للعمل ، وأنه مازال علينا أن نجد المنهج الصحيح ونبنى العلم » ^(١) .

كما أننا لانستغرب أن نجد جون روبنسون أستاذة الاقتصاد بجامعة كامبردج مخاطب ماركسيا في خطاب مفتوح ، بقولها :

« إنني أحمل ماركس في عظامي بينما تحمله أنت في فكك » ^(٢)

• • •

المطلوب إذا هو رد ما للقرن التاسع عشر إلى القرن التاسع عشر ، وأن نحمل معينا من ماركس ما يصلح للقرن العشرين .

إن مادية ماركس الفلسفية كانت ثورة ضد الميتافيزيقا الهيجيلية التي شوهت أفكار هيجل في التاريخ وفي الجدلية ، ولكن فلسفة القرن العشرين تذهب إلى أبعد من ذلك إذ تحاول أن تتخلص من أي كلام عما وراء الطبيعة ولا يمكن التحقق من صدقه أو خطئه بالتجربة أو الملاحظة ، ومن ذلك بعض الأفكار الماركسية ..

والاقتصاد الماركسي كان ثورة ضد النزعة البورجوازية ومبدأ الحرية الاقتصادية الذين سادوا النصف الأول من القرن التاسع عشر ، ولكن ماركس ورث من ريكادو نظرية بالية في القيمة ، وظن أنه لا يثبت الاستغلال

(1) ibid., p. 35.

(2) Robinson, J. : An Open Letter from a Keynesian to a Marxist, published in « On Rereading Marx », Cambridge, 1953 p. 20.

إثباتا علميا إلا إذا استخدم نفس أدوات الاقتصاديين الكلاسيكيين .
ومادية ماركس التاريخية قدسها ماركس كرد فعل عنيف ضد تفسيرات
عقيمة وميتافيزيقية للتاريخ ، ولكن علماء الاجتماع والتاريخ المعاصرين قد
تشرّبوا بها ، فما جدوى إصرار الماركسيين المعاصرين على التمسك بنزعة
« رد فعل » التي كانت مفهومة أيام ماركس ولكن لا تبرير لها اليوم ؟

وأهم من ذلك هو أن ندرك أنه ليس هناك من ضرر أو ضعف يمكن أن
يلحق بالاشتراكية نتيجة رفض هذه الأجزاء التي تقول برفضها . وهذا هو
أوضح ما يكون في رفضنا لمجموعة الطقوس المحاطة بفكرة التطور في الجدلية ،
ولكن هذا القول ينطبق أيضا على رفض نظرية الثمن (أو القيمة) الماركسية .
إن الدعوة الاشتراكية تحتاج إلى إثبات حق العامل في النأج بأكمله .
ولكنها لا تحتاج ، كما سبق أن أشرنا ، إلى نظرية معينة في تفسير الأثمان ^(١) .
كذلك فإننا لا نرى كيف أن على الاشتراكي أن يقبل المادية الفلسفية
والإسقط عنه وصف الاشتراكي أو أن عليه أن يكون له موقف فلسفي على
الإطلاق ، بالمعنى الدقيق للفلسفة وليس بالمعنى الجارى لها . إن من الواجب
أن نطالب الاشتراكي بأن يؤمن بأنه لا يمكن تغيير عادات المجتمع وأخلاقه
إلا بتغيير ظروف المجتمع الاقتصادية ، وأن نطالبه ألا يلقى بمسئولية تغيير
المجتمع على الصدقة أو الزعيم أو يلقى بالمسئولية على ربه ، متخليا بذلك عن
مسئولته في تغيير أساس المجتمع الاقتصادي ، ولكني لا أرى لماذا يجب أن
أن نطالب الاشتراكي بأن يتخذ موقفا من مشكلة فلسفية بحيث ، كملاقة المادة
بالفكر أو علاقة الله بالكون أو ما إذا كان للأشياء المادية وجود موضوعي
خارج الدهن . . . الخ .

(١) انظر في هذا المعنى شوميتز ، للرجع السابق ، ص ٨٨١ .

الفصل الرابع

الاشتراكية الفابية

الاشتراكية الفابية هي مجموعة الأفكار التي قدمها مؤسسو الجمعية الفابية Fabian Society التي تكونت في إنجلترا سنة ١٨٨٤ . وهي تعكس ، إلى حد كبير ، طبيعة العقلية الإنجليزية التي تكره الثورة كما تكره التقيد بالنظريات على حساب التجربة . وهي من ناحية أخرى تعكس التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي لحقت بالمجتمع الانجليزي والحركة العمالية منذ أن كتب ماركس وإنجلز « البيان الشيوعي » سنة ١٨٤٨ .

واسم الجمعية نفسه يعكس موقفها من الثورة كطريق لتحقيق الاشتراكية فقد استعارت الجمعية اسمها من اسم القائد الروماني فايوس ، الذي اشتهر بأنه لا يدخل في معارك فاصلة وحاسمة بل يحاول الانتصار على عدوه بالدخول معه في مناوشات ومعارك صغيرة حتى يضعف عدوه فيجبره على الاستسلام . ومن هنا اتخذت الجمعية الفابية العبارة التالية شعاراً لها وضمتها في صدر أول منشورها :

« عليك أن تنتظر اللحظة المناسبة في صبر ، كما فعل فايوس وهو يقاتل هانيبال ، رغم أن كثيراً من الناس انتقدوا بطئه وترثه ، ولكن إذا جاء الوقت المناسب فإن عليك أن تضرب بقوة . كما فعل فايوس ، وإلا كان انتظارك عتياً وذهب هباء . »

فالفايون إذن يدعون إلى عدم الدخول في معركة واحدة فاصلة ضد

الرأسمالية بل يدعون إلى أن يقطع الاشتراكيون من جسم الرأسمالية شريحة بعد أخرى ، حتى تصبح من الضعف يسيل بعده القضاء عليها بضربة قاضية . والجمعية الفابية كانت منذ نشأتها ، ولا تزال ، جمعية فكرية ، ضمت في بدايتها مجموعة من المثقفين من أكبر مفكرى انجلترا المنتمين إلى الطبقة الوسطى مثل برناردشو وسدنى ديب وزياتريس ويب وجراهام ولاس و هـ . جويلز . وحددت منهجها في تحقيق التحول الاشتراكي بأنه ليس العمل السياسي المباشر بل مجرد نشر الأفكار الاشتراكية عن طريق المحاضرات والكتب والنشرات . أو كما عبر أحدهم « إن هدفنا هو تحقيق الاشتراكية عن طريق إشعاع النور لا الحرارة » . كذلك فإن مما يميز الاشتراكيين الفايين أنه لم تكن لديهم مجموعة رسمية من الأفكار يدين بها الجميع . فكتابهم الأساسي Fabian Essays ، ما هو إلا مجموع مقالات ثمانية كتبها سبعة منهم ، كما أن بعض الفايين قدموا بعد نشره آراء تخالف بعض ما ورد فيه . كذلك فإن مما يميز الفابية عن الماركسية أنها لم تقدم آراء في الفلسفة أو في فلسفة التاريخ . ولعل النظرية الفابية الوحيدة التي يمكن وصفها بالابتكار إلى درجة ما ، هي تلك التي قدمها شو في الاستغلال . والواقع أنهم دعوا إلى « سياسة » أكثر مما دعوا إلى « نظرية » .

نظرية برناردشو في الاستغلال :

ترجم هذه النظرية في أساسها إلى نظرية زيكاردو في الربح . وزيكاردو رغم أنه ينتمي إلى الاقتصاديين التقليديين المنادين بالحرية الاقتصادية ، احتوى كتابه بذوراً تلقاها كثير من المفكرين الاشتراكيين ونموها وأسبوا عليها نتائج اشتراكية كانت أبعد ما تكون عن ذهن زيكاردو . من

ذلك نظرية العمل في القيمة التي تلقاها ، اركان وطورها وأسس عليها نظريته في فائض القيمة ، ومن ذلك أيضاً نظرية ريكاردو في الربح التي تلقاها المفكر الاشتراكي الأمريكي هنري جورج وأسس عليها دعوة الفريية الواحدة على الأرض ، كما تلقاها برناردشو وأسس عليها نظريته في الاستغلال .

قال ريكاردو إن الأراضي الزراعية تتفاوت في خصوتها ، والناس يبدأون بزراعة الأرض الأكثر خصوبة ولكن مع تزايد السكان يلجأون إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة . ومن حيث أن نفقة الإنتاج من الأرض الأخيرة هي بالضرورة أعلى فإن أسعار المنتجات الزراعية لابد أن ترتفع مع تزايد السكان ، حتى يسمح مستوى الأسعار بتغطية نفقات الإنتاج من الأرض الأقل خصوبة . ولكن من حيث أن مالك الأرض الأكثر خصوبة يتمكن من الإنتاج بنفقة أقل فإنه يحقق ربحاً هو الفرق بين نفقة إنتاجه ونفقة الإنتاج من الأرض الأقل جودة . فبينما لا يحقق مالك الأرض الحدية أي ربح ، إذ أن ثمن منتجاته يساوي بالضبط نفقة الإنتاج ، يحقق مالكو الأراضي الأكثر جودة ربحاً بالنظر إلى انخفاض نفقاتهم عن الثمن الذي يبيع به الجميع ^(١) .

ومن نتائج تحليل ريكاردو أن الربح الذي يحصل عليه ملاك الأراضي هو دخل لا تقابله تضحية ، فماسبه لإزياده السكان التي أدت إلى ارتفاع الأسعار فوق مستوى نفقات الإنتاج .

وقد سائر برناردشو ريكاردو في هذا التحليل واستخدمه في الهجوم على ملاك الأراضي من حيث أنهم يحصلون على دخل ليس لهم في إنتاجه

(1) D. Ricardo : The Principles of Political Economy and Taxation, Chapter II.

مفضل . ثم طبق شو نفس التحليل على دخل الرأسمالي بل وعلى دخول أصحاب
الدخول العليا من العمال .

فقال شو إن في قطاع الصناعة أيضاً تفاوت المنتجون في نفقات الإنتاج
فمنهم من ينتج إنتاجاً يدوياً بسيطاً ومنهم الرأسمالي الذي يستخدم آلات
أكثر كفاءة . وبينما لا يحصل الأول إلا على قوته الضرورية ، يحصل الآخر
على دخل أعلى بكثير . ويسمى شو الفرق بين الدخلين « ريعاً » قياساً على
ريع الأرض عند ريكاردو ، ويذهب هذا الريع إلى الرأسمالي دون أن يكون
لأخير فضل فيه ، فما هو إلا نتيجة للملكية الفردية لوسائل الإنتاج الأكثر
كفاءة ، ومن ثم يدعو شو إلى تأميم الأرض وإلغاء ريع رأس المال ^(١) .

بل إن شو أذهب إلى حد تطبيق فكرة الريع على عنصر العمل أيضاً .
فهناك العمل الماهر والعمل غير الماهر ، والطبيب الناجح والطبيب غير
الناجح . . إلخ . والفرق بين دخل الاثنين بسميه شو أيضاً ريعاً ، ولكنه
ريع ناشئ عن اختلاف القدرة *Rent of Ability* ^(٢) وكثيراً ما يكون
مصدره أن الأغنياء يستطيعون أن يقدموا لأبنائهم فرصاً في التعليم تجعلهم
أكثر كفاءة وقدرة ، هذا الريع يدعو شو إلى أن تستولي عليه الدولة
أيضاً ^(٣) .

الذي نراه هو أن الابتكار في نظرية شو في الاستغلال هو لفظي أكثر
منه ابتكار في التحليل . فتعميمه استعمال لفظ الريع لوصف فوارق الدخل

(1) B. Shaw, Ch. 1, «Economic», in Shaw & Others, Fabian Essays, London, 1965, p. 5 (First published in 1889).

(2) Ibid, pp. 41-2.

(3) Ibid, p. 59.

النتيجة عن رأس المال وعن العمل ، لا يقدم في حد ذاته تفسيراً لظاهرة الاستغلال ما لم يستند إلى تعدد الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وبيان أن مالك وسائل الإنتاج يعطى للعامل أقل مما يستحق ، وهو ما فعله برنارد شو أيضاً ولكنه في هذا لم يضيف جديداً إلى ما قدمه ماركس ، وفي هذا يعترف شو نفسه بقوة التحليل الماركسي^(١) .

طريقة تحقيق الاشتراكية :

إنما ترجع أهمية الفايين في الواقع إلى دعوتهم إلى أن تحقيق الاشتراكية يمكن أن يكون ، بل ويجب أن يكون ، وقد بدأ بالفعل ، عن غير طريق الثورة بل بالطريق الديمقراطي التدريجي والسلمي .

يقول سيدنى ويب :

« إن كل الذين قاموا بدراسة المجتمع وكانوا سابقين لعصرهم ، سواء كانوا اشتراكيين أم مؤمنين بالنظام الفردي ، يدركون أن أى تغيير جوهري وعضوى في المجتمع لا يمكن أن يكون إلا :

١ - ديمقراطياً ، ومن ثم تقبله أغلبية الناس بعد أن تكون السبيل قد مهدت له في عقول الجميع .

٢ - تدريجياً : وبذلك لا يسبب أى اضطراب ، مهما كان معدل التوسيع .

٣ - أخلاقياً : أى لا تعتبره غالبية الناس منافياً للأخلاق فيكون عاملاً في انحطاط معنوياتهم .

(١) انظر هامش صفحة ٩٩ في المرجع السابق .

٤ — دستوريا وسليما : في هذا البلد على الأقل^(١)

وهنا يمكن الاختلاف الأساسى بين أفكار الفايين وأفكار ماركس . فهم يدعون إلى التدرج فى تطبيق الاشتراكية عن طريق نفس جهاز الدولة القائم ، بينما افترض ماركس ضرورة تغيير جهاز الدولة وتحطيمه من أجل إقامة الاشتراكية . وهم يعتقدون بإمكان تحقيقها عن طريق العمل الديمقراطى . الدستورى السلمى ، بينما افترض ماركس أن الثورة هى الطريق الوحيد . وهم يعولون تعويلا أساسيا على تغيير أخلاق الناس وعقليتهم إلى الأخلاق والعقلية الاشتراكية ، بينما ينكر ماركس أن من الممكن تغيير الأخلاق والعقلية تغييرا أساسيا دون تغيير النظام الاقتصادى والاجتماعى أولا ومن أساسه .

ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الفوارق الأساسية بين ماركس والفايين لم تكن نتيجة الصدفة ، أو راجعة إلى الاختلاف الفكرى المحض ، بل دعت إليها ، كما سبق أن أشرنا ، تطورات اقتصادية وسياسية فى المجتمع الانجليزى لم تعاصرها كتابات ماركس الأساسية :

فأولا : فيما بين صدور البيان الشيوعى سنة ١٨٤٨ وتكوين الجمعية الفابية سنة ١٨٨٤ لم تحدث فى إنجلترا الثورة الاشتراكية التى توقعها ماركس وإنجلز ، الأمر الذى دفع الفايين إلى استبعاد احتمال قيامها استبعادا تاما .

وثانيا : فى هذه الفترة تحسنت حالة العمال فى إنجلترا بشكل ملحوظ ، وبعبكس ما توقع ماركس وإنجلز فى منتصف القرن . كما ازدادت تقابات العمال قوة وزادت قدرتها على المطالبة بمزيد من الحقوق للعمال ونجحت بالفعل فى

تحقيق بعض المكاسب السياسية والاقتصادية الهامة ، كالاتراف بحق
الاضراب في سنة ١٨٧٥ ، بعد أن كان أى نوع من أنواع الإضراب معاقباً
عليه سنة ١٨٤٨^(١) ، وتخفيف الشروط المالية المرتبطة بحق الانتخاب
ودخول بعض العمال مجلس النواب ، وازدهار الحركة التعاونية ومساهمتها
في تحسين حالة العمال الاقتصادية^(٢) . . . الخ .

هذه المكاسب التي حققها العمال في إنجلترا بالتدريج ، رأى فيها إنجلز ،
الذي امتدت حياته بعد ماركس وعاصر هذه التطورات ، إجراءات في صالح
الرأسمالية الاحتكارية نفسها ، إذ رأى أن رفع أجور العمال وتحسين حالتهم
من شأنه أن يقضى على الرأسماليين الصغار لصالح الاحتكارات الكبيرة ، من
حيث أن الأولين عاجزون عن منافسة الآخرين في دفع أجور مرتفعة .
أما الفايون فقد رأوا في هذه المكاسب تحققة تدريجياً للاشتراكية
نفسها . وعبر أحدهم عن هذا بقوله إن الجميع قد غدوا إشتراكيين دون
أن يدروا .

وبينا رأى إنجلز في مكاسب العمال السياسية خديعة من جانب الدولة
البرلمانية للعمال ، أخذاً بالفكرة الماركسية الأساسية في أن الدولة هي دولة
الطبقة السائدة وحدها ولا يتصور حيادها ، رأى الفايون في هذه المكاسب
انحيازاً تدريجياً للدولة إلى جانب العمال .

(1) Laidler, H. : Social-Economic Movements, London, 1948, p. 177.

(2) See Cole, D. H: A Century of Cooperation, London 1944, and Pollard, S. : « Nineteenth Century Cooperation, from Community Building to Shopkeeping, » in Essays in Labour History, edited by Briggs and Saville, London, 1960, p. 97.

القسم الثاني

النظام الاشتراكي

وتطبيقه في الجمهورية العربية المتحدة

مقدمة

ليس من الصعب الآن على القارىء أن يتحقق بنفسه من صحة ما ذكرنا في مقدمة الكتاب عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفكرين الاشتراكيين. إنهم جميعاً يشتركون أولاً في الدعوة إلى أن يصبح المعيار الأساسى أو الوحيد لتوزيع الدخل هو ما ساهم به كل فرد من عمل. هذه الفكرة هي مصدر وحي توماس مور في رسمه لمجتمع اليوتوبيا، وسر حملة سان سيمون على «الطفيليين»، ودعوة السان سيمونيين إلى مصادرة الإرث، ودعوة أوين وفورييه ولوى بلان إلى إقامة المجتمعات التعاونية، وهي النتيجة التي يرتبها ماركس على نظريته في فائض القيمة، والفاييون على نظريتهم في الربح.

وهم يشتركون ثانياً في الدعوة إلى نوع أو آخر من الملكية المشتركة أو الجماعية، فالملكية شائعة في مجتمع توماس مور المثالي، والدولة بعد جيل واحد أو أكثر بقليل، ستصبح هي المالك الوحيد عند السان سيمونيين، والمفروض أن تعم المستعمرات أو «الورش» التعاونية المجتمع بأسره عند أوين أو فورييه أو بلان، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج هي جزء من دعوة ماركس ومؤسسى الجمعية القارية.

ولكن بعض مفكرى الاشتراكية رأى أن نظام التوزيع حسب العمل، وإن كان يمثل مرحلة تقدم كبرى إذا قيس بنظام التوزيع الرأسمالى، فهو مجرد مرحلة يتعين تجاوزها إلى نظام فى التوزيع أكثر عدالة، حيث يتم توزيع الدخل حسب الحاجة، كما رأينا عند ماركس ولوى بلان، وإن كان هناك

فارق شاسع بين البساطة التي اعتقد بلان أنه يمكن بها الوصول إلى هذه المرحلة اللاحقة ، وبين الشروط التي اعتقد ماركس أنه يتعين توافرها قبل إمكان تحقيق هذا الهدف النهائي .

ومن ناحية أخرى ، فإن بعض مفكري الاشتراكية أفسح مكانا للرأسماليين المستغلين بإدارة مصانعهم ، كما عند سان شيمون ، حيث عرف العاملين تعريفا يتسع لكي يشمل هؤلاء أيضا .

وفضلا عن ذلك فإنهم اختلفوا فيما بينهم اختلافا شاسعا حول وسائل « تغيير المنكر » ، فهذه الوسائل تتراوح بين مجرد تعبير عاطوف من « قلب » توماس مور ، إلى ثقة عمياء بقوة « اللسان » لدى الاشتراكيين التعاونيين ، إلى دعوة إلى التغيير « باليد » لدى ماركس والفايين . إلا أن اعتماد ماركس والفايين على الطبقة العاملة نفسها للقيام بتحقيق الاشتراكية يتراوح بدوره من الدعوة إلى الثورة العنيفة لدى ماركس إلى الدعوة إلى التغيير التدريجي والسلمي عند الفايين .

وقصة تطور الفكر الاشتراكي لا تنتهي بأفكار لينين أو الفايين ، فعرض كامل لقصة هذا التطور لا بد أن يستمر ليشمل أيضا أفكار « المراجعين » Revisionists وهم فريق من الكتاب الذين ، رغم أنصواتهم نحت لواء الفكر الماركسي ، انتقدوا أجزاء مختلفة من أفكار ماركس ، ولا بد أن يشمل أيضا فكر « الاشتراكيين الإصلاحيين » أو الديمقراطيين « اللاحق لكتابات الفايين ، والذي انتشر أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة ، ويقوم على رفض مجموعة من الأفكار الماركسية

الرئيسية أهمها الدعوة إلى التأميم الشامل وديكتاتورية البروليتاريا وما تستند إليه كل منهما من أسس نظرية .

وحيث أن كتابا يحجم كتابنا هذا لا يمكن أن يتسع لأن يعرض عرضاً كاملاً لكل جوانب الفكر الاشتراكي ، فقد اكتفينا بأن نعرض ممثلاً للاشتراكية الإصلاحية وهو فكر القايين ، كما أننا نعتقد أن الطالب يمكن أن يلم بعض الإلمام بروح كتابات المراجعين للفكر الماركسي من قراءته لأراء بعض الكتاب الذين أشرنا إليهم في تقييمنا للماركسية .

• • •

قيام النظام السوفيتي في روسيا في نوفمبر سنة ١٩١٧ ، لم يعد الصراع حول الاشتراكية مجرد صراع فكري بين داعين إلى العدالة الاجتماعية والملكية العامة ومؤيدين للحرية الاقتصادية ، بل تحول إلى صراع ، اتخذ أحيانا صورة التدخل المسلح ، بين حكومات أو نظم رأسمالية وبين النظام الاشتراكي السوفيتي . ثم إنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ النظام الاشتراكي ، الذي ظل منحصرا في دولة واحدة نحو ثلاثين عاما ، يتحول من الدفاع عن نفسه إلى الهجوم ، تمثل هذا في تحول ثمانى دور في أوروبا الشرقية إلى النظام الاشتراكي على أثر انتصار الجيش السوفيتي على ألمانيا ، هي بلغاريا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا وألبانيا والمجر وبولندا وألمانيا الشرقية ، ثم في استيلاء الحزب الشيوعي على الحكم في الصين سنة ١٩٤٩ ، ثم في إعلان عدد كبير من الدول الأفريقية والآسيوية ، التي لم يحصل معظمها على الاستقلال إلا بعد الحرب ، أخذها بالنظام الاشتراكي ، بالإضافة إلى كوبا في أمريكا اللاتينية . وليس من السهل أو حتى من المفيد

أن نحاول أن نجعل هنا أسماء الدول التي أعلنت حكوماتها أنها تأخذ بالاشتراكية ، ويكفي أن نذكر أنه من النادر أن نجد حكومة أفريقية لم تعلن في وقت من الأوقات عن أخذها بالنظام الاشتراكي أو عن ضرورته أو فائدته^(١) ويذكر كاتب آخر في سنة ١٩٦٥ أنه من بين ٣٣ دولة أفريقية حديثة الاستقلال أعلنت حكومات ٢٥ منها أن هدفها هو بناء الاشتراكية^(٢) . وأصعب من هذا ، وإن كان أكثر فائدة ، محاولة تصنيف هذه الدول التي تطبق نظما متفاوتة غاية التفاوت ، حسب مدى سيرها في طريق تطبيق الاشتراكية ، ولكن هذا يحتاج إلى القيام بدراسة تفصيلية لنظام كل دولة على حدة مما يخرج عن هدف هذا الكتاب وهو مجرد التقديم إلى دراسة الاشتراكية .

وإنما نكتفي في القسم الثاني من هذا الكتاب بالقيام باستعراض سريع للتجربة السوفيتية الاشتراكية منذ قيام الثورة الروسية سنة ١٩١٧ ، يتبعه عرض أكثر تفصيلا لخطوات تطبيق الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة . منذ ١٩٥٢ ، وفي الفصل الثالث نتكلم عن مبررات أو دوافع الأخذ بالنظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ، ثم نقاش في فصل أخير الموضوع الذي يتحدث عليه الخلاف بين الكتاب العرب وهو مدى تأثير التجربة العربية في الاشتراكية عن التجارب الأخرى ، أو كما يحب البعض أن يصوره ،

(١) أنظر كتاب : African Socialism

Edited by Friedland, W. and Rosberg, C., Stanford University Press, 1964.

(2) Kuznetsov, Y. and Fyodorov, L. : Epoch of the Collapse of Capitalism and the Development of Socialism, Moscow, 1965, p. 101

مدى تميز الأفكار أو « النظرة » العربية في الاشتراكية .

• • •

والمراجع التي تعرض تطور النظام الاشتراكي وتطبيقه في الدول المختلفة،
هي بدورها أكثر من أن تحصى ، يمكن أن نرشح منها للطالب الكتب الآتية :

1 — Baykov, A. : The Development of the Soviet Economic System, Cambridge, 1956.

2 — Dobb, M. : Soviet Economic Development Since 1917, London, 1957.

3 — Neve, A. : The Soviet Economy, Published in the Minerva Series, No. 6, London, 1961.

4 — Hughes, T. J. and Luard, D. E. : The Economic Development of Communist China, 1949 - 1960, Oxford University Press, 1961.

5 — Mc Vicker, Charles . : Titoism, Pattern for International Communism, St. Martins Press, New york, 1954.

6 — Rose, S. : Socialism in Southern Asia, Oxford University Press, 1955.

7 — Friedland, W. F. and Rosberg, C. G. : African Socialism Stanford University Press, 1964.

8 — Carr, E. H. : The Soviet Impact on the Western World, London, 1947

أما بالنسبة للتجربة العربية في الاشتراكية فقد صدر عنها عدد كبير من
الكتب التي يستطيع الطالب بسهولة معرفة أسماؤها والحصول عليها . وأهم
ما يجب على الطالب قراءته في هذا الموضوع :

١ — الميثاق ، وخاصة الباب السادس والثامن ، على أساس أنه يحتوي

على التعبير الرسمي عن الأفكار التي وجهت التطبيق العربي للإشتراكية .

٢ — الرئيس جمال عبد الناصر « على طريق الاشتراكية » ، وهو نص
خطابه في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ، وصدر
في سلسلة « كتب قومية » . . .

٣ — السيد علي صبري : التطبيق الاشتراكي في مصر ، ١٩٦٤ ، وصدر
أيضاً في سلسلة « كتب قومية » . . .

ومن المفيد تتبع المقالات التي تنشرها بعض المجلات الشهرية « كالطلعة »
« والكاتب » و « الفكر المعاصر » وهي تمثل مواقف مختلفة من
القضية المختلف عليها وهي مدى استقلال وتميز التجربة العربية في الاشتراكية .

الفصل الأول

النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي

١ - تطورة :

لم يصنع لينين الثورة الروسية ولكنه قادها. لقد كانت روسيا ، منذ مطلع القرن العشرين على الأقل حبلج بالثورة على فوضى الحياة الاقتصادية وفساد الحكومة والجيش وعلى الحياة الخاصة للقيصر والارهاب السياسي^(١) وسوء توزيع الثروة الزراعية^(٢) ، بالإضافة إلى السخط على الخسائر الهائلة في الأرواح التي تكبدتها روسيا باشتراكها في الحرب العالمية الأولى .

وكان الاتجاه الثوري في مطلع القرن يمثل حزبان أساسيان هما الحزب الديمقراطي الاجتماعي ، وهو حزب ماركسي يتزعمه بليخانوف ، والحزب الاجتماعي الثوري ، الذي انقسم سنة ١٩٠٣ إلى المنشفيك (أى الأقلية)

(١) في سنة ١٩٠٨ كان عدد الروس المنفيين لنشاطهم السياسي أكثر من ١٨٠.٠٠٠ وأعدم القيصر ٧٨٢ شخصا .

Laidler : Social - Economic Movements, op. cit, p. 354

(٢) قبل الثورة كان ١٣٠.٠٠٠ شخص يملكون ٢٣٢ مليون فدان بينما أكثر من ١٠٠ مليون شخص يملكون ٣٧٢ مليون فدان ، أي أن ١/١٠ من الملاك كانوا يملكون أكثر من ثلث الأراضي الزراعية .

(للرجوع السابق ، ص ٣٥٤) .

والبلشفيك (أى الأغلبية) بزعامه لينين. وكانت أهم نقاط الخلاف بين القسمين كما تطور فيما بعد، هي أن البلشفيك رأوا أن روسيا لا يمكن أن تحقق النظام الاشتراكي قبل أن تجتاز مرحلة الرأسمالية من حيث أن الطبقة العاملة الصناعية لم تكن تكون أكثر من ٥٪ من الشعب الروسى، ولا يمكن أن تنجح الثورة الاشتراكية بغير الارتكاز على قاعدة قوية وواعية من العمال الصناعيين. ورأى لينين على العكس أن من يقول بعلاقة حتمية بين درجة التطور الصناعى فى بلد معين والثورة الاشتراكية إنما يفهم ماركس فهما سطحيا وبدائيا. فمنو الرأسمالية إلى أن بلغت مرحلة الاستمرار أفقدها طابعها الوطنى أو المحلى وأكسبها طابعا عالميا بحيث أن انهيارها لم يعد يتوقف على بلوغ التناقض الطبقي أقصاه فى دولة معينة، كما يفهم قراء ماركس السطحيون، بل على حدة التناقض على مستوى العالم بأسره، ومن ثم فقد يكون أول أجزاء الرأسمالية تصدعا، ليس هو أكثر الدول الرأسمالية تطورا بل يكفى أن يكون هو «أضعف الحلقات» فى سلسلة الرأسمالية العالمية، وهذه هى حالة الحكومة القيصرية فى روسيا.

اتحدت هذه الأحزاب الثورية فى إشعال ثورة ناجحة فى فبراير ١٩١٧ أطاحت بالحكم القيصرى. على أن «الحكومة المؤقتة» التى تألفت عقب الثورة لم تكن بوضع مطالب العمال الاقتصادية والاجتماعية موضع التنفيذ واعتبرت أن غرض الثورة هو مجرد تحقيق نظام ديمقراطى، كما أنها لم تستجيب للمطالب الشعبى بالانسحاب من الحرب. وفى إبريل عاد لينين إلى روسيا، وكان منغيا منذ ثورة ١٩٠٥، فاستخدم نفوذه فى تقوية الاتجاه اليسارى فى المجالس الشعبية التى كونها العمال والفلاحون Soviets والتى أخذت فى مهاجمة الحكومة

المؤقتة وتدعو إلى الدخول في مفاوضات مع ألمانيا على الفور لتوقيع الصلح
والانسحاب من الحرب ، وإلى تحويل السلطة إلى السوفييت وإقامة
دولة البرولتاريا .

في نوفمبر من نفس السنة قام البلشفيك بثورة أخرى (هي الثورة المعروفة
باسم ثورة أكتوبر وفقا للتقويم المستخدم في روسيا في ذلك الوقت) ،
استولى بها البلشفيك على الحكم وأعلنوا نقل كل السلطة للسوفييت ودخلوا
على الفور في مفاوضات مع ألمانيا انتهت بتوقيع الصلح في مارس ١٩١٨
والانسحاب من الحرب . وأعلنت الحكومة دستورا جديدا في يولية نصت
مادته الأولى على إلغاء الملكية الخاصة للأرض بغير تعويض واعتبارها
ملكا للأمة ، وكذلك تأمين كل ثروات الأرض من مناجم وثروة
حيوانية ، وتأمين كل البنوك ، وسيطرة الحكومة على كل المصانع ووسائل
المواصلات ، كما قررت أن العمل واجب على كل فرد . ونصت المادة
الثانية على أن العمل حق لجميع الرجال والنساء ، وعلى أن يحرم من حق
الانتخاب كل من يستخدم عمل الآخرين يقصد الربح ، وكل من كان له
دخل ليس مصدره العمل .

ويمكن أن تقسم الفترة الواقعة بين قيام ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ وبين
وفاة لينين سنة ١٩٢٤ ، من حيث نوع النظام الاقتصادي المطبق ، إلى المراحل
الثلاث الآتية :

المرحلة الأولى : وقع بين نوفمبر ١٩١٧ ومنتصف ١٩١٨ ، وتتميز بسيطرة
العمال على كثير من المصانع وإدارتهم لها بأنفسهم ، وقد أدى هذا في كثير

من الأحيان بالانحياز إلى مراعاة مصلحتهم الخاصة على حساب الصالح العام ، الأمر الذي دفع إلى الاعتقاد بضرورة تركيز السلطة ، وهو ما أصبح محتما مع قيام حرب التدخل وتشوب الحرب الأهلية .

المرحلة الثانية : وتقع بين منتصف ١٩١٨ وآخر ١٩٢٠ ، وتعرف بفترة « شيوعية الحرب » ، وهي الفترة التي شهدت تدخل جيوش من فرنسا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة لتعطيم الثورة الروسية ، واقرنت بقيام حرب أهلية حطمت فيها كثير من أصحاب المصانع مصانعهم وهاجر الكثيرون إلى خارج روسيا . لهذا اضطرت الحكومة إلى إجراء تأمين شامل امتد حتى شمل كل مصنع يستخدم الآلات ويقوم بتشغيل أكثر من خمسة عمال ، وجميع المشروعات الحرفية التي يشتغل فيها عشرة عمال فأكثر ، كما اقرنت بتطبيق نظام التسليم الاجباري على المنتجات الزراعية . وقد قوبل كل من التأمين الشامل ونظام التسليم الاجباري بمعارضة عنيفة واجهتها الحكومة بالقوة . ويقول لينين في تقرير شيوعية الحرب أن الدافع إليها لم يكن اقتصاديا بالمرّة ، إذ كانت الدولة أعجز من أن تدير الاقتصاد القومي بأجمعه ، وإنما كان الدافع إليها مقتضيات الحرب وضرورة تموين الجيش بالغذاء ومقاومة محاولات التخريب .

المرحلة الثالثة : وتمتد من ١٩٢١ إلى وفاة لينين ، وتعرف سياستها الاقتصادية باسم السياسة الاقتصادية الجديدة NEP . وتسير بالعدول عن التأمين الشامل وتطبيق نظام مختلط يجمع بين خصائص الاشتراكية وخصائص الرأسمالية والتعاونية ، إذ أطلقت الحرية لكثير من الرأسماليين الروس والأجانب لمباشرة النشاط الاقتصادي من أجل الربح ، وسمح للبنك المركزي بدفع فائدة على ودائع

الأفراد وباقراض المشروعات الفردية ، وألغيت الحصة المفروضة على المزارعين والتي كان عليهم تسليمها للحكومة واستبدلت بها ضريبة منتظمة ، كما سمح للمزارعين ببيع منتجاتهم ، بعد دفع الضريبة ، في السوق الحرة ، وسمح للقطاع الخاص والتعاوني بمزاولة تجارة التجزئة بعد أن كانت تقوم بها الدولة . ويقول لينين في تبرير ذلك أن الرأسمالية ، وإن كانت شرا إذا قورنت بالاشتراكية ، فهي خير إذا قورنت بنظام اقتصادي أشبه باقتصاد العصور الوسطى . يقصد من هذا أن هدف روسيا الأسامي في تلك المرحلة يجب أن يكون هو تنمية صناعتها ولو كان ذلك على حساب تقدم الاشتراكية .

• • •

تولى ستالين الحكم بعد لينين ، واستمر يحكم روسيا نحو ٣٠ عاما حتى وفاته في ١٩٥٣ ، وهي فترة عانى خلالها الشعب الروسي من ديكتاتورية وإرهاب عنيفين كشف عنها خروشتشوف في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي سنة ١٩٥٦ ،

« لقد ابتدع ستالين لقب (عدو الشعب) وقد جعل هذا اللقب من الممكن أن يعاقب أي رجل أو مجموعة من الرجال دون أن يكون من الضروري إثبات خطيئهم ، لقد سمح هذا اللقب باستخدام أقصى أنواع الكبت والخروج على أبسط قواعد قانون الثورة ، في معاملة كل من يخالف رأي ستالين . . . كان المتبع أساما ، وهو ما يخالف كل المبادئ القانونية الجارية هو أن الطريق الوحيد لإثبات الذنب هو « الاعتراف » ، وقد أثبت التحقيق فيما بعد أن هذه « الاعترافات » كان يتم الحصول

عليها باستخدام أساليب الضغط المادى على المتهمين ...^(١)

كذلك فإن تطبيق الاشتراكية فى الزراعة السوفيتية فى أوائل الثلاثينات ، بحيث أصبحت الملكية العامة والتعاونية فى الأرض هى السائدة ، قد اقترن باتباع أساليب غاية فى العنف مع من صودرت ملكياتهم ، الأمر الذى دفع هؤلاء إلى ذبح مواشيهم حتى انخفضت الثروة الحيوانية فى روسيا إلى أقل من النصف^(٢) .

ولكن هذه الثلاثين عاما قد شهدت مجموعة من الانتصارات التى لاشك فى أهميتها فى تاريخ الاتحاد السوفيتى والاشتراكية على السواء ، أيا كان حكمنا على دور ستالين الشخصى فيها .

قد أدى تطبيق نظام التخطيط الشامل ابتداء من ١٩٢٨ إلى نمو الصناعة الروسية بمعدل لم تشهده روسيا أو أى بلد آخر فى العالم من قبل وتحويلها من دولة تسيطر الزراعة على اقتصادها إلى ثاى دولة صناعية فى العالم بعد الولايات المتحدة . وفى ١٢ عاما بين ١٩٢٨ ، وهو أول أعوام الخطة الخمسية الأولى ، وعام ١٩٤٠ ، وهو العام الذى قطعت فيه الحرب الخطة الخمسية الثالثة ، تضاعف الإنتاج الصناعى سبع مرات ونصف . وبينما كانت الزراعة تكون مصدر

(1) Speech of Khrushchev, delivered at the 20 th Congress of the Communist Party of the Soviet Union, 25 February, 1956, published in : The Anti — Stalin Campaign and International Communism, A Selection of Documents, Columbia University Press New York, 1956, p. 12.

(2) See Baykov, A. : The Development of The Soviet Economic System, Cambridge, 1946, and Bennett, M. K. & Food and Agriculture in the Soviet Union, 1917-48, in Journal of Political Economy, 1949, pp. 192 - 6.

٦٠٪ من الدخل القومي سنة ١٩٢٨ أصبحت الصناعة تكون ٧٠٪ من الدخل والزراعة ٣٠٪ فقط في سنة ١٩٤٠. ومع هذا فيجب أن نلاحظ أن هذا التقدم السريع قد تحقق أساسا نتيجة نمو الصناعات الانتاجية، وأن الصناعات الاستهلاكية لم تتم إلا بمعدل أقل بكثير. ففي نفس الفترة بينما تضاعف الانتاج من الصناعات الانتاجية ١٤ مرة لم يتضاعف انتاج السلع الاستهلاكية إلا ٣ مرة (١).

وقد أتم الاتحاد السوفيتي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ثلاث خطط خمسية أخرى تلتها خطة السبع سنوات التي بدأت سنة ١٩٥٩، أي قبل إتمام الخطة الخمسة السابقة بعامين، وانتهت سنة ١٩٦٥. وقد اعتبرت هذه الخطة الأخيرة جزءا من خطة بعيدة المدى تنهى سنة ١٩٨٠ ونستهدف وضع أسس المجتمع الشيوعي المأمول. ولهذا فإن تلك الخطة السبعة الأخيرة وإن كانت تركز على تنمية الصناعات الثقيلة شأن الخطط السوفيتية السابقة فقد فاقتها في طموحها. ويكفي أن نذكر للدلالة على ذلك أن حجم الاستثمارات التي استهدفت هذه الخطة تحقيقها في سبع سنوات يقرب من حجم مجموع الاستثمارات التي حققتها الاتحاد السوفيتي منذ بداية الثورة (٢) كما استهدفت زيادة الانتاج الصناعي بنسبة ٨٠٪، وزيادة إنتاج السلع الانتاجية بنسبة تتراوح بين ٨٢ - ٨٨٪ والسلع الاستهلاكية بنسبة ٦٢ - ٦٥٪ (٣)، والانتاج الزراعي بنسبة ٧٠٪ أي بنسبة ٨٪ سنويا بالمقارنة بنسبة ٢٪ وهي متوسط الزيادة

(1) Laidler, op. cit., pp. 407-9.

(2) Khrushchev, N. : Report to the Special 21. st Congress of the Communist Party about the 7 - year Plan, Soviet Booklet, no. 7, p. 27.

(3) ibid., p. 16.

السنوية التي حققها الانتاج الزراعي في الولايات المتحدة في السبع سنوات السابقة على بداية الخطة السوفيتية»^(١)

وفي المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي تابع خروشتشوف وصفه «لمجتمع الرخاء» الذي سيعيش فيه الروس سنة ١٩٨٠ وأعطى تفاصيل ما سوف يتحقق في ١٩٧٠. على أن هناك ما يدل على أن معدل النمو الذي حققه الاتحاد السوفيتي عند انتهاء السنوات السبع في سنة ١٩٦٥ كان مغييا للآمال المرسومة في الخطة السبعية لبعض القطاعات وخاصة في الزراعة. كذلك فإن مشروع الخطة الخمسية الجديدة الذي أعلنه كوسيجين في فبراير ١٩٦٦ للفترة بين ١٩٦٦ — ١٩٧٠ يتميز بدرجة أقل من الطموح، إذا قورن بالأهداف التي أعلنها خروشتشوف في سنة ١٩٦١ لنفس الفترة، كما يتميز بمحاولة تخفيف حدة الغلاء التقليدية في تنمية الصناعة الثقيلة على حساب الصناعة الخفيفة، وفي تنمية الصناعة عموما على حساب الزراعة^(٢).

٢ — ملكية وسائل الانتاج :

ليس هناك أي حظر على ملكية السلع الاستهلاكية في الاتحاد السوفيتي. ولكن ليس من المباح للمالكها بيعها أو تأجيرها من أجل تحقيق ربح إن لم يكن هو الذي أنتجها. فمن المباح مثلا أن يقوم فلاح ببيع محصوله الذي أنتجه بنفسه من الأرض التي يسمح له باستغلالها، وأن يحقق من وراء ذلك ربحا، ولكن لا يجوز له شراء ما أنتجه غيره بقصد بيعه لتحقيق ربح. كذلك فمن المسموح به مثلا تملك سيارات الركوب الخاصة ولكن لا يجوز استعمالها كسيارات

(1) ibid., p. 23.

(2) The Economist, February 26, 1966.

أنجرة^(١). كذلك من المحظور على أى شخص أن يستخدم آخر فى إنتاج سلعة لحسابه .
أما الملكية الفردية لوسائل الإنتاج فهى محظورة إلا فى أضيق نطاق ،
والجزء الأعظم من وسائل الإنتاج فى الصناعة تملكه الدولة وتديره لحسابها ،
أما فى الزراعة فالجزء الأكبر من الأرض يخضع لنظام المزارع الجماعية
(الكولخوزات) .

فى الصناعة نجد أنه فى سنة ١٩٥٨ كانت المشروعات المملوكة للدولة
تقوم بإنتاج ٩٤٪ من إجمالى الإنتاج الصناعى ، والمشروعات التعاونية
الصناعية تقوم بإنتاج نسبة الـ ٦٪ الباقية . على أن هذه الأرقام لا تشمل
قطاع البناء ، الذى يحتل فيه النشاط الفردى أهمية أكبر^(٢) .

أما المشروع الصناعى المملوك للدولة ، والذى يكون كما نرى حجر
الزاوية فى الإنتاج الصناعى السوفيتى ، فتقوم الدولة بتعيين مديره وكبار
موظفيه ، وتحدد للمشروع مهمته ، وتحول أرباح المشروع إلى ميزانية الدولة
فما عدا ما ينص على تزكته للمشروع نفسه . والمهمة الأساسية لإدارة
المشروع هى تحقيق الخطة ، أو بقدر الإمكان ، تجاوزها ، واستخدام عناصر
الإنتاج التى تضعها الدولة تحت تصرف المشروع ، بأبكر قدر من الاقتصاد .
فالخطة تحدد للمشروع الكمية التى يتعين عليه إنتاجها فى مدة معينة ، ونوعها
وسعرها ، والنسبة المطلوب تحقيقها فى تخفيض النفقة وفى زيادة الإنتاجية .. الخ
فإذا استطاع المشروع تجاوز الخطة استحق مكافأة مادية وأدوية متفاوتة
حسب مدى هذا التجاوز .

(1) Nove, A. : The Soviet Economy, The Minerva Series, No. 6. London, 1961, p. 28.

(2) ibid., pp. 28 - 9.

أما في الزراعة فالجدول التالي يبين الأهمية النسبية للأنواع المختلفة لحيازة الأرض وإدارتها في سنة ١٩٥٩ :

مليون هكتار^(١) النسبة المئوية إلى مجموع الأرض المزروعة

المزارع الجماعية	١٣٠,٢	٪ ٦٦,٤
مزارع الدولة	٥٨,٨	٪ ٢٩,٩
حيازات الأفراد	٧,٢	٪ ٣,٧
المجموع	١٩٦,٢	٪ ١٠٠

(المرجع : (Nove, op. cit., p. 29.

ومنه نتبين أن أقل من ثلث الأراضي الزراعية السوفيتية يخضع لنظام مزارع الدولة، وهي تخضع في ملكيتها وإدارتها لنفس المبادئ العامة التي تخضع لها المشروعات الصناعية المملوكة للدولة، والتي أشرنا إليها . ومن ثم فالقائمون بزراعة فيها هم مجرد عمال زراعيين ، يحصلون على أجر ثابت من الدولة سواء حققت الزراعة ربحاً أو خسارة ، وإنما يستحقون مكافأة فوق ذلك على تحقيق الخطة أو تجاوزها .

أما المزارع الجماعية (الكولخوزات) فلها أهمية أكبر في الزراعة السوفيتية إذ تشغل نحو ثلثي الأراضي ، وهي نوع من الجمعيات التعاونية الانتاجية ، إذ يقوم مجموعة من المزارعين بزراعة قطعة من الأرض على نحو

مشارك لحسابهم ، ويوزع الدخل الناتج منها حسب ما قام به كل فرد من عمل ، بعد دفع المستحق للدولة من ضرائب وأقساط الديون والتأمين الإجباري . . إلخ . ومع ملاحظة أن المزرعة تلزم بأن تبيع للحكومة حصة من الناتج بالسعر الذي تحدده الحكومة ، ومع ملاحظة أيضا أن الأرض ليست مملوكة لأعضاء الكونخوز ملكية جماعية ، بل هي مملوكة للدولة ، وإنما للكونخوز حق الانتفاع بها انتفاعا مؤبداً .

كذلك يتضح لنا من الجدول السابق قلة الأهمية النسبية للقطاع الخاص في الزراعة ، وتكون أساساً من : (١) الحيازات التي يسمح القانون السوفييتي بأن يحتفظ بها الأفراد وأن يزرعوها لحسابهم الخاص ، ومساحتها في العادة هي نحو $\frac{1}{3}$ فدان للمائلة ($\frac{1}{3}$ هكتار) ، (٢) الماشية ، حيث يسمح مثلاً بأن تمتلك كل عائلة من المزارعين بقرة واحدة بالإضافة إلى بعض الحيوانات الأخرى^(١) . ولكن على الرغم من ضآلة نسبة الأرض الخاضعة للقطاع الخاص فإنها تساهم بنسبة كبيرة من إنتاج بعض المحاصيل الزراعية^(٢) .

أما التجارة الخارجية فتولاها مؤسسات حكومية بحت ، وأما التجارة الداخلية فتقوم بها في المدن — في الأساس — محلات تابعة للحكومة

(١) كان نصف الأبقار في سنة ١٩٥٩ مملوكة ملكية خاصة ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(٢) راجع Nove ، المرجع السابق ، ص ٢٩ ، ٥٧ - ٥٨ .

أيضا ، وفي الريف تقوم بها أساسا الجمعيات الاستهلاكية التعاونية ، وهذه الأخيرة لها طابع تعاوني يتمثل في أن ٢٠٪ من أرباحها (على الأكثر) توزع على المساهمين فيها من المستهلكين ، وطابع حكومي يتمثل في أن الحكومة تحدد لها خططها وتسيطر على إدارتها ، كما أن الحكومة تستخدمها في تصريف كثير من منتجاتها للمزارع الجماعية وفي شراء بعض منتجات هذه المزارع ^(١) .

الفصل الثاني

النظام الاشتراكي

في الجمهورية العربية المتحدة :

(١) خطواته

ليس من السهل أن تتفق على نقطة البداية في تحول الجمهورية العربية المتحدة إلى الطريق الاشتراكي . إن معظمنا قد أدرك أن تحولاً هاماً نحو الاشتراكية قد بدأ عندما صدرت أهم مجموعة من قرارات التأميم وإعادة توزيع الدخل في أواخر يولية ١٩٦١ . ولكن قوانين يولية ، وإن كانت هي التي نهت إلى حدوث تغير أساسي في نظام الملكية والتوزيع ، سرعان ما اتضح أنها لم تكن في الواقع إلا حلقة ، وإن كانت الحلقة الأساسية ، في سلسلة طويلة من الخطوات نحو الاشتراكية .

لهذا السبب كان علينا أن نبدأ استعراضنا لخطوات التحول الاشتراكي من سنة ١٩٥٢ بعد أن تلقى نظرة سريعة على ملامح النظام الاقتصادي عند قيام الثورة .

١ — النظام الاقتصادى قبيل ثورة ١٩٥٢ :

كان المجتمع المصرى يمثل نموذجا صادقا للتخلف الاقتصادى والاجتماعى .
ففى سنة ١٩٥٢ كان متوسط دخل الفرد ٤٢ جنيها فى السنة^(١) . هذا الرقم
وإن كان يكفى لإعطاء القارىء المصرى فكرة عن مدى ما كان يحصل عليه
الفرد فى مصر من سلع وخدمات فإنه لا يكفى لتقدير مدى فقر المصرى
بالنسبة لما حققته بلاد العالم المتقدمة . أما هذا فيمكن معرفته من إحصائية للأمم
المتحدة تقارن متوسط دخل الفرد بالدولارات فى البلاد المختلفة سنة ١٩٤٩ .
ومنها نعرف أن متوسط الدخل السنوى للفرد فى مصر فى هذه السنة كان
١٠٠ دولار بينما كان متوسط الدخل فى الولايات المتحدة ١٤٥٠ دولارا
وفى بريطانيا ٧٧٣ وفى فرنسا ٤٨٢ . . . الخ^(٢) .

كذلك تميز الاقتصاد المصرى بغلبة الزراعة على بقية قطاعات الاقتصاد ،
سواء من حيث النسبة التى يكونها الدخل الناتج من الزراعة إلى مجموع الدخل
القومى ، أو من حيث النسبة التى يكونها عدد المشتغلين بالزراعة إلى مجموع
العاملين . ففى سنة ١٩٤٧ كانت نسبة الدخل المتولد من الزراعة إلى
مجموع الدخل القومى هى ٤٤,٥٪ ولم تكن نسبة الدخل الصناعى أكثر

(١) تقرير اللجنة التخطيط القومى منشور فى :

Hansen, B. and Mead, D : The National Income of the U. A. R.

وهى الذكرة رقم ٣٤٣ من مذكرات معهد التخطيط القومى ، بوفية ١٩٦٣ .

(2) U. N., Statistical Papers, Series (E), No. I, New york,
1950, pp. 15-16 .

من ١١,١٪ ، بينما كانت النسبتان على التوالي في الولايات المتحدة (١٩٤٩) ٨٪ و ٣٠,٨٪ ، وفي المملكة المتحدة (١٩٤٩) ٥,٤٪ و ٣٨,٥٪ . كذلك كان المشتغلون بالزراعة في مصر سنة ١٩٤٧ يكوّنون ٧٠٪ من القوة العاملة الإجمالية والعمال الصناعيون ٧٪ ، بينما كانت النسبتان على التوالي في الولايات المتحدة ١٤,٣٪ و ٢٤٪ وفي بريطانيا ٥,٤٪ و ٣٨٪ (١٩٤٩) .

أضف إلى هذا كل ما يترتب عليه من سمات التخلف الأخرى الاقتصادية والاجتماعية ، كالتخفيض إنتاجية العامل الزراعي رغم غلبة الدخل المتولد من الزراعة على عناصر الدخل الأخرى ، واستخدام الأساليب البدائية في الزراعة ، وانتشار البطالة المقنعة في الريف ^(١) ، واعتماد البلاد اعتماداً أساسياً في التصدير على محصول واحد هو القطن ^(٢) وحصولها على أغلب السلع المصنوعة من الخارج ، وما يترتب على الظاهرتين الأخيرتين من تعرض الاقتصاد للتقلبات التي تتعرض لها اقتصاديات البلاد المتقدمة ، وارتفاع معدل المواليد والوفيات وارتفاع نسبة الأميين ، وانخفاض مستوى الصحة والتعليم . . إلى آخر

(١) قدر البعض نسبة الشغلين بالزراعة الذين يمكن الاستغناء عنهم دون أن يتأثر الإنتاج الزراعي في مصر بمقدار ٤٠٪ أنظر :

O'Brien, P. : Industrial Development and The Employment Problem in Egypt, 1945 - 1965 » Middle East Economic Papers, 1962, pp. 94 - 7.

هذه النسبة إن صحت لبداية الخمسينيات فانه يجب أن يعاد النظر فيها الآن ، فالراجح أنها انخفضت انخفاضاً ملموساً بهجرة كثير من الأيدي العاملة إلى القطاع الصناعي . أنظر رسالة الدكتوراه المقدمة من عمرو محيي الدين هذا العام إلى جامعة لندن عن العمالة في الريف المصري .

(٢) كانت نسبة قيمة المصدر من القطن الخام إلى قيمة مجموع الصادرات المصرية سنة

١٩٤٨ هي ٧٩,٢٪ .

الخصائص التي تجعل بها كتب التخلف والتنمية .

على أن متوسط دخل الفرد لا يكفي ، كما نعلم ، لإعطاء صورة عن الفقر الذي كانت تعيش فيه غالبية السكان ، إذ أن الصورة تزداد سوءاً نتيجة لسوء توزيع الدخل القومي . وللدلالة على سوء هذا التوزيع في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من هذا القرن نكتفي بذكر الأمثلة الآتية :

١ - في سنة ١٩٥٢ وقبل قانون الإصلاح الزراعي كان ٩٤,٣ ٪ من مجموع الملاك الزراعيين يملكون ٣٥,٤ ٪ من الأرض الزراعية بينما كان ٢ ٪ من الملاك الزراعيين يملكون ٢٧ ٪ من الأرض . وكان ألفان من الملاك يملكون أكثر من ١ ٪ الأرض الزراعية .

٢ - إذا قدرنا أن الحد الأدنى لمستوى المعيشة المطلوب لأسرة مصرية مكونة من خمسة أفراد ، تكفله زراعة ٣ أفدنة لحسابهم نجد أنه في سنة ١٩٥٢ كان ٨٩ ٪ من الملاك الزراعيين يملكون أقل من هذا الحد الأدنى .

٣ - ترتب على ارتفاع معدل زيادة السكان إذا قورن بمعدل نمو مساحة الأرض المزروعة أن زاد الطلب على استئجار الأرض الزراعية بمعدل يفوق بنكثير معدل نمو المعروض منها ، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع كبير في إيجار الأرض الزراعية ، بينما بقيت الضريبة الزراعية على الملاك على مستوى منخفض جداً . ومن ثم أدت الزيادة السريعة في السكان إلى نفع الملاك الكبار على حساب المستأجرين الفقراء .

٤ - قدر أحد الكتاب^(١) أنه في سنة ١٩٤٥ كان نحو ثلاثة أرباع

(١) دكتور ألبرت عشم عبد الملاك : « التفاوت في الدخل » - وهي رسالته للدكتوراه - دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٥٣ - ص ١٠٢ .

السكان متوسط دخل الفرد منهم يقل عن ٢٠ جنيهًا سنويًا ، بينما كان نحو ألف شخص متوسط دخل الفرد منهم يزيد على ١٠,٠٠٠ جنيه في السنة ، وكان هناك ٥٠ شخصًا متوسط دخل الفرد منهم يزيد على ١٠٠,٠٠٠ جنيه . وكان قانون الضريبة التصاعدية على الإيراد الصادر سنة ١٩٤٩ يفرض سعرا للضريبة قدره ٣٨٪ على الدخل السنوي الذي يزيد على ٥٠,٠٠٠ جنيه بينما كان سعر الضريبة في إنجلترا في نفس الوقت هو ٩٧,٥٪ على الدخل الذي يزيد على ١٥,٠٠٠ جنيه .

كذلك كان نصيب القطاع العام ضئيلا للغاية إذا قورن بنصيب القطاع الخاص . ويتضح ذلك إذا عرفنا أنه في سنة ١٩٥٣ (وهي وإن كانت سنة لاحقة على قيام الثورة فإن أرقامها تدل على هيكل الملكية قبل الثورة أيضا لأنه بين ١٩٥٢ و ١٩٥٣ لم يحدث تغير يذكر في نصيب القطاع العام) كان القطاع الخاص يساهم بنسبة ٨٤٪ من مجموع الناتج القومي والقطاع العام بنسبة ١٦٪ فقط . هذه النسبة الأخيرة تتضمن أساساً الناتج من المرافق العامة ولا تساهم فيها المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي بأكثر من ٢٪^(١) .

٢ - مراحل التطور نحو الاشتراكية :

(١) المرحلة الأولى : من قيام ثورة ١٩٥٢ إلى تأميم شركة

قنال السويس :

تتميز هذه المرحلة بأن التركيز من جانب حكومة الثورة كان على

(١) من بحث لم ينشر بعد بعنوان :

إصلاح النظام السياسى بما يتضمنه ذلك من التخلص من النظام الملكى ثم إعلان الجمهورية ، وتدعيم الحكم الجديد ، وتقليم أظافر طبقة كبار ملاك الأراضى ، وإخلاء الجيوش البريطانية عن منطقة قناة السويس . فلم يكن يتصور تحقيق أى تقدم حقيقى فى التنمية وإعادة توزيع الدخل إلا بتحقيق هذه الإصلاحات السياسية .

وقد كانت حكومة الثورة تظن من البداية إلى أن مشكلة مصر الحقيقية تكمن فى انخفاض متوسط الدخل ، ولكن الخطوات التى بذلت فى هذه السنوات الأولى تتميز أولاً بتواضعها إذا قيست بالمراحل التالية ، وللأسباب السياسية التى بينهاها ، وتتميز ثانياً بأن طريق تحقيق التنمية المرجوة كان هو تشجيع القطاع الخاص على المزيد من الاستثمار ، أكثر مما كان هو استبدال القطاع العام به .

ففى سنة ١٩٥٢ أنشأت الحكومة «المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى» وأعلنت أن الغرض من إنشائه هو إرساء قواعد سليمة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية وحصر موارد الدولة من أجل استغلالها على أكمل وجه ، والاضطلاع بدراسة مشروعات للتنمية والتوصية بها . ولكن نلاحظ على هذا المجلس أن القطاع الخاص كان ممثلاً فيه . كذلك وضع المجلس فى يوله ١٩٥٣ برنامجاً للاستثمار الحكومى ينفذ عبر أربع سنوات ، ونلاحظ على هذا البرنامج أن مشروعات الاستثمار فيه كانت من النوع التقليدى الذى يتركه القطاع الخاص عادة للدولة . فنلاحظ مثلاً أن ٦١٪ من استثمارات هذا البرنامج كان موجهاً إلى قطاع الرى والصرف واستصلاح الأراضى ، وهو قطاع يعجز عنه أو يتفر منه عادة النشاط الفردى . والجزء الأكبر من بقية

الاستثمارات وزع بين مشروعات الكهرباء والمواصلات . أى أن هذا البرنامج كان يستهدف فى الواقع تكوين ما يسمى برأس المال الاجتماعى لتهيئة الظروف المناسبة لنمو القطاع الخاص^(١) .

يؤكد هذا اتخاذ الحكومة لعدد من الإجراءات لتشجيع القطاع الخاص، الوطنى والأجنبى ، على إسهامه فى التنمية ، من ذلك مثلاً : زيادة التعريفات الجمركية الجمائية ، وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات اللازمة للتصنيع ، كالمواد الخام والآلات ، وإعفاء الشركات المساهمة الجديدة من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لمدة ٧ سنوات ، وإعفاء الشركات القائمة من الضريبة على أسهمها الجديدة لمدة ٥ سنوات ، ومن نصف الضريبة على الأرباح غير الموزعة ، وخفض الحد الأدنى لقيمة السهم من ٤ جنيهات إلى جنيهين لتشجيع صغار المدخرين على الاستثمار فى الصناعة ، وكضمان الحكومة لبعض الشركات حداً أدنى من الأرباح ، أو دفع الحكومة الفوائد على ما اقترضته بعض الشركات من أموال ، وكتشجيع الحكومة للبنوك التجارية على زيادة إقراضها لمشروعات الصناعة . . . الخ

• • •

كذلك شهدت هذه الفترة بعض الإجراءات الهامة نحو إعادة توزيع الدخل ، من ذلك تقرير حد أدنى لأجور العمال الصناعيين ، وإصدار برنامج لضمان الاجتماعى يشترك فى تمويله أرباب العمل والعمال ، وتقرير حق العمال الصناعيين فى عطلات مدفوعة الأجر . على أن أهم إجراء فى هذا السبيل كان هو قانون الإصلاح الزراعى الصادر فى سبتمبر ١٩٥٢ .

وقانون الإصلاح الزراعى كان من شأنه إعادة توزيع الثروة والدخل

الزراعيين من أكثر ناحية . فالاستيلاء على الملكيات الزائدة عن ٢٠٠ فدان للفرد أو ٣٠٠ فدان للأسرة مسموح بالاستيلاء على أراض تبلغ مساحتها ٣٠٥, ٣٠٥ فدان وتوزيعها على المزارعين الفقراء ممن لا تزيد ملكيتهم على ٥ أفدنة . هذا النص لم يكن من شأنه أن يعس أكثر من نسبة صغيرة من مجموع الأراضي الزراعية في مصر (نحو ستة ملايين من الأفدنة) ، ولكن القانون وضع أيضاً حداً أقصى للإيجار الأرض الزراعية هو سبعة أمثال ضريبة الأتبان ، وهذا النص استفادت منه طائفة كبيرة من المشتغلين بالزراعة هي طائفة المستأجرين .

أضف إلى هذا أن النص على عدم جواز طرد المستأجر من الأرض أمن مصدر الرزق لجمهور المستأجرين من ناحية كما أنه كان أكثر السبل فعالية لضمان تنفيذ النص الخاص بتحديد حد أقصى للإيجار . ذلك أنه في بلد كصر ، تعاني من زيادة كبيرة في الطلب على الأرض الزراعية بالنسبة للمعروض منها ، لم يكن من الممكن أن يحترم النص الخاص بتحديد الإيجار إلا بتأمين حق المستأجر في البقاء في الأرض .

على أن قانون الإصلاح الزراعي لم يكن يستهدف فقط إعادة توزيع الدخل الزراعي ، فلا يمكن التقليل من أثره السياسي وهو القضاء على النفوذ السياسي لطبقة الملاك الزراعيين الكبار ، عن طريق إضعافهم اقتصادياً وأدياً . ذلك أنه بصرف النظر عن مستوى الحد الأقصى الذي سمح باستبقائه ، فإن مجرد الاستيلاء على جزء من أراضي الملاك الكبار لصالح من كان يعمل على هذه الأرض مستأجراً أو عاملاً زراعياً ، كان من شأنه تحطيم ، بضربة واحدة ، فكرة الحق الأبدى على الأرض وبعث حق الزراع في ملكية الأرض التي يزرعها .

كذلك كان من ضمن أهداف القانون الرئيسية تحويل المدخرات من الاتجاه نحو شراء مزيد من الأراضي الزراعية إلى الاستثمار في الصناعة .

المرحلة الثانية : من تأمين قنال السويس إلى تأميمات ١٩٦١ :

كان لتأمين شركة قنال السويس في يولية ١٩٥٦ ، ما نعرفه من الآثار السياسية على الحركات التحررية في العالم الثالث بأمره ، فلا عجب أن يكون لهذا التأمين آثاره البعيدة الغور على الاتجاه السياسى والاقتصادى فى داخل مصر نفسها . والذي يعنينا هنا هو مغزى تأمين القنال بالنسبة لنظام مصر الاقتصادى . ويمكن تلخيص هذا المغزى فى ثلاث نقاط أساسية :

أنه كان ضربة عنيفة إلى استغلال رؤوس الأموال الأجنبية لمواردنا الاقتصادية ، وضربة لنشاط رأس المال الخاص بوجه عام ، وتعبيراً عن التصميم على تحقيق برنامج طموح للتنمية الاقتصادية .

فى كل من هذه الجوانب الثلاثة كان تأمين القنال بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ النظام الاقتصادى المصرى . فقد كانت المرحلة الأولى تتميز ، كما رأينا ، بسياسة تشجيع القطاع الخاص ، الوطنى والأجنبى ، على زيادة استثماراته فى مشاريع التنمية ، فإذا بتأمين قنال السويس ينقل إلى الدولة أكبر مشروع رأسمالى فيها ، جلب فى السنة السابقة على التأمين إيرادات قدره ٣٢,٢ مليون جنيه ، ولم يكن نصيب مصر فى أرباحه ، طبقاً لاتفاقية ١٩٤٩ ، يتجاوز ٧٪ .

وتميزت المرحلة السابقة أيضاً بخطوات متواضعة فى التنمية ، إذ لم يزد

المتوسط السنوي لحجم الاستثمارات الاجمالية في المرحلة الأولى على ٣٤ مليون جنيه ، فإذا بتأمين القنال يتم أساسا من أجل بناء السد العالي الذي قدرت تكاليفه ، والمشروعات المترتبة عليه ، بمبلغ ٤١٥ مليون جنيه .

وهكذا نجد هذه المرحلة الثانية تتميز في الواقع بهذه المعالم الثلاثة الرئيسية التي بدأها تأمين قنال السويس :

أولا : استئصال للنشاط الاستغلالي من جانب رأس المال الأجنبي للموارد الاقتصادية الوطنية . ويمكن تفسير هذا بتضامن بريطانيا وفرنسا مع اسرائيل في عدوان مسلح على مصر في أكتوبر ١٩٥٦ ، وما تبع ذلك من حصار اقتصادي فرضته بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، وتجميد أرصدتنا في الدول الثلاث ، ووقف الولايات المتحدة بيع فائض حاصلاتها الزراعية لنا عقب تأمين القنال ، وما ترتب على كل ذلك من ظهور عدم جدوى تعليق الآمال على أى مساهمة جديدة من جانب رؤوس الأموال الخاصة الغربية في تنميتنا الاقتصادية .

ويتمثل هجوما على نشاط رأس المال الأجنبي في فرض الحراسة على الممتلكات البريطانية والفرنسية سنة ١٩٥٦ ، ثم صدور قوانين بتمصير جميع البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية ، بإجبارها على أن تتحول إلى شركات مساهمة مصرية يمتلك المصريون جميع أسهمها .

كما تمثل ، فيما بعد (ديسمبر ١٩٦٠) في تأمين البنك البلجيكي وغيره من الممتلكات البلجيكية .

ثانيا : ارتفاع درجة الطموح في برامج التنمية الاقتصادية . والالتزام

برنامج طموح في التنمية يجد تفسيره وتبريره الطبيعي في مصر في الانخفاض الشديد في مستوى المعيشة بالقياس إلى الدول المتقدمة مع معدل مرتفع في زيادة السكان ، ولكن زيادة الطموح في المرحلة التي تسلم عنها الآن إذا قورنت بأهداف المرحلة السابقة يمكن أن يقصر بأنه ، بتأميم القنال وانتصارنا في المعركة التالية له ، ظهر في الواقع أننا اجتازنا بنجاح أقصى مرحلة من مراحل الصراع السياسي ضد النفوذ الأجنبي والرجعية المحلية على السواء . وكان من شأن هذا النجاح أن يبرز على الفور طبيعة المرحلة الجديدة وهي التركيز على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويتضح هذا الارتفاع في طموحنا في بدء عهد التخطيط الاقتصادي في مصر . ففي سنة ١٩٥٧ كوّنت لجنة التخطيط القومي وضم إليها مجلس الإنتاج والخدمات القومي ، وأعدت خطة خمس سنوات للتنمية الصناعية على أن تبدأ سنة ١٩٥٨ ، وتستهدف تحقيق استثمار سنوي صاف في الصناعة وحدها مقداره ٤٥ مليون جنيه . ثم استبدلت بهذه الخطة ، بعد عامين ، خطة خمسية أكثر طموحا ، تعتبر في الواقع هي البداية الحقيقية للتخطيط الشامل في مصر ، على أن يبدأ تنفيذها في أول يولية وتنتهي في آخر يولية ١٩٦٥ . وقد أعدت هذه الخطة كجزء من خطة أبعد مدى تستهدف مضاعفة الدخل القومي خلال عشر سنوات أي بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . ويمكن تلخيص أهم أهداف الخطة الخمسية الأولى فيما يأتي :

١ - زيادة الدخل القومي في ١٩٦٥ ، بالمقارنة بسنة ١٩٦٠ ، بنسبة

٤٢,٦٪^(١) .

(١) لجنة التخطيط القومي : إطار الخطة العامة ١٩٦٠-١٩٦٥ القاهرة ١٩٦٠ ، ص ١١ .

٢ — أن يبلغ مجموع الاستثمارات في الخمس سنوات ١٦٩٦,٩ مليون جنيه بحيث تحظى الصناعة بنسبة ٣٤٪ من الاستثمارات والزراعة بنسبة ٢٣٪^(١).

٣ — زيادة الانتاج الزراعى بنسبة ٢٨ ٪ والانتاج الصناعى بنسبة ٦٦٪^(٢).

٤ — زيادة المبالاة في الزراعة بنسبة ١٧٪ وفي الصناعة بنسبة ٣٤٪^(٣).

والذى يهمننا من ذكر هذه الأرقام أن ندلل على طموح خطة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ إذا قورنت بما استهدفت أو حققته المرحلة السابقة . فقد رأينا أن متوسط الاستثمار الإجمالى السنوى فى المرحلة الأولى لم يزد على ٣٤ مليون جنيه ، أما خطة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ فقد استهدفت استثمار ما يقرب من ١٧٠٠ مليون جنيه أى بمعدل ٣٤٠ مليون جنيه سنوياً . كذلك فإن هذه الخطة الأخيرة كما رأينا قد استهدفت زيادة الدخل القومى الحقيقى بنسبة ٤٢,٦٪ فى خمس سنوات ، وهذا يعنى ، إذا افترضنا زيادة فى السكان بنسبة ١٤,٥٪ كما توقعت اللجنة المركزية للإحصاء سنة ١٩٦٢^(٤) ، أن يزيد دخل الفرد الحقيقى بنحو ٢٥٪ . قارن هذا بما تحقق بالفعل فى الخمس سنوات السابقة على الخطة إذ لم يزد دخل الفرد الحقيقى بأكثر من ١٤٪ بين ١٩٥٥/٥٤ و ١٩٥٩/١٩٦٠^(٥) . كذلك نلاحظ أن الزيادة المستهدفة فى

(١) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(4) Central Statistical Committee «Population Trend in the U. A. R. » , Cairo 1962, p. 3.

(٥) قنابحها من إحصائيات السكان وتقدير الدخل القومى الحقيقى بأسماء ١٩٥٤ المنشور فى : —

الانتاج الزراعى كانت هي ٢٨٪ في خمس سنوات ، بينما لم يزد الانتاج الزراعى بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ إلا بنسبة ١٨٪^(١) ، وكانت الزيادة المستهدفة للانتاج الصناعى هي ٦٦٪ في خمس سنوات بينما لم يزد الانتاج الصناعى بين ١٩٥٣ و ١٩٥٨ إلا بنسبة ٤٠٪^(٢) .

وأخيراً ، فيما يتعلق بالعمالة ، نرى أن الخطة استهدفت زيادة مجموع العمالة في كافة القطاعات بنسبة ١٧٪ بينما لم تزد العمالة في مصر في كافة القطاعات بين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ إلا بنسبة ٨٪^(٣) .

ثالثاً : تميزت هذه المرحلة أيضاً بزيادة القيود المفروضة على نشاط القطاع الخاص زيادة واضحة من أجل ضمان توجيهه إلى فروع الاستثمار التى تحقق أكبر نفع للاقتصاد القومى . ويمكن تفسير ذلك : أولاً بتصميم الحكومة على تحقيق معدل مرتفع للتنمية خاصة في الصناعة ، ويفسر ثانياً بما لوحظ من أن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة في المرحلة السابقة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعة لم تأت بشمرتها المرجوة . مثال ذلك أن قانون الإصلاح الزراعى كان من بين أهدافه كما رأينا منع المدخرات الجديدة من أن تتجه اتجاهها التقليدى نحو شراء المزيد من الأراضى الزراعية ، ومن ثم

Hansen, A and Mead, D: The Growth of National Income in the U. R. A. , Memoranda No. 343 of the Planning Institute, June 1963, Table 8. والاحصاءات الأساسية ، ١٩٦٠ .

(١) مصلحة الإحصاء والتعداد : إحصاء الجلب ، ١٩٥٣ - ١٩٥٦ .

(٢) اللجنة المركزية للإحصاء : الاحصاءات الأساسية ١٩٦٠ .

(3) O'Brien, « Industrial Development and the Employment Problem in Egypt, 1945 — 65, » op. cit., p. 116

أن تتجه إلى الاستثمار الصناعى، على أن الذى حدث بدلا من ذلك أن اتجهت هذه المدخرات نحو بناء مبان سكنية للطبقة المتوسطة . لهذا لجأت الحكومة إلى التدخل بتقييد حرية رأس المال الخاص كما يتضح من الأمثلة الآتية :

١ - فى سبتمبر ١٩٥٦ صدر قانون بمنع إقامة أى بناء تريد نفقته على

٥٠٠ جنيه بدون ترخيص .

٢ - فى ١٩٥٧ أنشئت المؤسسة الاقتصادية لإدارة الأموال التى تملكها

الحكومة فى الشركات الصناعية والتجارية . وقد منحت هذه المؤسسة ، وهذا

هو الذى يهمنا هنا ، حق تعيين المدير العام وغالبية أعضاء مجالس الإدارة

وتعديل أى قرار يتصل بسياسة المشروع فى كل شركة يكون نصيب

الحكومة فى رأس مالها ٢٥ ٪ أو أكثر . فإذا قل نصيب الحكومة عن

هذه النسبة يكون من حق المؤسسة الاقتصادية تعيين ممثلين للحكومة

فى مجلس الإدارة .

٣ - فى أوائل ١٩٥٨ صدر قانون باشتراط الحصول على ترخيص من

وزارة الصناعة فى كل حالة يراد فيها إنشاء صناعة جديدة أو توسيعها أو تغيير

غرضها أو مكانها أو حجم إنتاجها أو توقفها عن الإنتاج كما أعطى لوزارة

الصناعة حق تحديد مواصفات الإنتاج والمواد الأولية المستخدمة وتحديد

السعر والربح .

٤ - فى أوائل ١٩٥٩ صدر قانون بوضع حد أقصى للأرباح الموزعة

لشركات المساهمة ، وإجبارها على استثمار ما لا يقل عن ٥ ٪ من أرباحها

الموزعة فى سندات حكومية .

٥ - فى فبراير ١٩٦٠ أمم بنك مصر . وأهمية هذا الإجراء لا تكمن

فقط فى أنه وضع يد الدولة على أكبر بنك تجارى فى مصر بل أهم من ذلك

هو أن هذا البنك كان يكون شركة قابضة تضم شركات تسيطر على ٢٠٪ من الإنتاج الصناعي في مصر بما في ذلك نصف صناعة النسيج . وعلى هذا فتأميم بنك مصر ، بإعطائه الحكومة حق تعيين أعضاء في مجالس إدارة هذه الشركات ، منح الحكومة سلطة واسعة في توجيه الإنتاج والاستثمار الصناعيين ^(١) .

المرحلة الثالثة : من تأميمات ١٩٦١ إلى انتهاء الخطة الخمسية الأولى :

إن عام ١٩٦١ يشكل بدون شك نقطة تحول أخرى في تاريخ نظامنا الاقتصادي ، فمجموعة القوانين الصادرة خلاله ، خاصة في يوليو ، ترتب عليها أن أصبحت الدولة تملك الجزء الأكبر من رأس المال المستثمر في الصناعة كما شكلت أكبر خطوة اتخذتها الحكومة نحو إعادة توزيع الدخل . وقد استمر هذان الاتجاهان ، نحو توسيع القطاع العام ، ونحو إعادة توزيع الدخل يزدادان قوة في الأعوام التالية لسنة ١٩٦١ :

١ - اتساع القطاع العام :

رأينا أن الحكومة ، في المرحلتين السابقتين ، قامت بإنشاء بعض المشروعات الجديدة أو المساهمة فيها بأموالها أهمها مصنع الحديد والصلب ، وتأميم بعض المشروعات القائمة ، أهمها تأميم بعض الممتلكات البريطانية والفرنسية والبلجيكية وبنك مصر . على أن هذه الخطوات السابقة في توسع القطاع العام كان من الممكن تفسير كل منها على حدة وبأسباب مختلفة ،

(١) أنظر في أهمية بنك مصر في الاقتصاد المصري :

O. Brien, p: The Dev - of Public Enterprise, op. cit.

El — Gretly, A: The Structure of Modern Industry in Egypt.

L' Egypte Contemporaine

من مطبوعات

كعجز القطاع الخاص عن إنشاء مصنع الحديد والصلب ، أو تهرب مصنع من دفع الضريبة ، أو كرد على عدوان بريطانيا وفرنسا علينا وعلى الاعتداء البلجيكي في الكونغو ، أو لتوجيه السياسة الاستثمارية لشركات بنك مصر . الخ . بعكس ذلك كانت الضربات المتلاحقة التي وجهت إلى القطاع الخاص ابتداء من سنة ١٩٦١ ، إذ لا يمكن تفسيرها إلا بأنها اتجاه نحو سياسة تأميم واسعة النطاق تستهدف تحقيق سيطرة تامة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي .

ففي يولية ١٩٦١ أمتت الحكومة تجارة القطن ، وكونت « لجنة القطن » وهي لجنة حكومية لتكون مسئولة عن شراء وبيع كل محصول القطن بسعر تحدده الحكومة . ثم صدر قانون في ٩ يولية ١٩٦١ يقضى بتحويل شركات تصدير القطن إلى شركات مساهمة تملك الحكومة فيها مالا يقل عن ٢٥٪ من رأس مالها ، وتأمين شركات كبس القطن الأربعة . وبذلك تمت للدولة السيطرة على أهم مورد للنقد الأجنبي وهو محصول القطن .

في بداية يولية أيضا أمتت شركة السفن الحديوية وهي أهم شركة مصرية للنقل البحري . على أن أهم قوانين التأمين كانت تلك الصادرة في في الذكرى التاسعة لثورة ٢٣ يولية والتي قضت بتأمين جميع البنوك وشركات التأمين التي لم تكن قد أمتت بعد ، وتأمين ٤٤ شركة تقوم بإنتاج بعض السلع الأساسية كالأسمنت والنحاس والخشب والكهرباء ، وتأمين ٥٠٪ من رأس مال ٨٣ شركة أخرى تعمل أغلبها بالمقاولات والتجارة والصناعة الخفيفة ، ووضع حد أقصى للملكية الصناعية قيمته ١٠٠٠٠٠ جنيه انطبق على ١٤٧ شركة أخرى وتأمين ما زاد على ذلك ، على أن يكون التعويض في هذه

لحالات جميعا بسندات على الحكومة قابلة للتداول وتستهلك بعد ١٥ سنة وبفائدة قدرها ٤٪ سنويا .

كذلك قضى بأنه لا يجوز أن يتعاقد القطاع العام مع شركات المقاوله ما لم تكن حصة الحكومة في رأس مالها ٥٠٪ أو أكثر ، أو كانت قيمة العملية تقل عن ٣٠٠٠٠ جنيه .

ثم في يناير ١٩٦٢ أمتت الحكومة ٥٠٪ من رأس مال ٢٥٢ من المخازن والمطاحن ومضارب الأرز . وأنشأت المؤسسة العامة للمخازن والمطاحن ومضارب الأرز .

في العامين التاليين صدرت قوانين جديدة تقضى إما بتأميم مشروعات مسرى عليها التأميم لأول مرة أو مشروعات كان قد أم جزء من رأس مالها فشمّل التأميم الجزء الباقي . ففي إبريل ١٩٦٣ أمتت جميع منشآت تصدير القطن وكل محالج القطن ، وفي مايو أمتت ٢٤٥ من المطاحن ومضارب الأرز تأمينا شاملا ، وفي يونية أمتت ١٤ شركة للأدوية وسحب ترخيص ٤٠ مصنع للأدوية فأصبحت صناعة الأدوية مؤتممة بأكملها . على أن أهم مجموعة من التأميمات التالية ليولية ١٩٦١ هي تلك التي صدرت بها قوانين أغسطس ١٩٦٣ ومارس ١٩٦٤ . ففي أغسطس ١٩٦٣ تم تأميم ٢٢٨ شركة للغزل والصناعات الغذائية والهندسية والكياوية ، و ٤٣ شركة للنقل البرى والنهرى ، وأنهيت الامتيازات الممنوحة للقطاع الخاص لاستغلال المناجم والمحاجر . وفي مارس ١٩٦٤ شمل التأميم الكامل ١١ شركة للتجارة الخارجية و ١١٩ شركة مقارلات وأكبر شركات استخراج البترول وتسويقه وهما شركتا شل وآبار الزيوت الانجليزية المصرية .

كذلك فإن قوانين مارس ١٩٦٤ قضت باجرائين هامين آخرين :

أولها : مصادرة كل ما يزيد على ٣٠ ألف جنيه من ثروة كل من خضعت أمواله للحراسة ثم رفعت عنها الحراسة .

وثانيها : وضع حد أقصى للتعويض المترتب على التأميم قدره ١٥ ألف جنيه للفرد .

• • •

أما في الزراعة فإن المبدأ الذي أخذت به حكومة الثورة حتى الآن هو إعادة توزيع الملكية بالاستيلاء على الملكيات الكبيرة وتوزيعها على صغار الفلاحين ، وليس إحلال ملكية الدولة محل الملكية الخاصة . وقد كان هذا هو المبدأ الذي أخذ به ميثاق العمل الوطني الصادر في مايو ١٩٦٢ ، والذي قصد به أن يضع الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمع والتي تلزم بها الحكومة حتى ١٩٧٠ . وعلى هذا فالعنصر « الجماعي » أو الاشتراكي في الزراعة لم يتخذ في مصر صورة اتساع القطاع العام بل تفتت الملكيات الكبيرة مع التوسع في إحلال الإدارة التعاونية محل الإدارة الفردية . هذا الشكل من أشكال التطبيق الاشتراكي في الزراعة شهد أيضا في هذه المرحلة تقدما كالذي شهده القطاع العام في الصناعة . ففي يولية ١٩٦١ خفض الحد الأقصى للملكية الزراعية من ٢٠٠ فدان إلى ١٠٠ فدان للفرد ، وفي ديسمبر ١٩٦١ قضى باستيلاء الحكومة على الأرض الزراعية المملوكة للأجانب ، وفي مارس ١٩٦٤ ألغى التعويض عن الأراضي المستولى عليها لقوانين الإصلاح الزراعي . هذه الأراضي الخاضعة للاستيلاء في هذه الفترة (٢١٤.٠٠٠ فدان طبقا لقانون الإصلاح الزراعي الثاني و ١٣٠.٠٠٠ فدان

طبقا لحظر ملكية الأجانب للأراضي الزراعية) بالإضافة إلى الأراضي المستولى عليها في المرحلتين السابقتين تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى الأول (٣.٥, ٣.٥ فدان) ولصادرة أملاك الأسرة المالكة (١٨.٠٠٠ فدان) ولإلغاء أراضي الأوقاف الخيرية (١٤٨, ٨٧٦ فدان)^(١) ، يجعل مجموع الأراضي الخاضعة للاستيلاء طبقا لكافة هذه القوانين هو ٩٧٩, ٥٤٦ فدان تم بالفعل حتى ١٩٦٤ الاستيلاء على الجزء الأكبر منها (٩٤٤, ٤٥٧ فدان) أى نحو ١/٤ مجموع الأراضي الزراعية فى مصر. كما تم توزيع ٦١٠, ٠٠٠ فدان منها حتى ذلك الوقت ، أى نحو ١/٣ الأراضي الزراعية ، واستفاد من التوزيع نحو ٢٣ ألف عائلة أى نحو مليون شخص^(٢) .

وقد قضى قانون الإصلاح الزراعى بتكوين جمعيات تعاونية زراعية بين من آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة ومن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة ، وذلك تجنباً لما يترتب على تفتيت الأرض من فقد عزايا الانتاج الكبير . وقد ترتب على ذلك ، وعلى نمو الجمعيات التعاونية الزراعية حتى فى خارج نطاق الإصلاح الزراعى ، أن زاد عدد الجمعيات التعاونية الزراعية من ١٧٢٧ سنة ١٩٥٢ إلى ٤٥٥٩ سنة ١٩٦٢^(٣) أى بنسبة ١٦٤ ٪ فى عشر سنوات ، بحيث لا تكاد تخلو الآن قرية مصرية من جمعية تعاونية مهما كان عدد سكانها .

على أن النظام التعاونى فى الزراعة المصرية منذ ١٩٥٢ كان ينحصر

(١) مطبوعات الإصلاح الزراعى : الإصلاح الزراعى والإصلاح الأراضى فى ١١ سنة، ١٩٦٣

(٢) على صبرى : التطبيق الاخرى فى مصر ، ص ٣٤ .

(٣) وزارة الزراعة : الاقتصاد الزراعى ، ديسمبر ١٩٦٣ ، ص ١١٤ .

أساساً في تزويد الفلاح بالسلف والمواد اللازمة للزراعة كالسماد والبذور والماشية والآلات ، ومساعدته في مقاومة الآفات ثم في تسويق المحصول ،
بغير المساس باستقلاله في زراعة ما يحوزه من أرض على انفراد . أما التطور الجديد في التعاون الذي شهدته المرحلة الثالثة التي نحن بصددتها الآن فهو التوسع في « تجميع الاستغلال الزراعي » وبمقتضاه نظم حيازات عدد كبير من الزراع الصغار كان كل منهم يتبع دورة زراعية مستقلة ، بحيث يطبق عليها جميعاً دورة زراعية واحدة ، فتقسم الأرض المتحصلة من جميع هذه الحيازات إلى ثلاثة أحواض ، يزرع كل حوض بمحصول واحد . والمقصود من هذه الطريقة أن يستفاد من مزايا الزراعة الواسعة بدلاً من أن تتوزع زراعة المحصول الواحد بين مساحات صغيرة متناثرة ، فيمكن عن طريقها التوسع في استخدام الآلات ومقاومة الآفات بطريقة اقتصادية ، مع تجنب إضرار بعض المحاصيل بالمحاصيل المجاورة ، وضياح الحهد ، وفقد جزء من الأرض في إقامة المرافق والحدود . وقد أدى نجاح تطبيق هذه الزراعة المشتركة في قرية « نواج » بمحافظة الغربية إلى محاولة تعميمه في كافة القرى في خلال عشر سنوات تلتها سنة ١٩٧٠^(١) .

* * *

إن محصلة هذا كله أن أصبحت الدولة في منتصف ١٩٦٤ ، مالكة للجزء الأكبر من رأس المال الصناعي في مصر وتقوم باستثمار ٩٤٪ من

(١) انظر في تجميع الاستغلال الزراعي :

— وزارة الزراعة : نحو اشتراكية الزراعية ، ١٩٦٢ .

— Warriner, D. : Land Reform and Economic Development in the Middle East, London, 1962, Appendix.

إجمالي الاستثمارات في جميع القطاعات ، وتحمل ٥٤ ٪ من إجمالي الأجور المدفوعة في كافة القطاعات كذلك . أما في الزراعة ، فعلى الرغم من أن القطاع العام لا يملك إلا نسبة تافهة من الأراضي الزراعية ، فإنه قد يكون مصيره التوسع في الأرض الجديدة التي يبنيها السد العالي والتي ستبلغ نحو ثلث الأراضي الزراعية . أما الشكل السائد لتطبيق الاشتراكية في الزراعة فهو الشكل التعاوني ، وهو وإن لم يكن يمس الملكية الفردية ، يحمل محل الإدارة الفردية نوعاً من الإدارة الجماعية .

٢ - إعادة توزيع الدخل :

شهدت هذه المرحلة أيضاً مجموعة من الإجراءات الهامة التي أدت إلى إعادة توزيع الدخل لصالح العمل .

فمن ناحية اتخذ الكثير من الإجراءات التي من شأنها تخفيض الملكيات الكبيرة أو تخفيض الدخل من الملكية ، ومن ناحية أخرى اتخذت إجراءات أخرى من شأنها رفع دخول الطبقة العاملة أو تأمينها على دخولها .

أما النوع الأول فيدخل فيه جميع إجراءات التأمين والاستيلاء على الأراضي الزراعية الزائدة عن الحد الأقصى ، التي سبق ذكرها . ويدخل فيه أيضاً القوانين الصادرة خلال ١٩٦١ بزيادة الضريبة التصاعدية على الإيراد بحيث بلغت ٩٠ ٪ على ما زاد على عشرة آلاف جنيه في السنة ، بعد أن كان أعلى سعر للضريبة هو ٨٠ ٪ على ما زاد على ٣٠٠٠ جنيه . وفرض ضريبة تصاعدية على الإيراد من المباني السكنية تصل إلى ٤٠ ٪ ، بعد أن كانت الضريبة على المباني ذات سعر ثابت هو ١٠ ٪ من القيمة الإيجارية ،

ومنع شغل الشخص لأكثر من وظيفة واحدة في وقت واحد ، ومنعه من عضوية أكثر من مجلس إدارة شركة واحدة ، ومنع الأسرة من أن تحوز بطريق الإيجار أو وضع اليد أو بأي طريق آخر مساحة ٥٠ فداناً غير الأرض المملوكة لها . كما أشار الميثاق الصادر سنة ١٩٦٢ تعليقاً على ما نص عليه قانون ١٩٦١ من حظر ملكية ما يزيد على ١٠٠ فدان للفرد إلى أن « روح القانون تفرض أن يكون هذا الحد شاملاً للأسرة كلها ، أي الأب والأم وأولادهما القصر . على أن ذلك يمكن أن يتم الوصول إليه خلال مرحلة السنوات الثماني القادمة ، وعلى أن تقوم الأسر التي تنطبق عليها حكمة القانون وروحه ببيع الأراضي الزائدة على هذا الحد بشن تقدي إلى الجمعيات التعاونية للإصلاح الزراعي أو الغير . » (١) .

أما النوع الثاني من إجراءات توزيع الدخل ، وهو الذي يستهدف رفع دخول الطبقة العاملة أو تأمينها على دخولها فيدخل فيه بالنسبة للعمال الصناعيين :

١ - القوانين الصادرة في يولييه ١٩٦١ بتخصيص ٢٥٪ من أرباح الشركات على العاملين بها على أن تصرف لهم ١٠٪ نقداً و ١٥٪ تنفق على الخدمات الاجتماعية .

٢ - وبوجوب تمثيلهم في مجالس إدارة الشركات التي يعملون بها .

٣ - وبخفض عدد ساعات العمل من ٨ إلى ٧ ساعات في اليوم .

٤ - والقانون الصادر في مارس ١٩٦٤ بتطبيق التأمين الصحي للعاملين وتأمينهم ضد البطالة .

٥ — والقانون الصادر في فبراير ١٩٦٥ برفع مرتبات من يتقاضون أقل من ٧ جنيهاً شهرياً والذي استفاد منه ٥٢ ألف عامل .

ویدخل فيه ، بالنسبة للفلاحين ، القوانين الصادرة في يولية ١٩٦١ بتخفيض أقساط وفوائد الدين المستحق على المتفعين بقوانين الإصلاح الزراعي إلى النصف ، ثم في مارس ١٩٦٤ بتخفيض الأقساط مرة أخرى إلى الربع والإعفاء من جميع الفوائد ، وقيام بنك السليف الزراعي بتقديم القروض للفلاحين دون فائدة .

ویدخل في هذا النوع أيضاً مجموعة أخرى من الإجراءات التي تفيد الطبقات المنخفضة الدخل بصفة عامة ، كتعميم مجانية التعليم ، والقانون الصادر في نوفمبر ١٩٦١ بتخفيض إيجارات المساكن التي بنيت منذ ١٩٥٨ بنسبة ٢٠ ٪ ، ثم القانون الصادر في فبراير ١٩٦٥ بتخفيض هذه الإيجارات مرة أخرى بنسبة ٢٠ ٪ فيما يتعلق بالمباني التي أنشئت بين ١٩٤٤ و ١٩٦١ ، ونسبة ٣٥ ٪ فيما يتعلق بالمباني التي أنشئت بعد ذلك ... الخ

• • •

ليس المقصود من هذا السرد المالي ، بالأرقام والتواريخ هو تقديم حصر شامل لأجراءات التحول الاشتراكي في مصر ولكننا قصدنا منه فقط :

أولاً : أن تتوافر لدى القارئ فكرة عن مدى التغير الذي أحدثته هذه القوانين على النظام الاقتصادي المصري في فترة جد قصيرة .

ثانياً : أن تقسم فترة الثلاثة عشر عاماً المنقضية بين ثورة ١٩٥٢ وانتهاء الخطة الخمسية الأولى إلى مراحل تتميز كل منها عن الآخرين إلى حد كبير . ونحب أن نختم هذا الفصل بمحاولة الإجابة على السؤال : إلى أي حد

تستحق التجربة المصرية وصف الاشتراكية ؟ إننا كثيراً ما نصادف عبارات رسمية وغير رسمية ، تطلق وصف الاشتراكية على التجربة المصرية ، كما نصادف عبارات أخرى أكثر تحفظاً تشير إلى أن الطريق إلى الاشتراكية طريق طويل وأن ماتم في الجمهورية العربية المتحدة هو مجرد « تحول » إلى الطريق الاشتراكي وليس اجتيازاً كاملاً له . من هذا النوع الأخير عبارة الرئيس جمال عبد الناصر :

« إننا لم نصبح دولة اشتراكية ، ولا نستطيع أن نقول إننا اليوم دولة اشتراكية ، ونحن في مرحلة انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ^(١) » .

إن تمييزنا في مقدمة هذا الكتاب بين الفكرة الاشتراكية ، كمثل أعلى دار في خلد المنكرين الاشتراكيين ، والنظام الاشتراكي ، كما تحقق بالفعل في مجموعة من البلاد ، يمكن أن يساعدنا في الإجابة على هذا السؤال .

إن النظام الاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة هو اليوم نظام اشتراكي بمعنى أنه قد تحققت فيه الملكية العامة لوسائل الإنتاج بدرجة تضمن سيطرة الدولة على الجزء الأكبر من الإنتاج القومي ، والأخذ بنظام التخطيط ، مع الإلتزام بتحقيق عدالة توزيع الدخل بحيث يكون العمل أساس التوزيع ، كهدف نهائي تسعى الدولة إلى تحقيقه على خطوات ^(٢) .

فالدولة تأخذ بنظام التخطيط الشامل ، وإن كانت تجربة التخطيط في

(١) « على طريق الاشتراكية » ، وهو نص خطاب الرئيس في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة في ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ ، سلسلة كتب قومية ، ص ٢١ .
(٢) راجع ص ٩ — ١١ من هذا الكتاب .

مصر قد شابتها حتى الآن أخطاء يغفر لها أنها تجربتنا الأولى ، والجزء الأكبر من وسائل الإنتاج الصناعي مملوك للدولة ، والدولة تسيطر سيطرة تامة على قطاع التجارة الخارجية . أما قطاعا الزراعة والتجارة الداخلية فإنه وإن كانت سيطرة الدولة عليهما لم تبلغ درجة سيطرتها على القطاعين الآخرين فإن النشاط الفردي فيهما لا يشكل تهديدا جديا لنجاح التخطيط . فالدولة توجه الإنتاج الزراعي ، من حيث نوعه وكميته وسعره وتسويقه ، عن طريق مدها الجمعيات التعاونية بالبذور والآلات ووسائل مكافحة الآفات ، وعن طريق تحديد المساحات المزروعة بالمحاصيل الأساسية ، وعن طريق توليها تسويق أهم الصادرات الزراعية كالقطن والأرز . والدولة توجه التجارة الداخلية عن طريق وضع حد أقصى للأسعار وتطبيق نظام البطاقات على بعض السلع الأساسية ، وانتشار الجمعيات التعاونية الاستهلاكية .

صحيح أن جزءاً كبيراً من التفاوت في الدخل مازال مصدره غير العمل . فالتفاوت الدخل حسب ما يملكه الفرد من أرض زراعية ومبان سكنية ، وإلى درجة أقل ، حسب ما يملكه من أسهم وسندات . ولكن هناك من التصريحات الرسمية من ناحية ، وبما اتخذ من خطوات لإعادة توزيع الدخل ، من ناحية أخرى ، ما يكفي للدلالة على أن هدف « التوزيع حسب العمل » وإن لم يتحقق كاملاً ، فإنه هدفنا النهائي ^(١) . فإذا نحن استعملناه

(١) أنظر مثلاً عبارات الوثائق التالية : « ومن الناحية التقابلية لجانب زيادة الإنتاج ، وهي ناحية عدالة التوزيع ، فإن الأمر يقتضي وضع برامج شاملة للعمل الإجتماعي تعود بفوائد العمل الانتصادي ونتائجها على الجموع الشعبية العاملة . . . »
« . . . إن عائد العمل في مثل هذا التصور (الرأسمالي) يعود كله إلى فئة من الناس يفيض المال لديها لدرجة أن تبده في الزمان اتدرف الاستهلاك يهدى حرمه إن الجموع . . . »

كلمة الاشتراكية للتعبير عن الفكرة الاشتراكية كما دعا إليها المفكرون
الاشتراكيون المتتابعون فإننا لا بد أن نقول « إننا لم نصبح دولة
اشتراكية بعد » .

« . . . ان الطريق الاشتراكي هناك يفتح الباب لتطور الحنمي - ياسيا من حكم
ديكتاتورية الإقطاع المتحالف مع رأس المال إلى حكم الديمقراطية للمثلة لحقوق الشعب العامل
وآمنه . . . » (الباب السادس) .

الفصل الثالث

النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة :

(٢) مبرراته

معنى حتمية الحل الاشتراكي :

إن قول الميثاق بحتمية الأخذ بالحل الاشتراكي لا يعني أكثر من المعنى المباشر والبسيط « للحتمية » وهو أنه في بلادنا ، وفي تلك الظروف بالذات التي قررنا فيها الأخذ بالاشتراكية ، كان الاختيار المعروض أمامنا هو بين السير في الطريق الاشتراكي وبين معاناة شروخ إجتماعية وإقتصادية هي من الخطورة بحيث كان اختيار الحل الاشتراكي أمرا لا مجال للتردد فيه ^(١) . هذه الشروخ الاجتماعية والاقتصادية التي لجأنا إلى الاشتراكية فراراً منها ، تتلخص في أمور ثلاثة رئيسية ، هي في الواقع مبررات التحول لاشتراكي في بلادنا :

الأول : سوء توزيع الثروة والدخل .

الثاني : فقدان الحرية الاقتصادية ، وفقدان الحرية السياسية الحقيقية .

الثالث : التخلف الاقتصادي .

(١) يقول الميثاق « إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر ، وصولاً نورياً إلى التقدم ، لم يكن اقتراحاً قائماً على الامتناع الاختياري ، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال المروضة للجماهير ، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين » (الباب السادس) .

والواقع أن التخلص من التخلف الاقتصادي ، أو تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة هو في نظرنا أهم هذه المبررات الثلاثة . وسنحاول في هذا الفصل بيان ذلك عن طريق بيان :

أولاً : أن تحقيق الحرية بمعناها الكامل يتطلب تحقيق العدالة في توزيع الدخل .

وثانياً : أن العدالة في توزيع الدخل تتطلب ، لكي تحقق المقصود منها ، تحقيق التنمية الاقتصادية .

وثالثاً : أن النظام الاشتراكي هو أفضل النظم لتحقيق معدل سريع في التنمية ، في مثل ظروف بلادنا على الأقل .

أولاً : عدالة التوزيع شرط ضروري للحرية :

يمكن أن نعرف الحرية ، بمختلف صورها ، بأنها « قدرة المرء على أن يفعل ما يشاء بشرط ألا يضر بالغير . »

فأنت حر بمقدار قدرتك على أن تختار ما تفعل ، وأنت حر بمقدار قيد غيرك بعدم الإضرار بك .

والخلاف بين المتبنى للاشتراكية والمتبنى للنظام الرأسمالي ليس مداره الخلاف حول قبول أو رفض التعريف المتقدم ، وإنما يقوم الخلاف بسبب أن الاشتراكي يذهب إلى أنه في النظام الرأسمالي تعطل قدرة الغالبية على الاختيار لدرجة تجعل الحق في الاختيار بالنسبة للغالبية مجرد حق نظري لا واقعي ، ومن ثم تصبح الحرية في النظام الرأسمالي هي حرية الأقلية .

ذلك أن القدرة على الاختيار بين أن يفعل المرء شيئاً أولاً يفعله يفترض في ظل النظام الرأسمالي ، وبالنسبة لطائفة كبرى من الأعمال ، أن يكون لديه المال الكافي الذي ييسر له القيام بهذا الفعل . فليس هناك جدوى من أن تقرر لشخص حقاً في أن يختار ما يأكل وما لا يأكل ، إن لم يكن لديه المال الكافي للحصول على هذا أو ذاك . وليس هناك جدوى من أن تقرر له الحق في اختيار الوظيفة التي يتكسب منها إن لم يكن لديه المال الكافي الذي يؤهله للتعليم المشروط للحصول على الوظيفة التي يرغبها . وهكذا بالنسبة لكل اختيار يتطلب دفع ثمن ما أو يتطلب الانتماء إلى طبقة معينة أو يتطلب مركزاً اجتماعياً معيناً .

كذلك فإن توافر القدرة على الاختيار يفترض تحقق الديمقراطية السياسية ، أي الحق في أن يكون لك رأى في القوانين التي تنقيد بها ، عن طريق ممارستك لحق الانتخاب والترشيح ؛ وإلا كان غيرك هو المتحكم في تقرير ما يجوز لك وما لا يجوز . ولكن النظام الرأسمالي ، شأنه شأن أي مجتمع طبقي ، يضعف فعالية هذا الحق إلى حد كبير ، بالنسبة للطبقات الفقيرة التي تعيش من بيع قوة عملها . وذلك لأسباب شتى ، أهمها : التهديد الذي يتعرض له الفلاح أو العامل بانقطاع سبب عيشه إذا لم يخضع للإرادة السياسية للإقطاعي أو الرأسمالي ، وتعرض جمهور الفقراء لإغراء بيع أصواتهم لصاحب المال ، وحرمانهم من فرص التعليم الذي يعطل قدرتهم على الاختيار السليم بين المرشحين ، ويفسد سرية الاقتراع . كما أن سيطرة رأس المال على الصحافة وأجهزة الإعلام ، بسبب حاجة هذه الأجهزة في صورتها الحديثة لرؤوس أموال ضخمة ، يضمن لأصحاب الأموال توجيه العناية لمصلحتهم ومن

ثم يفسد حرية الاختيار . كل هذا فضلا عن أنه في الدول الخاضعة للاستعمار ترتبط مصلحة الإقطاعيين والرأسماليين الكبار بمصلحة الاستعمار ، الأمر الذي يخضع جماهير الشعب للتهديد الصادر من قوة المحتل مما يعطل إرادتهم في اختيار ممثليهم الحقيقيين .

لكل هذا كان النظام الطبقي يحقق الحرية للطبقات المسيطرة وحدها . ولهذا كانت الاشتراكية ، بما تعنيه من إلغاء المجتمع الطبقي شرطا ضرورياً وأساسياً لتحقيق الحرية للجميع .

ولهذا فإن الاشتراكي ، رغم قبوله للتعريف المتقدم للحرية ، وقبوله شرط « عدم الإضرار بالغير » فإنه يفهم هذا الشرط فهما مختلفا عن فهم الرأسمالي أو الإقطاعي له .

فالرأسمالي أو الإقطاعي يعتبران الاعتداء على امتيازتهما الطبقية . وعلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إخلالا بشرط « عدم الإضرار بالغير » ومن ثم نفيا للحرية . بينما يرى الاشتراكي بحق أن إلغاء الامتيازات الطبقية شرط من شروط الحرية ويتعين إجراؤه قبل الالتزام بشرط « عدم الإضرار بالغير » .

فكأن الرأسمالي يأتي في سباق للجري مزهوا بالمساواة التي يقدمها للمباريين فيقول : إن النقطة التي ينتهي عندها السباق واحدة لكل من المتباريين ، وأن كلا من المتباريين يتمتع عليه أن يعطل حرية الآخر في الجري ، متجاهلا أن النقطة التي بدأ منها كل من المتباريين ليست واحدة وأن أحدهم يتقدم على الآخر ببضعة أمتار .

يقول أنا تول فرانس ساخرا من هذا النوع من المساواة :

« إن القانون بعدالة الرائعة يمنع الغنى كما يمنع الفقير ، سواء بسواء ، من النوم بجوار الجسور ومن التسول في الطرقات ومن سرقة الخبز ! »

لا يمكن الفصل إذن بين الحرية وبين نوع العلاقات الاجتماعية السائدة .
يؤكد ذلك أن الحرية ، على الرغم من أنها قد فهمت دوماً على أنها حق المرء في أن يفعل ما يشاء على ألا يضر بغيره ، لحقها في التطبيق تغير مستمر وفقاً للتغير الذي كان يطرأ على العلاقات الاجتماعية السائدة .

فال يونان ، مهد الديمقراطية السياسية ، كان الحكم فيها للشعب ، كما يدل لفظ الديمقراطية نفسه ، ولكن الذي كان يعنيه اليونانيون بالشعب لم يكن يشمل الرقيق .

كذلك فإن وثيقة إعلان الاستقلال الأمريكية سنة ١٨٧٦ ، التي تضمنت عبارات مؤثرة عن الحرية والمساواة ، لم تمس نظام الرق بالتغيير .

كذلك فإن الوثيقة الفرنسية لإعلان حقوق الإنسان التي عبرت بوضوح عن الحرية والإخاء والمساواة بصفة عامة ، وضعت حداً لكل امتيازات النظام الاقطاعي وحررت الزارع من رق الأرض ، والعامل من نظام الطوائف ، ولكن الحريات التي قررت شملت أيضاً حرية الرأسمالي في أن يشتري من العامل قوة عمله رغم أن هذا ينفي الجزء الأكبر من حرية العامل نفسه .

لهذا فإن هذه النظم جميعاً رغم تسميتها بالديمقراطية ، لم تكن في

الواقع إلا ديكتاتوريات طبقة ضد أخرى . ولنفس السبب سعى الميثاق الديمقراطي السياسية في مصر منذ دستور ١٩٢٣ حتى الثورة « ديكتاتورية الرجعية »^(١) .

* * *

على أنه وإن كان يتضح مما سبق أن الاشتراكية هي شرط ضروري وأساسي لتوافر الحرية ، وأن كل إجراء نحو إلغاء المجتمع الطبقي هو خطوة نحو مزيد من الحرية ، فإن الاشتراكية ليست هي كل الحرية . إنها شرط ضروري ، بل هي أكثر شروط الحرية ضرورة في مجتمع يعاني من تفاوت عظيم في الدخل والثروة أو من مستوى منخفض في الدخل أو من كليهما ، ولكن الاشتراكية ليست شرطا كافيا .

إن المجتمع الذي يعاني من التخلف أو من انقسام طبقي حاد أو من كليهما ، يحقق أكبر نصر للحرية بتحقيقه للاشتراكية ، ولكنه بتحقيق الاشتراكية لا يحقق النصر الكامل للحرية .

إن كل إجراء مظهره تقييد الحرية ، إذا كان يحقق تقدما أساسيا نحو الاشتراكية ، فهو في الواقع نصر للحرية وليس تقييدا لها . وهذا نتيجة حتمية لتحليلنا السابق . ولكن كل قيد على الحرية لا يخدم الاشتراكية يفقد كل مبرره . يترتب على هذا أن اختلاف الرأي ، وحرية النقد والمناقشة والاجتماع طالما لا يلحق منها ضرر جوهري بالاشتراكية ، تصبح جائزة ومطلوبة . وتصبح المشكلة بعد هذا هي تقدير ما يعتبر وما

(١) انظر الميثاق ، الباب الخامس .

لا يعتبر إضرارا جوهريا بالاشتراكية ، يبرر أولا يبرر تقييد حرية ما .

ثانيا - عدالة التوزيع بغير تنمية هي عدالة توزيع الفقر :

ذلك أن عدالة توزيع الدخل ، بمعنى ألا يحصل شخص على دخل أقل أو أكثر مما يستحق جزاء عمله ، هذه العدالة ولو أنها مطلوبة لذاتها ، فهي في الأساس مطلوبة من أجل رفع مستوى معيشة غالبية أفراد المجتمع ، وارتفاع مستوى المعيشة مرهون بالتنمية .

لنفترض أن لدينا مجتمعا مكونا من فردين أ ، ب وأن الإنتاج الكلى لهذا المجتمع قيمته ٣٠٠ جنيه في السنة ، وأن أ يبذل عملا مقداره ضعف عمل ب ، ولكنه يحصل على ٦٠ جنيها في السنة بينما يحصل ب على ٢٤٠ جنيها . ولنفرض أيضا أنه في هذا المجتمع تعتبر ٢٠٠ جنيه في السنة الحد الأدنى الضروري لتوفير حياة مادية معقولة للفرد . من حيث أن أ يعمل ضعف عمل ب فإن العدالة تقتضى أن يقسم إنتاج المجتمع بحيث يحصل أ على ٢٠٠ ويحصل ب على ١٠٠ لا شك أن هذا التوزيع العادل مطلوب لذاته ، ولكنه لا يذهب بنا بعيدا . إنه يحقق ما يمكن أن نسميه « بالرفاهية النسبية » ولكنه لا يحقق « الرفاهية المطلقة » . إنه يحقق الرفاهية النسبية بمعنى أنه ليس هناك من أفراد المجتمع من يحصل على أكثر أو أقل مما يستحق إذا قورن ببقية الأفراد ، ولكنه لا يحقق الرفاهية المطلقة ، بمعنى أن نصف المجتمع لا يحصل على الحد الأدنى الضروري سواء قبل أو بعد التوزيع العادل .

إذا فمفهوم العدالة في مجتمع متقدم اقتصاديا يختلف عن مفهومها في مجتمع يقوم بالتنمية ، إن للعدالة في المجتمع الأول معنى « سكوني Static » ولها في

الثاني معنى « حركى dynamic » . إن المعنى الأساسى للعدالة فى المجتمع المتقدم هو عدالة توزيع كمية موجودة من الثروة والدخل ، ومعناها الأساسى فى المجتمع الفقير والآخذ فى النمو هو عدالة توزيع أعباء التنمية من ناحية والثمرات التى تضيفها التنمية باستمرار .

يترتب على هذا النتيجتان الأساسيتان الآتيتان :

أولا : أنه من حيث أنه فى المراحل الأولى للنمو تزيد أعباء التنمية على ثمراتها فإن مطالب الطبقات الفقيرة يجب أن تنحصر أساسا فى المطالبة بعدالة توزيع العبء ، ولا تتجه أساسا إلى المطالبة برفع مستوى المعيشة .

ثانيا : أنه من حيث أن المراحل الصعبة للتنمية تطول كلما زادت أهداف المجتمع طموحا ، فإن مطالب الطبقات الفقيرة برفع مستوى معيشتها يجب أن تقل حدتها بازدياد مدى طموحها للمستقبل .

لكل هذا نقول أن التنمية تحتل المركز الأول فى الأهمية فى الدول الفقيرة ، ونقول إن الدفاع الحقيقى عن النظام الاشتراكى فى الدول الفقيرة يستند إلى ضرورته لتحقيق معدل نمو مرتفع .

ثالثا : النظام الاشتراكى هو أفضل النظم لتحقيق التنمية الاقتصادية :

ماهى إذاً الحجج التى تؤيد بها قولنا أن النظام الاشتراكى ، أو الأخذ بنظام الملكية العامة لوسائل الإنتاج وبنظام التخطيط ، ضرورى لتحقيق معدل مرتفع للتنمية الاقتصادية فى ظروف كظروف بلادنا الراهنة ؟

يمكن تلخيص هذه الحجج فيما يأتى :

١ - يحجم رأس المال الخاص في الدول المتخلفة أو التي تجتاز أولى مراحل نموها عن الاستثمار في المشروعات التي تتضمن قدراً معيناً من المخاطرة سواء تمثلت هذه المخاطرة في أن الربح فيها غير مضمون أو في أن الربح لا يتحقق إلا بعد فترة طويلة نسبياً قد تتغير فيها الظروف الاقتصادية ، كالاستثمار في صناعة الحديد والصلب مثلاً أو في الصناعات الثقيلة عموماً . ويرجع هذا الاحجام إلى عوامل شتى تتصل بطبيعة اقتصاد الدول المتخلفة نفسها .

فبالنظر إلى صغر حجم الصناعة في الدول المتخلفة نجد أن جزءاً كبيراً من المدخرات التي يمكن توجيهها للاستثمار إنما يكون في يد الملاك الزراعيين الكبار ، وهؤلاء في العادة يهيئون من استثمار أموالهم في ميدان الصناعة الذي لم يألفوه ولا خبرة لهم به ومن ثم يفضلون توجيه أموالهم إلى شراء الأراضي الزراعية مثلاً ، وهذا وإن اعتبر « استثماراً » من جانب صاحب رأس المال فإنه لا يعتبر استثماراً من وجهة نظر المجتمع إذ أنه لا يضيف إلى قدرة المجتمع الإنتاجية . أو يفضلون توجيه أموالهم إلى ميادين الاستثمار المضمونة الربح ، كإقامة المباني السكنية ، وهذا النوع من أنواع الاستثمار قليل العائد بالنسبة للمجتمع .

ويزيد من قدر المخاطرة في الدول المتخلفة ضيق السوق المحلية بسبب الفقر نفسه . ولهذا فإن أكثر الرأسماليين مغامرة لم يتعد نشاطه الصناعي إقامة الصناعات الاستهلاكية ، كصناعة المنسوجات والصناعات الغذائية ، التي يعتبر تصريفها مضموناً لأن الانفاق عليها يكون نسبة كبيرة من جملة الانفاق في المجتمع . أما الصناعات الانتاجية كصناعة الآلات التي تستخدمها الصناعات الاستهلاكية نفسها فإن تصريف منتجاتها يفترض ارتفاع معدل نمو

الصناعات الاستهلاكية في نفس الوقت أو وجود سوق خارجية لها ، وكلا الأمرين يتضمن مخاطرة لا يقوى على مواجهتها أصحاب رؤوس الأموال من الأفراد الذين يبحثون بطبيعتهم عن أقصى ربح في أقصر وقت ممكن .

والقطاع العام ، هو بطبيعته أقدر على مواجهة هذه المخاطر بالنظر إلى أنه لا يستهدف تحقيق أقصى ربح بل أكبر عائد اجتماعي ، سواء تمثل هذا العائد في الربح المباشر أو في تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال ، أو في إقامة الصناعات أو الخدمات التي تعتبر أساساً للنمو الاقتصادي المطرد على المدى الطويل . . . الخ حتى ولو تعارضت هذه الأغراض مع تحقيق أقصى ربح في المدى القصير .

٢ — ثم إن إقامة هذه المشروعات الجديدة التي تحتاج إلى قدر من المخاطرة يحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال أو المدخرات . وتعبئة هذه المدخرات لتوجيهها نحو الاستثمار يفترض بالضرورة السيطرة على مصادرها الأساسية ، وهي في الدول المتخلفة تتركز في أيدي الملاك الزراعيين الكبار أو لدى البنوك وما قد يوجد في الدولة المتخلفة من شركات التأمين أو شركات صناعية كبيرة . ومن ثم فإن توفير المدخرات اللازمة للدولة لتحقيق معدل مرتفع للتصنيع يفترض سيطرة الدولة على هذه المصادر إما بالتأميم أو بإعادة تنظيم الملكية الزراعية تنظيمًا يكفل توجيه جزء أساسي من الإنتاج الزراعي الفائض عن الاستهلاك نحو الاستثمار في الصناعة أو نحو استصلاح أراض زراعية جديدة .

٣ — أن أكبر معدل للتنمية الاقتصادية يتم بالأخذ بنظام التخطيط

الشامل ، وهذا يفترض القيام بعملية حصر شامل للموارد الاقتصادية للمجتمع وتحديد مجموعة من الأهداف لنمو الاقتصادى ، كتحديد المعدل المستهدف لنمو الإنتاج الكلى والمعدل المستهدف لنمو العمالة ونمو كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى من زراعة وصناعة وخدمات ، وتحديد معدل الاستثمار اللازم لتحقيق هذه المعدلات ، وتوزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة ، ووضع الخطط الجزئية لكل قطاع وكل صناعة ، بحيث تحدد كمية الإنتاج فى كل منها ونوعه وسعره ، ونفقة الإنتاج ونوع وكمية الموارد المستخدمة فى الإنتاج ومقدار الربح المحقق . . . إلخ

هذا النوع من أنواع التخطيط لا يمكن تصور نجاحه إلا بوجود قطاع عام قوى . إذ أنه يفترض درجة من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لا يتصور قبولها من جانب المشروع الفردى لتعارضها مع الهدف الأساسى للمشروع الفردى وهو تحقيق أقصى ربح لمالك المشروع .

٤ — بضائع من أهمية الاعتبارات السابقة طموح خطة التنمية فى الجمهورية العربية المتحدة التى تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات . إن طموح هذا الهدف يحتاج بالضرورة إلى تعبئة قدر ضخم من الاستثمارات وقدر كبير من إحكام التخطيط ، وكلاهما يفترض قدراً كبيراً من السيطرة للقطاع العام .

والاعتراضات التى توجه ضد اتساع القطاع العام يمكن تلخيص أهمها وردنا عليها فيما يأتى :

١ — هناك من يتخذ طموح خطتنا فى التنمية ويرى أنه كان من

الأفضل استهداف معدل للنمو أقل طموحا ، أو الاقتصار على الصناعة الخفيفة ، أو على التوسع في صناعاتنا التقليدية الاستهلاكية كصناعة المنسوجات أو الصناعات الغذائية . والأخذ بهذا الرأي من شأنه بالضرورة أن يقلل من الحاجة إلى التوسع في القطاع العام ، على أساس أن القطاع الخاص ليس عاجزا عن تحقيق معدل بسيط للنمو خاصة في الصناعات الاستهلاكية التي أقامها القطاع الخاص بالفعل .

وردنا على هذا الرأي ينحصر في التأكيد على ضرورة استهداف معدل مرتفع لنمو الدخل القومي بالنظر إلى الزيادة السريعة في السكان التي تبلغ الآن نحو ٢.٨٪ سنويا وهي من أعلى معدلات نمو السكان في العالم ، وبالنظر إلى مسافة التخلف الشاسعة التي تفصلنا عن دول العالم المتقدم ، وبالنظر إلى أن النمو البطيء قد يهزم نفسه بنفسه .

ذلك أن التخلف الاقتصادي مخوف بالحلقات المفرغة ، أي أن الفقر يولد مزيدا من الفقر. فمن أهم خصائص الدول الفقيرة مثلا انخفاض إنتاجية العامل مما يسبب انخفاض الدخل . ولكن انخفاض إنتاجية العامل ترجع بدورها إلى فقر العامل نفسه . وقد رأينا من قبل مثالا آخر على حلقات الفقر المفرغة . فإحدى عقيات التصنيع الأساسية هي ضيق السوق المحلي ومن ثم عجزها عن امتيعاب المنتجات الصناعية الجديدة ، ولكن ضيق السوق المحلي ناتج عن ضعف القدرة الشرائية لدى غالبية أفراد المجتمع ، وضعف القدرة الشرائية ناتج عن الفقر نفسه . فإذا بالفقر مسئول عن تعطيل التصنيع وتعطيل التصنيع يسمح للفقر الاستمرار ، وهكذا في حلقة مفرغة .

والسبيل الوحيد إلى الخروج من هذه الحلقات المفرغة هي القفز بخطوة

واحدة جبارة ، أو كما يقول بعض الاقتصاديين عن طريق A Big Push وذلك بالاستثمار في عدة فروع إنتاجية في نفس الوقت ، بحيث تخلق بعضها سوقا للبعض الآخر ، وتساهم كل منها في تحطيم العقبات التي تواجه الفروع الأخرى . بينما السير البطيء المقصود على جبهة واحدة لن يمكنه إخراج الاقتصاد في مجموعه من حالة الركود .

٢ - والبعض يركز هجومه على توسع القطاع العام بتأكيده على أهمية الحافز الفردي لنجاح أى مشروع ، مشيراً إلى أن الدافع المحرك للعمل والمبادرة وتحمل المخاطر هو المصلحة الخاصة ، التي تتمثل في تحقيق أقصى ربح . ويشير إلى أن القطاع العام يطالب الناس بالعمل من أجل مصلحة عامة لا يفهمونها ، ويستبدل بالأسمالى النشيط جهازاً من الموظفين لا بمصلحة لهم في إنجاح المشروع .

ويستمد أصحاب هذا الرأى بعض التأييد من أن أكثر الدول المتقدمة اليوم حققت ثوراتها الصناعية بالاعتماد على النشاط الخاص والحافز الفردي لتحقيق أقصى ربح .

وردنا على هذا يتلخص فى :

أولاً : أن الحافز الفردي كشرط للقيام بالمشروع الاقتصادى قد يؤدى كما رأينا إلى نتائج سلبية حينما يحجم الرأسمالى عن القيام بالمشروع خوفاً من تحقيق خسارة فى المدى القصير ، فى الوقت الذى قد تحتم المصلحة العامة القيام بهذا المشروع .

وثانياً : أن الحافز الفردي فى ظل الاشتراكية هو قطعاً أقوى بالنسبة لكل المشتركين فى الإنتاج ، منه فى ظل الرأسمالية ، فيما عدا المالك الفردي

للمشروع ، وذلك متى ربطت مصلحة المنتجين بالنجاح المادى للمشروع ،
عن طريق إشراكهم فى الربح مثلا أو توزيع المكافآت .. الخ .

هذا بغض النظر عن وسائل التسجيع الأدبى التى قد يكون أثرها ضعيفا
فى البداية ولكن تزداد فعاليتها مع تقدم الوعى بالمصلحة العامة .

وثالثا : أن تجارب بلاد أوربا الغربية والولايات المتحدة التى حققت
معدلات نمو مرتفعة فى القرن الماضى فى ظل الرأسمالية ، لا يمكن أن تتخذ
مثالا نمطيته ، وذلك بسبب الاختلاف الشاسع بين ظروف الدول النامية
اليوم وظروف أوربا والولايات المتحدة فى القرن الماضى :

١ — فمن ناحية نجد أن هذه التجارب تمت فى عصر لم يعرف
إلا البدايات الأولى والطوباوية للحركة الاشتراكية ، وهى وإن نجحت
فى تحريك عواطف العمال ، كانت عاجزة عن تجميعهم فى حركات فعالة
لمطالبة بحقوقهم . وقد سمح ضعف الحركة الاشتراكية للرأسماليين
بتحقيق تراكم ضخمة لرؤوس الأموال على حساب دفع أجور منخفضة للعمال .
ولكن هذا الثمن للنمو الاقتصادى لم تعد الدول المقبلة على النمو اليوم قادرة
على دفعه . فالتمية الآن تقام فى جو مشبع بروح العدالة الاجتماعية ،
وبالمناداة بحق العامل فى ثمرة عمله . لقد كان من الممكن لآدم سميث
وريكاردو أن يقدموا من الأفكار المؤيدة لحق الرأسمالى فى الربح ما يطفى
على همسات أوين وفورييه الضعيفة . ولكن ريكاردو لو قدر أن يصارع
أوين فى النصف الثانى من القرن العشرين فى بلد متخلف لا تنصر أوين عليه
لا محالة .

٢ — ثم إن تجارب النمو فى ظل الرأسمالية قامت على أساس حركات

من الفتوح الاستعمارية والتجارة غير المتكافئة لم تعرف مثلها العصور السابقة أو اللاحقة . لقد أتت مرحلة التهيؤ للانطلاق في أوروبا على أثر حركات الكشف الجغرافية التي فتحت للتجارة الأوربية أسواقاً جديدة واسعة للتصدير واستيراد المواد الأولية الرخيصة والرقيق تدفقت على أثرها ، على تجار أوروبا ، من الثروات ما كون أساس التراكم الرأسمالى اللازم لنمو الصناعة .

ولكن الدول النامية اليوم تقوم بتجربة التنمية في عصر مختلف تمام الاختلاف ، فهو عصر انهيار الاستعمار ، وهو عصر لا تتمتع فيه دول نامية بميزة السبق الذى مارسته بريطانيا وفرنسا في النصف الأول من القرن التاسع عشر . بل تحاول فيه مجموعة كبيرة من الدول الفقيرة تحقيق التصنيع ، ومن ثم تجدد كل منها نفسها لمواجهة لا بأسواق مفتوحة تأخذ بحرية التجارة وتستورد منها سلعها الصناعية مقابل المواد الأولية الرخيصة ، بل مواجهة بأسوار عالية من الحماية ومنافسة قاسية من سلع الدول المتقدمة والأرقى نوعاً ، وتعرض صادراتها الزراعية لمعدل تبادل دولى يتجه ضد السلع الزراعية ولصالح السلع الصناعية .

٣ — كذلك كان من مزايا السبق نفسه أن التزايد الكبير في السكان في تجارب القرن التاسع عشر لم يأت إلا بعد أن أرسيت أسس النمو الصناعى ، ومن ثم فإن هذه الدول لم تعان من اقتطاع متزايد من الفائض يذهب لمواجهة تزايد السكان بنفس الدرجة التى تعرفها الدول المتخلفة اليوم . فهذه الأخيرة تعاني من معدل نمو في السكان يفوق أى معدل عرفته أى دولة متقدمة في أوروبا أو أمريكا في هذا القرن أو في القرن الماضى ،

ومن ثم فإن جزءا كبيرا من ثمرة النمو الذى كان يذهب فى القرن
الماضى لتحقيق مزيد من السرعة فى التقدم يذهب اليوم لمجرد منع السير إلى
الوراء .

٤ - وأخيرا فإنه بالرغم من المزايا المتقدمة التى تتمتع بها التجارب
الرأسمالية ، والتى يمكن رد معظمها إلى ميزة السبق ، فإن تحقيق التقدم
الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة لغالبية أفراد المجتمع لم يتم إلا عبر فترة
طويلة تجدها الدول المقبلة على النمو اليوم أطول مما تستطيع تحمله . يرجع هذا
إلى أن العالم حقق درجة من الوحدة لا يمكن فيها لشعوب البلاد الفقيرة إلا أن
تجرى مقارنات مستمرة بين فقرها ورفاهية العالم المتقدم . إذا فإننا نجد مرة
أخرى أن مجرد السبق فى التنمية يسمح بدرجة من البطء لا ترضى بها شعوب
الدول المتخلفة اليوم .

مصاعب التنمية فى نظر الاشتراكية :

على أن الاشتراكية وإن كان يرفض الحل الرأسمالى لمشكلة التخلف ،
على أساس أنه فى الواقع نظرة قرن آخر ، فإنه لا يتوهم أن الحل الاشتراكية
لا يحتوى بدوره على مصاعب خاصة به . إن اختيار الطريق الاشتراكية
كطريق للتنمية أساسه أنه هو وحده الذى يقدم فرصة للنجاح وليس أساسه
خلو هذا الطريق من الأخطار . ونحن نعتقد أن أكبر هذه الأخطار هما خطر
البيروقراطية وخطر الفشل فى تحقيق التعبئة السياسية للجماهير .

صحيح أن البيروقراطية داء يتولد من تضخم حجم المشروع سواء كان
المشروع رأسماليا أو اشتراكيا . ولكن لا شك أنه فى ظل الاشتراكية

يزداد خطر البيروقراطية إذ أن الدولة الاشتراكية هي بمثابة مشروع واحد ضخم .

والبيروقراطية تشكل تهديداً لتحقيق التنمية والعدالة على السواء . فهي بما تعنيه من طول وتعقيد الإجراءات الحكومية ، هذا التعقيد المتمثل في عدد لا نهاية له من الاستمارات والتوقيعات ، قد تعطل تنفيذ المشروعات وتحدث الاضطراب في عملية التنمية كلها .

وهي بما تعنيه من تعالي الموظفين على الجمهور وقلة مبرورتهم في الاستجابة لرغباته ، ونسيان الموظف للغرض الأساسي من وظيفته ، وهو خدمة الجمهور ، وقصر اهتمامه على مجرد تحقيق مصلحته الخاصة في الاحتفاظ بوظيفته أو الترقى السريع ، تشكل خطراً على عدالة توزيع أعباء التنمية وثمراتها .

كذلك فإن أخطار البيروقراطية في مجتمع فقير يمر بمرحلة النمو الاقتصادي السريع أكبر منها في مجتمع يتمتع بمستوى معيشة عال ولا يتحول اقتصادياً بنفس السرعة . ذلك أن الفقر في حد ذاته يضعف الشعور بضرورة تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، والنمو الاقتصادي السريع ، بما يخلقه من قلة الاستقرار وفرص الترقى السريع من شأنه أيضاً أن يغري بتجاهل المصلحة العامة إذا تعارضت مع مصلحة الفرد .

لكل هذا فإن الاشتراكي يؤكد على ضرورة اقتران الديمقراطية السياسية بما يدعوه من تأميم ، بما تعنيه هذه الديمقراطية من تحقيق رقابة الجمهور على الموظف العام ومناقشته ومحاسبته .

أما التعبئة السياسية للجماهير من أجل العمل للصالح العام فهي مهمة يواجهها الاشتراكي ولا يحتاج إليها الرأسمالي . فالإنتاج في ظل الرأسمالية

يعتمد على الحافز الخاص إلى زيادة الربح ، أما في الاشتراكية فنحن نحتاج إلى طبقة من المديرين والموظفين يحركهم حب الصالح العام إلى جانب تقديرهم لنجاحهم الشخصي .

وتزداد هذه المهمة صعوبة في البلاد التي تعتبر مشكلتها الأساسية هي التنمية . فالتنمية — خاصة في المراحل الأولى — تعنى التضحية بدرجة أو بأخرى بتحسين مستوى المعيشة في الحاضر في سبيل رفاهية أكبر في المستقبل . ولكن اقتران التنمية برفع شعار الاشتراكية يجعل تقبل هذه التضحية أمراً عسيراً .

فالاشتراكية كما يفهمها المواطن البسيط هي مجتمع الرفاهية للعمال ، فكيف يستقيم هذا في نظره مع ثبات دخله أو تحسن بسيط فيه ؟ كيف تستقيم الآمال العريضة التي فتحها أمامه شعار الاشتراكية مع مطالبته بالتضحية ؟ إنه لا يستطيع أن يفهم بسهولة قولنا له إن الاشتراكية في البلاد الفقيرة تستهدف أساساً تنمية الإنتاج لازيادة الاستهلاك . لقد أثقل الفقر خياله حتى لتغدو صورة الأجيال المقبلة التي يطالب التضحية من أجلها بعيدة عنه وغير مفهومة .

ثم تزداد المهمة صعوبة في بلد ، كبلدنا ، فقير أصلاً في موارد الثروة الزراعية والمعدنية ، ومن ثم يصبح ما يمكن أن يقدمه من زيادة في الاستهلاك دون التضحية بالتنمية ، منخفضاً غاية الانخفاض .

ويزيد المهمة صعوبة على صعوبة ، التزايد الكبير في السكان . حيث يظهر كثير مما نحرزه من تقدم حقيقى في صورة مجرد الثبات في نفس المكان . إن من السهل أن تكسب حماس العامل الذى زاد دخله الحقيقى نتيجة للتنمية والاشتراكية ، ولكن أصعب من هذا أن تكسب حماس العامل

المتبطل الذي حققت له فرصة للعمل ، إذ أنه قد يعتبر هذا مجرد حق طبيعي له .
وأصعب الأمور أن تحاول أن تكسب حماس عامل وجد فرصة العمل بمجرد
بلوغه سن العمل ، بأن تحاول أن تشرح له أن مصيره كان هو التبطل لولا
التنمية الاقتصادية . فهذا يحتاج إلى خيال ووعي بحقائق بلاد الاقتصادية
لا يتوفران له .

فما العمل ؟

إننا نعتقد أن الحقائق الآتية قد تساعد في حل هذه المشكلة :

أولاً : إن من أصعب الأمور على أي شعب ، التحمس لقضية مجردة .
ومن ثم فعلينا في مخاطبتنا للجماهير أن نحول الأهداف المجردة للتنمية إلى
أهداف جزئية محسوسة ، وأن نحول الأهداف العامة للخطة إلى أهداف
محددة يحتاجها الشعب ويتطلع إليها . فلتعبر مثلاً عن هدف مضاعفة الدخل
في عشر سنوات إلى موعد مع الشعب لرفع استهلاكه من اللحم مثلاً أو من
خدمة التعليم الجامعي لأبنائه . . إلخ

ثانياً : إن من أنجح الوسائل لتعبئة الجماهير من أجل التنمية هو ربطها
بقضية حرية الوطن من التهديد أو الضغط الخارجي . بحيث يفهم الشعب مثلاً
أن التضحية المتمثلة في الادخار هي السبيل الوحيد إلى الاستغناء عن مساعدات
دول أجنبية تحاول إهلاك شروطها ، أو السبيل الوحيد إلى التقليل إلى الحد
الأدنى من الاعتماد على أهواء وتقلبات السياسة الدولية . ويمكن ربط هذه
النقطة بالنقطة السابقة بمعنى أن محاولة تعبئة الجاس للادخار كقضية وطنية
لحماية الاستقلال والاعتماد على النفس يجب أن تتخذ صورة محسوسة بأن
يقول أن فرص ضريبة معينة هو من أجل توفير ٧٠ مليوناً من الجنيهات
(١٥ - إلى الإختراكية)

ندفعها ثمنا للمعونات الزراعية من الولايات المتحدة ، وهكذا .

ثالثاً : إنه يجب الاستفادة إلى أبعد حد من الحقيقة الآتية : وهي أنه ليس كل ادخار من أجل التنمية يتعارض مع المصلحة العاجلة لجمهور المستهلكين . ذلك أن جزءاً كبيراً من الاستثمارات المطلوبة لزيادة قدرة المجتمع الإنتاجية يتعلق بمشروعات من النوع الذي يعود نفعه على المستهلكين في فترة قصيرة نسبياً ، من ذلك مثلاً زيادة الاتفاق على خدمات التعليم والصحة والمواصلات . مثل هذه المشروعات يمكن أن يتبع قدر كبير من اللامركزية في تنفيذها وأن يعتمد في تمويلها إما على الادخار الاختياري ، أو الادخار الإجباري في المنطقة التي تستفيد منها فائدة مباشرة . مثال ذلك أن يترك جزء كبير من عبء التوسع في التعليم على أهالي المنطقة التي ستقام الجامعة أو المدرسة بها ، ويعلق مدى التوسع فيه على مدى مساهمة أهالي هذه المنطقة في تمويلها . يمثل هذه الطريقة يمكن الاستفادة من حافز المصلحة الخاصة لتحقيق مصلحة عامة .

وأخيراً : فبما أنه يمكن أن يتضاعف الحماس إذا تحولت الأهداف المجردة إلى أهداف محسوسة فإنه يمكن مضاعفة الحماس إذا تحولت الوسائل إلى خطوات محددة وواضحة . إن التنظيم السياسي الذي يتحمل مسئولية تعبئة الجماهير يجب أن يكتشف المشروعات العملية الحالة لزيادة الإنتاج في كل مجال من مجالات عمله . إن من السهل على أي تنظيم سياسي أن ينظم محاضرة في شرح الاشتراكية أو في ضرورة زيادة الإنتاج أو الحد من الاستهلاك . ولكن الأصعب والمطلوب هو أن يتحول هذا إلى مشروعات محددة لكل وحدة من وحدات هذا التنظيم السياسي . ففي الجامعة مثلاً تتحول محاضرة التوعية إلى تنظيم اشترك الطلبة في تعليم الفلاحين ، وفي قطاع المواصلات

يتحول العمل السياسى إلى اكتشاف أ كفا استعمال لوسائل المواصلات
الموجودة ، وفي المصنع يتحول العمل السياسى إلى اكتشاف طرق للتوفير في
استعمال المادة الأولية . . . الخ

ينرتب على هذا أن اختيار قادة العمل السياسى يجب أن يكون با اكتشاف
العاملين الحقيقيين في معركة الإنتاج والحد من الاستهلاك والإسراف وليس
بإكتشاف كفاءتهم الخطائية أو معرفتهم النظرية بمعنى الاشتراكية والتنمية .

الفصل الرابع

النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة :

(٣) مميزاته

تمهيد :

إن الحديث عن الخصائص التي تميز النظام الاشتراكي للجمهورية العربية المتحدة عن غيره من النظم الاشتراكية هو أصعب بكثير من تتبع خطوات تطبيقه ومن الدفاع عنه . بل لعل الحديث عن الخصائص المميزة لنظامنا هو سابق لأوانه . فتجربتنا في تطبيق الاشتراكية رغم أنها قطعت بالفعل شوطاً بعيداً ، كما رأينا في الفصل الثاني من هذا القسم ، فإن عمرها مازال قصيراً ، ولا يمكن أن نقرر بدرجة كبيرة من الاطمئنان أن سماتها الأساسية قد استقرت نهائياً أو أن معالمها الرئيسة لا يمكن أن يطرأ عليها التغير .

فما الذي يجرنا إذا إلى الكلام عن السمات المميزة لتجربتنا في الاشتراكية ؟

الذي يجرنا إلى هذا هو اجتهاد النقاش اليوم حول هذا الموضوع ، والذي يتخذ عناوين مختلفة مثل : ما هو مدى تميز اشتراكيتنا وتفردنا بين الاشتراكيات العالمية ؟ هل اشتراكيتنا « عربية » حقاً ، وما معنى وصفها بأنها عربية ؟ هل معنى وصفها بأنها عربية أن لها خصائص متميزة تفرد بها عن باقي التجارب الاشتراكية ؟ وهل هذا التميز أو التفرد يمتد ليشمل

انفرادها بنظرية أو فلسفة مستقلة عن مختلف الأفكار والنظريات الاشتراكية ،
ودعنا نصارح القارىء من البدايه بأننا نعتقد أن النقاش حول هذا
الموضوع فى بلادنا قد اتخذ فى أغلب الأحوال صورة نستهبجها . ذلك
أن الموضوع بدلا من أن يناقش بدافع توضيح ما لتجربتنا من خصائص
حقيقية ، والتميز بين ما هو غابر من هذه الخصائص وما هو أكثر استمرارا
وبين ما هو جوهرى وما هو ثانوى ، قد اتخذ مطية للكاتب للتعبير عن
مبوله وعقيدته الخاصة . فالماركسى يصور تجربتنا على أنها تجربة وإن لم
تبدأ ماركسية كاملة ، فإن مصيرها هو نحو الماركسية ، ويحاول أن يؤكد على
أوجه الاتفاق بين تجربتنا وبين النظم أو المبادئ الماركسية .
و « الاشتراكي » الذى يكره التأميم بالطبيعة (وهذه الفئة غير معدومة
بين كتابنا ، رغم أن العبارة قد تبدو مذهلة) يؤكد أن أهم خصائص
تجربتنا هى احترامها للقطاع الخاص ! والاشتراكي الذى يعتقد أن رسالة
المصلح الاجتماعى الأساسية هى نشر العقيدة الدينية ، يؤكد أن أهم خصائص
تجربتنا هى الإيمان بالقيم الروحية التى أنت بها الأديان . وكأنى بكل
من الكتاب الثلاثة تأكيده على أهمية جانب واحد يريد أن يدفع بتجربتنا
فى اتجاه معين ، فالمناقشة ليست إذن تحليلا لما هو واقع بل تعبيرات عن
رغبات مختلفة .

ونحن فيما سنقدم عليه الآن من محاولة مناقشة مدى تميز اشتراكيتنا ،
لا نستطيع أن نجزم بأننا لم تقع فى نفس الخطأ ، أى أننا لا نجزم بأن بيتنا
ليس مصنوعا من الزجاج ، ولكننا لا نؤمن بالحكمة القائلة بأن من كان
بيته من زجاج عليه أن يتمتع عن ردى بيوت الآخرين بالحجارة . فإذا كان
بيتنا زجاجيا فلنحطمه حجارة الآخرين بلا رحمة .

أولا — مدى تميز نظامنا الاشتراكي :

قد يوضع السؤال أولا على النحو التالي : إلى أى حد يتميز النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة ، كما هو مطبق بالفعل ، عن غيره من النظم الاشتراكية ، المطبقة بالفعل ، في أجزاء أخرى من العالم ؟

والإجابة على السؤال بهذا الشكل ليست عسيرة . فالنظام المطبق في بلادنا اليوم يختلف بلاشك عن النظم الاشتراكية الأخرى . وإذا سميت اشتراكيتنا بالعربية ، إشارة إلى هذا المعنى ، كانت العبارة صحيحة بغير شك ، بل وتكاد تكون صحتها بديهية . فإما من مجتمع حقق الاشتراكية إلا واتبع طريقا وطبق من الإجراءات ما هو متميز عن الطرق أو الإجراءات التي سلكتها كافة المجتمعات الاشتراكية الأخرى ، أيا كانت درجة التميز . وبهذا المعنى يكون استعمالنا لعبارة الاشتراكية العربية له نفس الدلالة التي لعبارة الاشتراكية السوفيتية أو الصينية أو البوجوسلافية . . . الخ ولكنه لا يكون له الدلالة التي لعبارة الاشتراكية الماركسية أو الاشتراكية الفابية مثلا .

وأوجه الاختلاف بين التجربة العربية في الاشتراكية وغيرها من التجارب كثيرة بلاشك بحسب اختلاف تلك المجتمعات نفسها التي تطبق الاشتراكية إذا ليس المقصود هنا ، ولا من المهم حصرها ، ويكفي أن نشير على سبيل المثال إلى أن عبور الجمهورية العربية المتحدة للطريق الرأسمالي ودخولها في طريق الاشتراكية تحقق بدون ثورة عنيفة (بخلاف التجربة السوفيتية) وبغير حرب أهلية (بخلاف التجربة الصينية) ، وليس نتيجة لحرب (بخلاف دول أوروبا الشرقية) . كذلك فإن مدى التأمين لوسائل الإنتاج في بلادنا

يختلف عن مدى التأمين في الدول الاشتراكية الأخرى . فهو مثلاً أقل بكثير منه في النظام السوقى (وعلى الأخص في القطاع الزراعى) ، وإن كان أكبر منه في بعض دول أوروبا الشرقية الأخرى . كذلك فإن هناك اختلافات أخرى في نوع ومدى الإجراءات المطبقة لإعادة توزيع الدخل كأسعار الضرائب ومدى التفاوت المسموح به بين الأجور والمرتبات ، وفى الحد الأقصى المسموح به للملكيات الزراعية والصناعية ، وفيما إذا كانت التأمينات قد تمت بتمويض أو بغير تعويض وفى مدى الأخذ بالنظام التعاونى . . . الخ بل وبعبارة واحدة لا بد أن نجد اختلافات فى كل مجال من مجالات التطبيق الاشتراكى ، أى فى إجراءات التأمين والتخطيط وإعادة توزيع الدخل .

ثانياً : هل لدينا نظرية متميزة فى الاشتراكية ؟

ولكن القول بوجود اختلافات عديدة بين تطبيق الاشتراكية (أو النظام الاشتراكى) فى بلادنا وبينه فى الدول الاشتراكية الأخرى ليست محل خلاف . ولكنه ليس هو المعنى الوحيد الذى يستعمل به وصف اشتراكيّنا بأنها عربية . فكثير من الكتابات تذهب ، صراحة أو إيماء ، إلى أن لدينا « نظرية » أو « فلسفة » متميزة فى الاشتراكية ، وتستعمل عبارة « الاشتراكية العربية » بهذا المعنى ، أى بمعنى مقابل للاشتراكية الماركسية مثلاً .

ونحن نرفض هذا رأى ، كما نرفض استعمال عبارة الاشتراكية العربية بهذا المعنى ، ولهذا السبب تجنبنا استعمالها فى هذا الكتاب بأكمله ،

تجنباً لما قد توحى به هذه العبارة من وجود مثل هذه النظرية أو الفلسفة العربية المتميزة في الاشتراكية .

ونحن إذ نرفض القول بوجود مثل هذه النظرية العربية ، نفى أنفسنا عن عبء إثبات وجودها ، إذ على من يدعى وجودها أن يقوم بتقديم الدلائل . وإنما علينا فقط أن تناقش ما يقدمه بعض الكتاب من أدلة عليها .

فقد يقال أن تميز نظامنا الاشتراكي ، أو تطبيقنا للاشتراكية ، عن غيره من النظم لا بد أن يكون قابلاً من نظرية عربية متميزة ، إذ كيف يكون لنا نظامنا الخاص دون أن تكون لنا نظريتنا الخاصة ؟

والواقع أننا نجد بعض الكتاب لا يقتصرون على تقديم الخصائص المميزة لنظامنا لمجرد التدايل على وجود نظرية عربية متميزة ، بل إن هذه الخصائص المميزة تقدم أحياناً كضمون لهذه النظرية . من ذلك ما أشرنا إليه من قبل من أن بعض الكتاب يذهب إلى أن احترام نظامنا للملكية الخاصة في الزراعة هو أحد مضامين النظرية العربية أو الفلسفة العربية في الاشتراكية ، أو مذهب البعض إلى أن كون الفاعلين بتطبيق الاشتراكية في بلادنا يحترمون العقيدة الدينية لجمهور شعبنا والقيم الروحية التي تدعو إليها الأديان ، يشير إلى وجود نظرية عربية متميزة عن النظريات الاشتراكية التي يرفض أصحابها الدين .

ونحن نعتقد أن وراء هذا الرأي خطأين خطيرين :

أولهما : إساءة لاستعمال كلمة « نظرية » أو « فلسفة » ، والثاني : خلط

بين المسائل المتعلقة بالاشتراكية وتلك غير المتعلقة بها .

فليس صحيحاً مثلاً أنه إذا أبقت دولة على الملكية الخاصة لبعض وسائل

الانتاج بينما أمنت دولة أخرى وسائل الانتاج تأمياً شاملاً ، كان معنى ذلك بالضرورة أن للدولة الأولى نظرية في الملكية تختلف عن نظرية الدولة الأخرى . إذ لا بد لكي يكون لنظام ما نظرية متميزة في الملكية أن يكون هذا النظام صادراً عن تحليل متميز لمعنى الاستقلال وشروط توافره ، وأن يكون هذا التحليل غير مقيد بظروف دولة بعينها ، بل لا بد أن يتوافر فيه حد أدنى من التعميم . ونحن من جانبنا قد عجزنا عن العثور على مثل هذا التحليل العربي المتميز لمعنى الاستقلال وشروطه . بل كل ما قدم في هذا الصدد هو تبرير لعدم التوسع في التأمين في القطاع الزراعي بالنظر إلى ظروف بلادنا بالذات .

ومن ناحية أخرى فإن القول بأن لنا نظرية متميزة في الاشتراكية بسبب احترامنا للقيم الروحية التي أنت بها الأديان ، يتضمن خلطاً بين مسألة شخصية بحث وقضية اجتماعية هي قضية الاشتراكية .

فالقول بأن « شعبنا يؤمن بالله » وهو صحيح ، غير القول بأن « الاشتراكية العربية تؤمن به » وإنما الإيمان أو رفضه هو موقف شخصي لا نرى له علاقة على الإطلاق بقضية الاشتراكية . والأخذ بأى الموقفين ، كما سبق أن بينا ، لا أثر له في نظرنا على اتخاذ الموقف الاشتراكي أو رفضه . وإنما مساس قضية الدين بقضية الاشتراكية يأتي حينما يتخذ الدين صورة نشاط اجتماعي . وفي هذا الصدد ، أى بصدد الدين كظاهرة اجتماعية ، نجد أن نظامنا يعادى الرجعية الدينية كمعاداة غيره من التجارب الاشتراكية لها ، ولكنها تنبئ الحرية الدينية بدرجة أكبر بكثير مما تنبئ بعض التجارب الاشتراكية التبنية للماركسية برمتها ، كما تفسح مجالاً أكبر للاستفادة من القيم الإيجابية التي

يحتويها أي دين . ولكن هذا التمييز الأخير ليس ناتجاً عن أن لنا نظرية جديدة في الدين أو فلسفة متميزة في الـكون ؛ وإنما نحن في هذا نستفيد من تراث إنساني قديم يقوم على احترام حرية العقيدة .

ثالثاً : هل نحن نطبق نظرية معينة موجودة سلفاً ؟ :

على أن قولنا بعدم وجود نظرية عرية متميزة في الاشتراكية لا يعني القول بأننا إنما نطبق نظرية معينة في الاشتراكية موجودة سلفاً .

ونحن هنا نشير بالذات إلى رأى البعض بأننا إنما نطبق النظرية الماركسية وإن لم نعلن ذلك صراحة ، ويستندون أحياناً في تأييد ذلك إلى وصف الميثاق لاشتراكيتنا بأنها علمية .

ونحن نرفض هذا الرأى أيضاً .

صحيح أن الماركسية عرفت في تاريخ الفكر الاشتراكي باسم الاشتراكية العلمية . كذلك فإن مناقشتها لقضية الاشتراكية بالذات ، متميزة عن الفلسفة ، وبصرف النظر عما وقعت فيه من أخطاء . يراها في دفاعها عن الاشتراكية ، لم تستند إلى استدلال العواطف بل أرجعت الاشتراكية إلى أصولها ودواعيها التاريخية والاقتصادية .

وصحيح أيضاً أن من المفيد أحياناً وصف بعض الأفكار التي يصدر عنها نظامنا الاشتراكي بأنها « ماركسية » تميزها لها من مواقف أخرى ما زالت ترفض بعض الأفكار الأساسية في الماركسية ، والتي أصبحت في نظرنا من تراث الفكر الاشتراكي ، كتقرير ماركس لعمومية التطور وشموله ، وتقريره لجوهريته العامل الاقتصادي وأسبقيته لكثير من أوجه التطور

الاجتماعي ، وتقديره لضرورة التغيير الثوري ورفض الإصلاح البطيء والتدريجي ، وتقديره لحق العمل في ثمرة عمله . ومع ذلك فيجب أن نلاحظ :

١ - أن الماركسية تناولت فيما تناولت موضوعات ليس لها علاقة بالاشتراكية على الإطلاق ، والاختلاف معها في هذه المسائل لا يمكن أن يؤثر على مدى اشتراكية الفرد وإخلاصه لها ، وقد سبق أن أشرنا إلى أمثلة لهذا النوع من الاختلاف .^(١)

٢ - كذلك فإن الاشتراكية أثارت بعد ماركس من القضايا ما لم يواجهها التحليل الماركسي ، أو واجهها على أساس فروض لم تتسع لتشمل التطورات الاشتراكية اللاحقة . وامل أهم هذه التطورات اللاحقة هو انتهاز الطريق الاشتراكي في دول ما زالت في أولى مراحل نموها الصناعي .

لقد وجد الوقت الذي كان فيه عالم الطبيعة علمياً بمقدار كونه « نيوتنيا » ، أو عالم الأحياء علمياً بمقدار كونه « دارونيا » . ولكن من المؤكد أن هذا الوقت قد مضى ، لا بتكذيب التطورات اللاحقة لكل نظريات نيوتن أو دارون ولكن بتجاوزها ، أي بمحاولة العلم أن يتسع لفروض جديدة لم يكن نيوتن أو دارون يواجهانها ، ومن ثم أصبح من العبث وصف عالم الطبيعة بأنه « نيوتني » لأن عالم الطبيعة اليوم أصبح ضد نيوتن كله ، ولكن لأن استعمال هذا الوصف يعني قصر اهتمامات عالم الطبيعة على فروض ضيقة ومحددة تتجاوزها علم الطبيعة بتطوراتها اللاحقة .

وإني لأتساءل ألم يحن الوقت أيضاً لكي تتجاوز الدراسة العلمية

للاشتراكية النظرية الماركسية ؟ ألم يجدها بالنسبة للاشتراكية من الظروف
ما تعجز الماركسية عن تفسيره دون تجنب عليها وعلى الاشتراكية ، ودون
إقحام التحليلات للماركسية فيما لم يحاول ماركس إقحامها فيها ؟

فالماركسية إذا وإن انتسبت للعلم فإنها لا تحكره . وإن مصير الإنسان
لبائس حقا إذا ظل وصف العلمية قاصرا على نظرية واحدة دون غيرها ، بل
إن في هذا النهاية الأكيدة للموقف العلمي . حينما وصف ماركس اشتراكته
بأنها علمية كان يريد تشریفها ، وقد شرفها بالفعل انتسابها للعلم ، والآن يحاول
بعض الماركسيين أن يجعلوا مصدر التشریف في وصف اشتراكيتنا بالعلمية هو
انتسابها للماركسية !

رابعا : مزايا عدم النقييد بنظرية في الاشتراكية محددة سلفا :

نخلص مما تقدم بأنه ليس هناك نظرية عريضة متميزة في الاشتراكية ، كما
أن تجربتنا في الاشتراكية ليست مجرد تطبيق للنظرية الماركسية ، وإنما تجربتنا
هي نتيجة الاستفادة من تراث اشتراكي عام ، هو محصلة تجمع تيارات مختلفة
من الفكر الاشتراكي ، وإن كان التيار الماركسي قد ساهم في تكوين هذا
التراث الاشتراكي العام بأكبر نصيب .

والقول بأن تجربتنا ليس لها نظرية متميزة كما أنها ليست محض تطبيق
لنظرية كاملة موضوعة سلفا ، ليس في اعتقادنا مشينا ولا مستغربا ، بل على
العكس تماما إن له مزايا لا يمكن التقليل من شأنها :

١ - ذلك أن عدم الالتزام بنظرية محددة سلفا يسمح لتجربتنا بحرية
الحركة والتطور بسرعة أكبر مما كان يمكن لو قيدنا أنفسنا بمبادئ نظرية عامة
نخشى الخروج عليها ولو كانت ظروف المجتمع تقضي بالخروج عليها .

إن الفوارق التي تميز نظامنا الاشتراكي عن غيره من النظم والتي أشرنا إلى بعضها ليست فوارق نهائية ، بمعنى أن منها ما قد يزول أو تضيق بهدده الفجوة بيننا وبين التجارب الاشتراكية الأخرى ، كأن تضيق الفجوة بيننا وبينها في مدى ما يشملها النأيم من وسائل الإنتاج . ومن ناحية أخرى فإن فوارق جديدة هامة يمكن أن تنشأ مع مرور الزمن بتجربتنا ، ومع اكتمالها واتساعها .

هذا التحول من الناحيتين متوقع ومطلوب ، طالما كان متشياً مع حاجات مجتمعنا المتغيرة . وإن عدم تقيدها بنظرية مسبقة شاملة وجامدة من شأنه أن يسهل هذا التحول .

٢ — كذلك فإن عدم تقيدها بأيديولوجية أو نظرية كاملة ، من نوع الأيديولوجية الماركسية ، من شأنه أن يسمح لتطبيقنا السياسي أن يضم أشخاصاً لا شك في إخلاصهم للاشتراكية ، ومع هذا فهم يختلفون مع الماركسية في نقاط لا يمكن أن يؤثر الاختلاف فيها على اشتراكيته أو على ثورتهم ، كما سبق أن أشرنا مراراً .

٣ — كذلك فإن عدم تقيدها بنظرية كاملة محددة سلفاً من شأنه أن يسمح لتجربتنا بالتمتع بدرجة أكبر من حرية اختلاف الرأي ومن الديمقراطية ، طالما كانت هذه الحرية ليست مما يلحق الضرر بالعمل الاشتراكي .

٤ — وأخيراً فإن رفضنا لهذا التقييد من شأنه أن يسمح لنا بفتح نوافذ فكرنا للتيارات الفكرية المحايدة طبقياً ، تقيدها في كافة أوجه تطورها بل

وتفيد منها تجربتنا الاشتراكية ذاتها .

لكل هذا نحن نستنكر المحاولات المتهورة التي تبذل أحيانا للأسراع بوضع تجربتنا في قوالب ، إما في قوالب موجودة فعلا ، كالنظرية الماركسية ، أو في قوالب نظرية جديدة مستقلة وذلك بمحاولة إثبات تناقض تجربتنا مع النظريات السابقة جميعا .

خامسا : ماهو المجال الحقيقي لقيام نظرية جديدة في الاشتراكية ؟ :

« إن كل ما قلناه حتى الآن يجب ألا يفهم منه أننا لانعتقد في جدوى الدراسات النظرية لبناء الاشتراكية .

إننا لاننكر مثلا أن فائدة عظيمة يمكن أن ننجيها من وراء دراسة النظريات الاشتراكية الموحدة فعلا ، كالنظرية الماركسية ، على ضوء تجربتنا الخاصة وتجارب الدول النامية عموما . بأن ندرس مثلا مدى مناقضة هذه التجارب الجديدة لتوقعات ماركس فيما يتعلق بقيام الاشتراكية في دول متقدمة اقتصاديا وبقائها عن طريق الثورة ، وبإقامة ديكتاتورية البرولتاريا .

كما أننا لا يمكن أن ننكر أن فائدة عظيمة يمكن أن ننجيها من محاولة تبين الأسباب الداخلية والعالمية التي أدت إلى تميز تجربتنا وتجارب الدول النامية عموما بمميزات خاصة وهي بصدد تحقيق تحولها الاشتراكي . بأن ندرس مثلا ، إلى أي مدى يعتبر التخلف الاقتصادي نفسه سببا لوجود هذه المميزات الخاصة ، أو إلى أي مدى يمكن تفسير هذه المميزات أو بعضها بانتصار الاشتراكية وازدهارها في العالم ، أو بارتباط حركة التحرر الوطني بالحركة الاشتراكية ، وإلى أي مدى يمكن تفسير هذه المميزات بظروف كل دولة نامية على حدة .

والحقيقة أن الدراستين مرتبطتان أشد الارتباط وتكمل إحداها الأخرى :- والأجدر أن نبدأ بتحديد العناصر المشتركة والمختلفة بين الدول الاشتراكية النامية ثم نحاول تفسير الأولى بالظروف العالمية والمشاركة والثانية بالظروف المحلية لكل دولة ، ثم تنتقل إلى دراسة إلى أي مدى كانت النظريات الاشتراكية السابقة ، كالنظرية الماركسية مثلاً ، معاصرة أو متوقعة لهذا الظروف العالمية أو المحلية ، وإلى أي مدى أخذت هذه الظروف في حسابها .

نحن لا ننكر الفائدة الكبيرة من مثل هذه الدراسات ، بل على العكس نعتقد أنها يمكن أن تخدم تطورنا الاشتراكي ، وتزيد من إمكانية استفادة نخبتنا من تجارب الدول الأخرى ، كما تساعد على تحديد الموقف السليم الذي يتعين اتخاذه من التجارب الاشتراكية المختلفة .
وإنما الذي نستنكره هو :

أولاً : القيام بمثل هذه الدراسة لا بدافع إثراء التجربة العربية نفسها بل لإثراء نظرية سابقة بعينها ، ومن ثم تحمل النصوص أكثر مما تحتل ، ويحيد المفسر عن قواعد التفسير العلمي المتزه عن الغرض ، بل ويجنى المفسر على النصوص نفسها وذلك بإقحامها في ميادين لم يقصد أصلاً إقحامها فيها .

وثانياً : الرغبة الطفولية في التميز والاختلاف ، بأن يحاول المفسر إبراز نخبتنا وكأنها فريدة في كل جوانبها ، ومناقضة لكل ما سبقها أو يعاصرها .
إذ أن الأرجح هو أننا سنجد أن السمات الأساسية للتجربة العربية ليس كلها

ولا أهمها خاصا بالتجربة العربية وحدها ، بل يتكرر ، ومن المتوقع أن يزداد
تكرورها ، في تجارب اشتراكية أخرى متعددة في الدول الآخذة في النمو
في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، بسبب أن الظروف التاريخية التي أدت
إلى وجود هذه السمات في التجربة العربية هي ظروف مشتركة إلى حد كبير
بين كثير من هذه الدول .

فهرس

صفحة

٣	تقديم :
٣	١ - الغرض من هذا الكتاب
٥	٢ - المراجع
٧	٣ - مشكلة تعريف الاشتراكية
١٢	٤ - ضرورة الدراسة التاريخية للاشتراكية

القسم الاول

تطور الفكر الاشتراكي

١٢	الفصل الأول : بداية الفكر الاشتراكي
١٧	١ - جمهورية أفلاطون
٢١	٢ - من أفلاطون إلى توماس مور
٢٣	٣ - توماس مور
٢٩	الفصل الثاني : الفكر الاشتراكي في عصر الثورة الصناعية
٢٩	١ - بين مور والثورة الصناعية
٣٣	٢ - الثورة الصناعية
٣٦	٣ - مبدأ الحرية الاقتصادية
٤٧	٤ - رد الفعل الاشتراكي :
٤٩	أولا : الاشتراكيون التعاونيون :
٤٩	أ - روبرت أوبن
٥٧	ب - شارل فوربيه
٦٠	ج - لوى بلان

صفحة	
٦٣	ثانيا : سان سيمون والسان سيمونيون
٦٥	٥ - جون ستيوارت ميل بين الحرية الاقتصادية والاشتراكية
٦٨	الفصل الثالث : الماركسية :
٦٨	تمهيد :
٦٩	المبحث الأول : المادية الجدلية :
٧٠	أولا : المادية
٧٢	ثانيا : الجدلية
٨٠	المبحث الثاني : المادية التاريخية :
٨١	أولا : للتاريخ قوانين
٨٢	ثانيا : جوهر نظرية المادية التاريخية
٨٥	ثالثا : تطبيق المادية التاريخية
٩٣	رابعا : علاقة المادية التاريخية بالمادية الجدلية
٩٧	المبحث الثالث : نظرية القيمة وفائض القيمة :
٩٧	ا - نظرية القيمة في الجزء الأول من كتاب « رأس المال »
١٠٥	ب - نظرية فائض القيمة
١٠٩	ج - نظرية القيمة في الجزء الثالث من « رأس المال »
١١٧	المبحث الرابع : إضافات لينين إلى الماركسية :
١١٨	أولا : نظرية الاستعمار
١٢٠	ثانيا : ديكتاتورية البروليتاريا
١٢٣	ثالثا : في السياسة العملية
١٢٤	المبحث الخامس : تقييم الماركسية
١٢٤	تمهيد :

صفحة	
١٢٧	أ - المادية التاريخية والمادية الفلسفية . . .
١٣٢	ب - نظرية القيمة ونظرية فائض القيمة . . .
١٤٥	ج - الجدلية وقانون التطور . . .
١٥٣	الفصل الرابع : الاشتراكية القافية . . .
١٥٤	١ - نظرية برنارد شوفي الاستغلال . . .
١٥٧	٢ - طريقة تحقيق الاشتراكية . . .

القسم الثاني

النظام الاشتراكي وتطبيقه في الجمهورية العربية المتحدة

١٦٣	مقدمة
١٦٩	الفصل الأول : النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفيتي : . . .
١٦٩	١ - تطوره
١٧٦	٢ - ملكية وسائل الإنتاج
١٨١	الفصل الثاني : النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة : (١) خطواته : . . .
١٨٥	المرحلة الأولى : من ١٩٥٢ إلى تأميم شركة قناة السويس . . .
١٨٩	المرحلة الثانية : من تأميم قناة السويس إلى تأميمات ١٩٦١ . . .
١٩٥	المرحلة الثالثة : من تأميمات ١٩٦١ إلى ١٩٦٥ . . .
٢٠٧	الفصل الثالث : النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة : (٢) مبرراته : . . .
٢٠٧	تمهيد :
٢٠٨	أولا : عدالة التوزيع شرط ضروري لتحقيق الحرية . . .
٢١٣	ثانيا : عدالة التوزيع بغير تنمية هي عدالة توزيع الفقر . . .
٢١٤	ثالثا : النظام الاشتراكي هو أفضل النظم لتحقيق التنمية الاقتصادية . . .

- مصاعب التنمية في نظر الاشتراكي ٢٢٢
- الفصل الرابع : النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة (٣) مميزات : ٢٢٨
- تمهيد : ٢٢٨
- أولا : مدى تميز نظامنا الاشتراكي ٢٣٠
- ثانيا : هل لدينا نظرية متميزة في الاشتراكية ؟ . . . ٢٣١
- ثالثا : هل نحن نطبق نظرية معينة موجودة سلفا ؟ . . . ٢٣٤
- رابعا : مزايا عدم التقيد بنظرية في الاشتراكية محددة سلفا . ٢٣٦
- خامسا : ماهو المجال الحقيقي لقيام نظرية جديدة في الاشتراكية ؟ ٢٣٨

SERAGELDIN



IS00896